الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا لإدارة الأعمال – تلمسان –

مذكرة

تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير

التخصص : إدارة مالية

بعنوان:

أثر العولمة ، رأس المال الثابت و التطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1970–2023)

إعداد الطالبة: دحماني فاطمة

المناقشة بتاريخ :**2025/06/11**

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة
بوري صراح	أستاذ محاضر_أ_	رئيسة
همش عمر	أستاذ محاضر_أ_	مشرفا
صحراوي سعيد	أستاذ محاضر_أ_	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة آل عمران، الآية 18

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين ، و على اله و صحبه أجمعين ...

أتوجه بجزيل الامتنان و العرفان الى الدكتور **همش عمر** ، على ماقدمه من دعم و متابعة حثيثة لانجاز هذا البحث فقد كان لمعرفته و خبرته أثر بالغ في تطويره .

و أعبر عن خالص شكري و تقديري لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين على موافقتهم لمناقشة هذا العمل و على اسهاماتهم القيمة التي أثرت هذا البحث .

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير لكل أساتذتي من الطور الابتدائي حتى الجامعي الذين ساندوني و أسهموا في تكويني العلمي.

الإهداء

الحمد لله بارئ النسمة، الخالق من الكلمة، الناطق بالبيان والحكمة لأهل العلم بالعربية لا بالأعجمية.

إلهي، لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك لك الشكر والحمد والثناء الحسن.

إلى منارة العلم، إلى الإمام المصطفى، إلى الأميّ الذي علم البشرية التعليم، إلى رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى نفسي ، أولا

كما قال المتنبي: إذا غامرتَ في شرفٍ مرومِ....فلا تقنعْ بما دونَ النجومِ.

أُهديكِ هذا العمل اعترافًا بكل لحظة إصرار وكل خطوة كنتِ فيها على قدر الحلم والطموح.

إلى من أناروا لي الطريق كلما تعثرت، إلى من تعجز أبلغ كلمات اللغة عن وصفهما ووصف امتناني لهما، إليكما أبي وأمي إنكما أعظم بكثير من أن تُذكرا في كلمات.

إلى من مدّ يده دون كلل ولا ملل وقت ضعفي، إلى من شاركوني تفاصيل الحياة،

وإلى من أمضيت معهم أسعد الأوقات، إخوتي كلٌّ باسمه وإلى أبنائهم وبناتهم الذين كانوا سندًا لطيفًا .

إلى أختاي آمال و سميرة حفظكِما الله وأنار دربكما، ورزقكما فوق الرزق رزقًا.

وإلى من أخصه بالذكر من بين إخوتي "عبد الحق"،

أدامك الله ضلعًا ثابتًا لي ويسّر لك أمورك وبارك لك في عمرك.

إلى الوحيدات اللواتي شعرت معهن بالانتماء "حياة، إلهام، منال، آية ، رزيقة " هون الله عليكنّ وكتب السلام لقلوبكن كنتنّ صديقات المواقف ورفيقات الدرب الصادق.

فهرس محتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	**-**
الإهداء	**-**
فهرس المحتويات	**-**
فهرس الجداول	**-**
فهرس الأشكال	**-**
قائمة الاختصارات والرموز	**-**
مقدمة عامة	**VIII-I**
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	**37-1**
تمهيد	**1**
المبحث الأول: مفاهيم و أسس النمو و التنمية الاقتصادية	**2**
المطلب الأول: مفهوم التنمية، النمو الاقتصادي و الفرق بينهما	**2**
المطلب الثاني:أنواع النمو الاقتصادي،قياسه و العوامل المؤثرة فيه	**4**
المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي	**10**
المبحث الثاني: النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في النمو	**11**
المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية و تقييمها	**11**
المطلب الثاني: النظرية الكينيزية في النمو	**18**
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية	**20**
المبحث الثالث: نظرية النمو الداخلي و نقدها	**27**

المطلب الأول: تقديم نظرية النمو الداخلي	**27**
المطلب الثاني: نماذج نظرية النمو الداخلي	**28**
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي	**36**
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثاني : العولمة، رأس المال الثابت و التطور المالي : المفاهيم و القياس	**86-38**
تمهيد	**38**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة	**39**
المطلب الأول: مفهوم العولمة و تطورها	**39**
المطلب الثاني: عوامل بروز العولمة و أهدافها	**41**
المطلب الثالث: مظاهر العولمة	**44**
المبحث الثاني: رأس المال الثابت كمحدد للنمو الاقتصادي	**54**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و أنواعه	**54**
المطلب الثاني: تراكم رأس المال الثابت	**57**
المطلب الثالث: النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت، أهميته و طرق قياسه	**58**
المبحث الثالث: مدخل إلى النظم المالية و التطور المالي	**60**
المطلب الأول: ماهية النظام المالي ،وحداته ، هيكله ووظائفه	**61**
المطلب الثاني:مفهوم التطور المالي و محدداته	**67**
المطلب الثالث: مؤشرات التطور المالي	**74**
خلاصة الفصل	**86**

الفصل الثالث : الجانب القياسي لأثر العولمة، رأس المال و التطور المالي على النمو الاقتصادي	**125-87**
تمهيد	**87**
المبحث الأول: العولمة ،رأس المال الثابت ، التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر	**88**
المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي و رأس المال الثابت بالجزائر	**88**
المطلب الثاني : واقع العولمة بالجزائر	**92**
المطلب الثالث: تطور القطاع المالي	**96**
المبحث الثاني: الإطار النظري للنموذج المستخدم	**98**
المطلب الأول: تحديد مواصفات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL	**98**
المطلب الثاني: ماهية السلاسل الزمنية	**101**
المطلب الثالث: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية	**103**
المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج	**108**
المطلب الأول: المنهجية المستعملة مع متغيرات الدراسة وبياناتها	**109**
المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة	**111**
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية	**122**
خلاصة الفصل	**125**
الخاتمة العامة	**126**
قائمة المراجع	**128**
قائمة الملاحق	**139**
الملخص	**-**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	04
02	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2023	91
03	عرض متغيرات العينة	110
04	الإحصاءات الوصفية	113
05	مصفوفة الارتباط	114
06	Augmented Dickey–Fuller, Phillips and Perron	115
07	رقم التأخير P	115
08	اختبار F-Bounds	116
09	المعاملات الانحدارية على المدى الطويل و معاملات تصحيح الخطأ في نموذج ARDL	117
10	اختبارات متانة المرونات على المدى الطويل باستخدام طريقتي FMOLS وCCR	120
11	اختبار التشخيص	122

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	14
02	أفكار مالتوس في النمو	15
03	المخطط العام للنموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	17
04	رسم بياني يبين نموذج AK	29
05	دور التكنولوجيا في دعم قدرة الشركات و المشروعات على التعولم	42
06	تدفق الموارد داخل النظام المالي	62
07	الأبعاد الأربعة لقياس تطور النظام المالي	75
08	التغيرات في معدل النمو الاقتصادي (1970-2018)	90
09	تطور بعض متغيرات التطور المالي بالجزائر	97
10	العرض البياني للمتغيرات في العينة	111
11	الرسم البياني للمجموع التراكمي	121
12	منحنى المجموع التراكمي لمربعات القيم	121

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
ADF	**A**ugmented **D**ickey **F**uller	اختبار ديكي فولر الموسع
AIC	**A**kaike **I**nformation **C**riterion	معيار معلومات أكايكي
ARDL	**A**uto **R**egressive **D**istributed **L**ag	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة
CCR	**C**harnes, **C**ooper, and **R**hodes (CCR) ModeL	طريقة تشانغ-كو (نموذج تشانغ-كو-ري)
CUSUMSQ	**C**umulative **S**um of Test **S**quares	اختبار مجموع التربيعات التراكمي
ECM	**E**rror **C**orrection **M**odel	نموذج تصحيح الخطأ
FMOLS	Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS)	تقدير المربعات الصغرى المعدلة للأخطاء
HHI	**H**erfindahl-**H**irschman **I**ndex	مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لقياس تركيز السوق
GDP	**G**ross **D**omestic **P**roduct	الناتج المحلي الإجمالي
GI	**G**rowth **I**ndex	مؤشر النمو
GO	Government Spending	الإنفاق الحكومي
GPI	**G**enuine **P**rogress **I**ndicator	مؤشر التقدم الحقيقي
IN	**I**nflation	معدل التضخم
KOF	KOF Globalization Index	مؤشر العولمة
PP	*test **P**hillips-**P**erron*	اختبار فيلبس_ بيرون
R&D	**R**esearch and **D**evelopment	البحث والتطوير
RESET	**R**amsey RESET test	اختبار رامزي لإعادة التخصيص (اختبار

صحة النموذج)		
العائد على الأصول	**R**eturn **O**n **A**ssets	ROA
العائد على حقوق الملكية	**R**eturn **O**n **E**quity	ROE
منظمة التجارة العالمية	**W**orld **T**rade **O**rganization	WTO

المقدمة

المقدمة

يُعدّ النمو الاقتصادي من الأهداف الجوهرية التي تسعى مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تحقيقها، نظرًا لارتباطه الوثيق بتحسين مستوى معيشة الأفراد وتعزيز رفاهيتهم. ويُعتبر متوسط الدخل الحقيقي للفرد من أبرز المؤشرات التي تُستخدم لتقييم التقدم الاقتصادي عبر الزمن. وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع من قِبل المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين والحديثين، أمثال Adam Smith ، David Ricardoو Joseph Schumpeter، الذين سعوا لتحديد العوامل المحددة للنمو وتحليل الديناميكيات التي تحكم التراكم الرأسمالي والإنتاجية.

وفي هذا الإطار، يُعتبر رأس المال الثابت أحد العوامل الأساسية التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. يشمل رأس المال الثابت استثمارات البنية التحتية، الآلات والمعدات، والمرافق الإنتاجية التي تشكّل الأساس لتحسين الإنتاجية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. إن التوسع في رأس المال الثابت يُعتبر بمثابة محرك رئيسي لتوليد الإنتاجية المستدامة، حيث يساعد في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد ويسهم في تسريع النمو على المدى الطويل.

في هذا السياق، يبرز النظام المالي كمكون أساسي في تحليل آليات النمو الاقتصادي، لاسيما في ظل نظريات النمو ذات المنشأ الداخلي التي تؤكد على الدور المحوري للمؤسسات المالية في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، تقليص تكاليف المعاملات، وإدارة المخاطر. وتُعد هذه الوظائف بمثابة الحوافز الرئيسية التي تدفع عجلة تراكم رأس المال وتحسين الكفاءة الاقتصادية. إلا أن مدى فاعلية النظام المالي في أداء هذه الأدوار يتوقف على مستوى تطوره، والذي يُقاس من خلال مؤشرات متعددة تشمل العمق المالي، الشمول المالي، الكفاءة التشغيلية، والاستقرار المؤسسي. كما يُثير النقاش الاقتصادي المعاصر تساؤلات بشأن تأثير هيكل النظام المالي، سواء أكان قائمًا على البنوك أو الأسواق، في تفسير تفاوت معدلات النمو بين الدول.

من جهة أخرى، فرضت العولمة منذ أواخر القرن العشرين، تحديات وفرصًا جديدة أعادت تشكيل أنماط الإنتاج والاستثمار والتمويل عبر الحدود، مما زاد من أهمية كفاءة النظام المالي في استيعاب تدفقات رؤوس الأموال والاستجابة للتحولات الدولية. أما في الجزائر، فقد شكل انهيار أسعار النفط عام 1986 نقطة تحوّل فارقة حيث كشف هشاشة الاقتصاد الوطني وعمّق من اختلالاته البنيوية، ما دفع السلطات العمومية إلى تبنّي مسار إصلاحي شامل يرتكز على التحول نحو اقتصاد السوق. ويُعد قانون النقد والقرض لسنة 1990 أبرز معالم هذا التوجه حيث أسّس لتحرير تدريجي للنظام المالي وإعادة هيكلته ليضطلع بدور أكثر فعالية في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

❖ الدراسات السابقة

1. أثر الانفتاح التجاري والكتلة النقدية على النمو الاقتصادي:

نفّذ **(Mohammed ,2008**)دراسة تحليلة باستخدام ARDL ، استهدفت اختبار العلاقة بين الانفتاح على التجارة والكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والكتلة النقدية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث أشار الباحث إلى أن الإفراط في التحرير الاقتصادي دون وجود آليات رقابية ومؤسسية قوية قد يؤدي إلى إضعاف الأداء الاقتصادي الكلي.

2. التنمية المالية والنمو الاقتصادي:

أجرى **(Ali,2013)** دراسة تطبيقية باستخدام ARDL ، هدفت إلى فحص أثر المؤشرات المالية على النمو الاقتصادي في سياق دولة نامية. اعتمدت الدراسة على الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص والخصوم السائلة كمؤشرين للتنمية المالية، وأظهرت النتائج أن لهما تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي، مما يعكس أهمية تطوير القطاع المالي كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي.

3. أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي للفترة 1995-2015 دول المغرب العربي نموذجًا :

أجرى كل من **مسكيني أنس، صلعة سمية، وسايح حمزة (2015)** دراسة تهدف إلى تحليل تأثير العولمة المالية على النمو الاقتصادي في ثلاث دول من المغرب العربي: الجزائر، تونس، ومصر، خلال الفترة 1995–2015. اعتمدت الدراسة على نموذج بانل قياسي، بعد التأكد من استيفاء شروطه الأساسية. وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر وعولمة الاحتياطات الدولية كان لهما تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الانفتاح المالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول المعنية.

4. العولمة وأبعادها وأثرها على النمو الاقتصادي:

أجرى **(Kilic ,2015)** تحليلًا باستخدام نموذج الآثار الثابتة، لقياس تأثير أبعاد العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على النمو الاقتصادي.

أظهرت النتائج أن العولمة الاقتصادية والسياسية كان لهما تأثير إيجابي على النمو، في حين أن العولمة الاجتماعية سجلت تأثيرًا سلبيًا.

5. التنمية المالية وتحفيز نمو رأس المال في الهند والصين: العولمة تُحفز النمو في الهند وتُعيق النمو الاقتصادي في الصين:

أجرى **(Kandil, 2017)** دراسة لتحليل العلاقة **بين** التنمية المالية ونمو رأس المال في كل من الهند والصين، مع التركيز على دور العولمة في التأثير على النمو الاقتصادي .استخدمت الدراسة **نموذج ARDL** لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات على المديين القصير والطويل .وأظهرت النتائج أن العولمة أثرت إيجابيًا على النمو الاقتصادي في الهند من خلال دعم التنمية المالية وجذب رؤوس الأموال، بينما كان تأثيرها سلبيًا في الصين، حيث ساهمت في ضغوط اقتصادية أثّرت سلبًا على النمو.

6. أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في ظل دورة العولمة الحديثة دراسة قياسية باستخدام نموذج التكامل المشترك ARDL في الجزائر للفترة 1990-2020:

أجرى كل من **(ميلودي صالح وأرزي فتحي 2020)**دراسة لتحليل العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1990إلى 2020** .اعتمدت الدراسة على **نموذج التكامل المشترك (ARDL)** لتقييم تأثير التحرير المالي على النمو. وأظهرت النتائج أن التحرير المالي لم يكن له تأثير إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

7. سياسات الانفتاح والتطور المالي في غانا: مقاربةARDL

أجرى **Mubarik Salifu، James Atta Peprah، Joshua Sebu، و William Godfred Cantah (2020)** دراسة لتحليل **تأثير** سياسات الانفتاح التجاري والمالي على التطور المالي في غانا خلال الفترة من **1960إلى 2020** .اعتمدت الدراسة على **نموذج ARDL** لتحليل العلاقة بين المتغيرات على المديين القصير والطويل، إضافة إلى استخدام **نموذج ماركوف** لتقييم ديناميكية التأثير عبر مراحل مختلفة. أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري والمالي يعززان التطور المالي على المدى الطويل، بينما كان الانفتاح التجاري هو العامل الأبرز على المدى القصير .كما أظهرت نتائج نموذج ماركوف أن التأثير الإيجابي للانفتاح يظل قائمًا عبر مراحل التطور المالي، في حين لم يكن للاستثمار الأجنبي تأثير كبير في فترات التقلبات المنخفضة.

8. العولمة، التنمية المالية، والنمو الاقتصادي في السودان (1978-2021):

أجرى **خالد الطيب الفكي والصادق موسى أحمد** دراسة تناولت تأثير العولمة والتنمية المالية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من **1978إلى 2021**، باستخدام **نموذج ARDL** لتحليل العلاقة بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن العولمة ورأس المال كان لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين أن الإنفاق الحكومي سجل كذلك أثرًا إيجابيًا .أما التنمية المالية فقد أظهرت تأثيرًا سلبيًا على النمو، كما أن معدل نمو الإنتاجية المتوسط كان سلبيًا خلال الفترة المدروسة على الرغم من الإسهامات الإيجابية لبعض المتغيرات.

9. .تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي، موارد الطبيعة، ورأس المال وأثرها على التطور المالي في الولايات المتحدة الأمريكية

أجرى **أسف رايحان (2021)** دراسة تهدف إلى تحليل تأثير النمو الاقتصادي، إيرادات الموارد الطبيعية، وتكوين رأس المال على التنمية المالية في الولايات المتحدة، بالاعتماد على بيانات زمنية تغطي الفترة من **1970إلى 2021** .استخدمت الدراسة **نموذج ARDL** لتحليل العلاقة بين المتغيرات، حيث أظهر اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل .كما سجلت النتائج أثرًا إيجابيًا على المدى القصير، وإن كان بدرجة أقل. واعتمدت الدراسة أيضًا على اختبار غرانجر للسببية، الذي أكد وجود علاقات سببية بين المتغيرات المدروسة.

10. الأثر غير المتماثل لاستهلاك الطاقة والتطور المالي على البيئة باستخدام نموذج NARDL: دراسة حالة دول رابطة آسيان (ASEAN)

أجرى كل من **Wang Hanning، Muhammad Safdar Sial، Li Shunyi، Sarminah Samad، و Ubaldo Comite** دراسة تحليلية تناولت تأثير استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي على البيئة في دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) خلال الفترة الممتدة من **1980إلى 2021**، مع أخذ مؤشر التنمية البشرية بعين الاعتبار. اعتمدت الدراسة على **نموذج NARDL** لتحليل التأثيرات غير المتماثلة لصدمات استهلاك الطاقة والتطور المالي .أظهرت النتائج **أن** الصدمات الإيجابية والسلبية في استهلاك الطاقة تؤدي إلى تدهور بيئي على المدى الطويل، في حين تُسهم في خفض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المدى القصير .كما تبين أن الصدمات السلبية في التطور المالي تؤثر سلبًا على البيئة على المدى الطويل، في حين أن النمو الاقتصادي المعتدل يساعد في تقليل التدهور البيئي.

11. العولمة والنمو الاقتصادي في دول الآسيان:

أجرى **Acheampong (2021)** دراسة تناولت تأثير الأبعاد الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية للعولمة على النمو الاقتصادي من منظور متعدد الأبعاد. تم استخدام **منهج العزوم المعممة (GMM)** لتقدير العلاقات بين المتغيرات. أشارت النتائج إلى أن العولمة السياسية ليس لها تأثير معنوي كبير على النمو الاقتصادي، في حين أن العولمة الاجتماعية تسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي .أما العولمة الاقتصادية والسياسية، فقد تبين أنها قد تعيق النمو في بعض الحالات، مما يبرز الحاجة إلى نهج متكامل لفهم تأثيرات العولمة متعددة الأبعاد.

12. العولمة والنمو الاقتصادي في الصين: تقييم باستخدام FMOLS و DOLS:

أجرى **(Sethi Sahoo, 2023)** دراسة هدفت إلى تحليل تأثير العولمة على الأداء الاقتصادي في الصين، باستخدام نماذج **FMOLS و DOLS** التي تتيح قياس العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن العولمة تُعيق النمو الاقتصادي الصيني بسبب انكشاف الاقتصاد لضغوط السوق العالمية وارتفاع حدة المنافسة، مما يقلل من قدرة الاقتصاد على الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة.

13. أثر العولمة المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا :

قام **(Baidoo ,2023)** بتحليل العلاقة الديناميكية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو في الدول النامية في جنوب آسيا، باستخدام نموذج **ARDL** لدراسة التأثيرات على المدى القصير والطويل. توصلت الدراسة إلى أن العولمة المالية والانفتاح على التجارة الدولية لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، حيث يساهمان في جذب الاستثمارات وتعزيز التجارة الإقليمية.

14. دراسة بعنوان أثر أبعاد العولمة على النمو الاقتصادي:

قام **(Zhang, 2023)** تحليلًا تجريبيًا على الدول النامية بهدف استكشاف العلاقة بين أبعاد العولمة المختلفة والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات حديثة. أشارت النتائج إلى أن العولمة الاجتماعية تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، بينما تُظهر العولمة السياسية والاقتصادية تأثيرًا معيقًا للنمو.

15. العولمة والإنفاق العام والنمو الاقتصادي في إثيوبيا:

أعد **(Hordofa, 2024)** دراسة بهدف استكشاف تأثير العولمة والإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في إثيوبيا. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات المؤجلة(ARDL) ، توصل الباحث إلى أن العولمة، والإنفاق العام، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي ترتبط إيجابيًا بالنمو الاقتصادي.

❖ إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق، تتبلور الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل التالي:

إلى إي مدى تؤثر كل من العولمة، رأس المال الثابت والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

❖ الأسئلة الفرعية

للتعمق في فهم أبعاد هذه الإشكالية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا نقصد بالعولمة ، رأس المال الثابت و التطور المالي ؟
2. ما مفهوم النمو الاقتصادي و أهم نظرياته و نماذجه ؟
3. ما طبيعة العلاقة بين العولمة ، رأس المال الثابت ،التطور المالي والنمو الاقتصادي ؟

❖ فرضيات الدراسة

بناءً على الإشكالية والأسئلة المطروحة، يمكن اقتراح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى : يوجد تأثير معنوي للعولمة رأس المال الثابت و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الثانية : لا يوجد تأثير معنوي للعولمة رأس المال الثابت و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ أهمية الدراسة

1. يعدُّ موضوع النمو الاقتصادي، التطور المالي، العولمة و رأس المال من الركائز الأساسية لتحقيق الرخاء الاقتصادي في أي دولة، فالسعي إلى خفض معدلات البطالة، وضبط التضخم، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كلها أهدافٌ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى قوة النمو الاقتصادي الذي يتأثر بدوره بكفاءة النظام المالي ودرجة انفتاح الاقتصاد على العولمة؛

2. يعتبر هذا البحث من الدراسات القليلة التي عالجت موضوع أثر التطور المالي والعولمة على النمو الاقتصادي. وبالتالي ستمثل هذه الدراسة مرجع يقدم استفادة للطلبة والباحثين المهتمين، نظرا لأنها تقدم قدرا لا بأس به من المعلومات الهامة الخاصة بمختلف جوانب العلاقة بينهم؛

3. الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في خدمة المجتمع المحلي واعتبارها نقطة انطلاق للدراسات الأخرى.

❖ أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن انجازها فيما يلي:

1. قياس انعكاسات العولمة على النمو الاقتصادي؛
2. تسعى هذه الدراسة الى تحليل طبيعة العلاقة بين العولمة ،رأس المال الثابت والتطور المالي في الجزائر ومدى تأثيرهما المشترك على النمو الاقتصادي من خلال مقاربة متكاملة تجمع بين البعد النظري والتطبيقي؛
3. سرد مختلف الأدبيات والنماذج النظرية والدراسات التجريبية التي عالجت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

❖ منهج الدراسة

انطلاقًا من مقولة ديكارت الشهيرة :*" لا يمكن السعي إلى اكتشاف الحقيقة دون الاعتماد على منهج، إذ إن غياب المنهج يحول دون توصل العقل إلى المعرفة الحقيقية"*، يتضح أن المنهجية العلمية تمثل الأساس الذي يستند إليه الباحث في تنظيم أفكاره وتحليل الظواهر بشكل منسق ودقيق. وبناءً عليه، جاءت هذه الدراسة لتُعتمد على مقاربة منهجية متعددة، تسمح بالإحاطة المتكاملة بموضوع تأثير العولمة ، رأس المال والتطور المالي على النمو الاقتصادي، لا سيما في السياق الجزائري. (ربحي و عثمان، 2000، صفحة 33)

في الشق النظري من الدراسة، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي بغرض جمع المعطيات والمفاهيم الأساسية المرتبطة بظواهر هذه المتغيرات ، وتحليل خصائصها وتفاعلاتها. كما مكّن هذا المنهج من تتبع تطور هذه الظواهر في الجزائر وتحليل مدى تأثيرها على البنية الاقتصادية الوطنية.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، بالنظر إلى ملائمته لتحليل العلاقات بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. وتم تطبيق هذا النموذج على بيانات الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 1970 إلى 2023، قصد استكشاف الكيفية التي تؤثر بها كل من العولمة ، رأس المال والتطور المالي على النمو الاقتصادي.

وبذلك، تستند هذه الدراسة إلى منهج علمي متكامل يجمع بين التوصيف والتحليل والتجريب، مما يضمن مقاربة دقيقة وشاملة للموضوع، وهو ما ينسجم مع الرؤية الديكارتية التي تؤكد على ضرورة المنهج في الوصول إلى معرفة رصينة.

❖ دوافع اختيار موضوع الدراسة

- ✓ ملائمة موضوع البحث وتخصص الدراسة ;
- ✓ اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار؛
- ✓ الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية والقياسية التي تناولت بعمق إشكالية مدى تأثير كل من العولمة رأس المال الثابت والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر،وبهذا البحث يمكن إتاحة مقارنة نظرية يمكن للباحثين آخرين اختيار مدى صحتها ونجاعتها؛
- ✓ تعدد إبعاد الموضوع وتشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث والإثراء؛
- ✓ محاوله إثراء المكتبة الوطنية بهذا العمل المتواضع.

❖ حدود الدراسة

.الحدود المكانية: أُجريت هذه الدراسة على الجزائر باعتبارها حالة بحثية تعكس واقع الاقتصاديات النامية التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي وهيكلي، حيث تم التركيز على تحليل تأثير كل من العولمة، رأس المال الثابت، والتطور المالي على النمو الاقتصادي ضمن السياق الجزائري.

.الحدود الزمانية:تغطي هذه الدراسة البيانات السنوية للفترة الممتدة من 1970 إلى 2023، وهي فترة زمنية طويلة نسبياً تم اختيارها بهدف تحليل العلاقة بين العولمة، رأس المال الثابت، والتطور المالي من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، في سياق التحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها الجزائر خلال هذه العقود.

❖ صعوبات الدراسة

مثل أي بحث علمي واجهتني أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها معظم الباحثين والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. قلة الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات معا؛
2. صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية، و تعدد المصادر الرسمية للمعطيات وتضاربها صعب مهمة التوفيق والتقريب بين هذه المعطيات؛
3. ندرة المراجع التي تتناول العلاقة النظرية بين المتغيرات.

❖ هيكل الدراسة

جاءت هذه الدراسة ضمن هيكلة منهجية منسجمة تهدف إلى معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول رئيسية، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات. خُصص الفصل الأول لتناول الاطار النظري للنمو الاقتصادي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول مفاهيم وأسس النمو والتنمية الاقتصادية، بينما ركز المبحث الثاني على عرض النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في النمو، في حين خُصص المبحث الثالث لدراسة نظرية النمو الداخلي و نقدها. أما الفصل الثاني، فركز على العولمة ، رأس المال الثابت والتطور المالي من حيث المفاهيم والقياس، وقد تضمن بدوره ثلاثة مباحث، تناول الأول المفاهيم الأساسية للعولمة، بينما تناول الثاني رأس المال الثابت كمحدد للنمو الاقتصادي ، أما الثالث فخصص مدخل إلى النظم المالية و التطور المالي. وفي الفصل الثالث، والذي يمثل الجانب التطبيقي من الدراسة، تم تقديم تحليل قياسي لأثر العولمة رأس المال والتطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث تناول المبحث الأول العولمة ،رأس المال الثابت ، التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر_، في حين خُصص المبحثان الثاني والثالث لعرض النموذج القياسي المستخدم (ARDL) عبر برنامج EViews13، مع توضيح البيانات والمعطيات، وشرح مواصفات النموذج، وإجراء مختلف الاختبارات الإحصائية، وصولًا إلى تحليل النتائج واستنباط الاستنتاجات.

الفصل الأول

تمهيد

يُعدّ النمو الاقتصادي من القضايا المحورية التي شغلت اهتمام الدول والمفكرين الاقتصاديين على مر العصور، إذ يُعتبر أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة. ولا يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي على مجرد زيادة الإنتاج، بل يعكس أيضًا تطلعات المجتمعات نحو تحسين مستويات الدخل والخدمات العامة، مما يجعله مؤشرًا رئيسيًا لنجاح السياسات الاقتصادية.

ومع تطور الفكر الاقتصادي، ظهرت العديد من النظريات التي فسّرت آليات تحقيق النمو، مبرزةً أهمية الاستثمار، التقدم التكنولوجي، ورأس المال البشري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

ويتناول هذا الفصل موضوع النمو الاقتصادي من جوانبه المختلفة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفاهيم و أسس النمو و التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في النمو

المبحث الثالث: نظرية النمو الداخلي و نقدها

.

المبحث الأول:مفاهيم و أسس النمو و التنمية الاقتصادية

يُعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، إذ لا يقتصر على زيادة الناتج فقط، بل يشمل تحسين نوعية الحياة والبُنى الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقًا من هذا الفرق الجوهري، سنعرض في هذا الجزء مفهوم التنمية و النمو الاقتصادي والفروق بينهما. كما نتطرق إلى أنواع النمو الاقتصادي، وطرق قياسه، والعوامل المؤثرة فيه، إضافة إلى إبراز فوائده وتكاليفه.

المطلب الأول:مفهوم التنمية، النمو الاقتصادي و الفرق بينهما

أولا :مفهوم النمو الاقتصادي

نظرًا للمكانة البارزة التي يحتلها موضوع النمو الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية عبر العصور، فقد حظي باهتمام واسع أدى إلى تعدد مفاهيمه وتنوع تعريفاته. ويعود هذا التباين إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين، وكذلك إلى تباين السياقات الجغرافية والبيئية التي ينتمون إليها. ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

- يعرف Jacques Lecaillon "النمو الاقتصادي في كتابه بأنه الزيادة أو التوسع في الإنتاج المحلي على المدى الطويل". (دليلة، 2020-2021، صفحة 10)
- كما يعرّفه François Perroux بالمفهوم الجديد بأنه "يمثل مقدار الزيادة في حجم الإنتاج خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل" (Schembri، 2001)
- يُعتبر "Paul Samuelson أن صافي الناتج الوطني الحقيقي يُمثل المؤشر الأساسي لقياس النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك – من وجهة نظره – إلى سهولة توفر بياناته وإمكانية الوصول إليها. وبناءً عليه، يُعرف النمو الاقتصادي على أنه الارتفاع النسبي في صافي الناتج الوطني". (أحمد، 2014، صفحة 9)
- يُعد النمو الاقتصادي عملية تراكمية مستمرة تهدف إلى رفع مستوى الدخل الحقيقي على المدى الطويل، بشرط أن يفوق هذا النمو معدل الزيادة السكانية. كما يشمل النمو الاقتصادي ضمان توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة من التلوث، وضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة. (النباتي، 2015، صفحة 61)
- يعرف النمو الاقتصادي أيضًا على أنه الزيادة المستمرة والمتواصلة على مدى فترة طويلة في الكميات الاقتصادية المهمة، والتي تتطلب استمراريتها حدوث تحولات هيكلية في الاقتصاد. (دليلة، 2020-2021، صفحة 10)

بالتالي، مما سبق نعرف أن النمو الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتسم بزيادة مستدامة في الإنتاج والدخل القومي، مع تحسين استخدام الموارد وتحقيق رفاهية المجتمع بشكل عام.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

- التنمية الاقتصادية هي "التوسع المقصود في الاقتصاد الذي لا يمكن تحقيقه دون تدخل الدولة، ويتطلب بالضرورة تغييرًا في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وبناءً على ذلك تصبح المقاييس الكمية وحدها غير كافية لقياس درجة التنمية. ينطبق هذا المفهوم بشكل خاص على الدول النامية أو المتخلفة." (محمد د.، صفحة 14)
- وفقًا لتعريف صبحي محمد قنوص" فإن التنمية الاقتصادية تُعنى بتحقيق التحسن على المستوى الفردي من خلال تعزيز المهارات والكفاءة الإنتاجية فضلاً عن تنمية القدرة على الإبداع، الاستقلالية وتحديد المسؤولية". (دليلة، 2020-2021، صفحة 18)
- تعرف التنمية الاقتصادية بأنها سلسلة من الإجراءات والعمليات المستمرة والمعقدة التي يقوم بها الإنسان للتحكم في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في المجتمع، وذلك بهدف تلبية احتياجاته المختلفة.)نبيل متوكيل(459 .p ,2024 ,
- يعرفها الجوهري بأنها:" مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي يتم تنظيمها علميًا وفقًا لإيديولوجية معينة، بهدف إحداث التغيير المرغوب وتحقيق الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوبة". (محمود، صفحة 197)
- يعرفها **L.T. Hobhouse** بأنها: "مفهوم شامل ومترابط، يتضمن نموًا في الإنتاج يساهم في تلبية الاحتياجات الجديدة، ويعمل على تحقيق العدالة في توزيع الموارد، بالإضافة إلى ضمان توفير الخدمات بشكل كافٍ لجميع أفراد المجتمع." . (مبروك، صفحة 12)

و بالتالي يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها عملية منسقة تهدف إلى تحقيق نمو مستدام في الإنتاج والدخل، مع العمل على تحسين توزيع الثروات والخدمات بما يعزز مستوى المعيشة ويعزز العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

ثالثا :علاقة النمو بالتنمية الاقتصادية

من خلال التمعن في مفاهيم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نستطيع استخراج أهم الفروق بين المفهومين، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01) أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• الزيادة تكون ثابتة • متغير كمي قابل للقياس. • يعبر عن التحسن في الناتج(الدخل القومي .) • يتطلب إجراءات أقل من التنمية • يأتي في الغالب بعد التنمية الاقتصادية	• تكون الزيادة تراكمية ودائمة • متغير نوعي. • يعبر عن التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي • تتطلب العديد من الموارد الاقتصادية و البشرية • تأتي قبل النمو الاقتصادي

المصدر : (الدين، 2021، صفحة 113)

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي ، قياسه و العوامل المؤثرة فيه

أولا : أنواع النمو

ينقسم النمو الاقتصادي إلى:

- **النمو الطبيعي** هو ذلك المسار التاريخي الذي تحقق عبر الانتقال التدريجي من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، من خلال تطورات اجتماعية اقتصادية و موضوعية، أدت إلى تقسيم العمل اجتماعيًا، التراكم الأولي لرأس المال وهيمنة الإنتاج السلعي بغرض التبادل، إلى جانب تشكل السوق الداخلية التي يطرح فيها المنتجون سلعهم ويجدون لها طلبًا. (حمداني، 2008-2009)
- **النمو العابر** هو النمو الذي يفتقر إلى الاستمرارية والثبات، إذ يحدث نتيجة لعوامل طارئة تكون عادة خارجية، ولا تلبث هذه العوامل أن تختفي مما يؤدي إلى زوال النمو المصاحب لها. يظهر هذا النوع من النمو بشكل بارز في الدول النامية حيث يحدث استجابة لتطورات مفاجئة مثل ارتفاع أسعار المواد الخام التي تصدرها تلك الدول خاصة المحروقات. رغم أن هذه الزيادة في الأسعار تؤدي إلى ارتفاع في إيرادات الدولة فإنها تتلاشى سريعًا عند انحسار الأسباب المسببة لها دون أن تساهم في تحقيق تنمية مستدامة، مما ينتج عنه ما يُعرف بـ النمو بلا تنمية. (الباسط، 2015، صفحة 7)
- **النمو المخطط** ينشأ النمو المخطط على أساس عملية تخطيط متكاملة للاقتصاد الوطني، حيث تتوقف فاعليته وقوته بشكل كبير على مهارة المخططين ومدى واقعية الخطط المقترحة، بالإضافة إلى تفاعل المجتمع معها وفعالية تنفيذها. كما يلعب مستوى المتابعة والتقويم دورًا حاسمًا في نجاح هذا النمو ، يعتبر النمو المخطط أيضًا ذاتي الدفع إذا استمر لفترة زمنية طويلة نسبيًا إذ يتمتع بميزة الاستمرارية، مما يعزز قدرته على تحقيق التنمية المستدامة. (نعوم، 2023-2024، صفحة 94)

ثانيا :قياس النمو

يعتمد خبراء الاقتصاد والإحصاء على مجموعة من المنهجيات لقياس النمو الاقتصادي، ويُعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) من أبرز هذه الأدوات وأكثرها استخدامًا في تقييم الأداء الاقتصادي. ويُشير مصطلح 'حقيقي' إلى تعديل الأرقام لمراعاة أثر التضخم، مما يُتيح قياسًا دقيقًا للتغيرات الفعلية في النشاط الاقتصادي. إلى جانب هذا المؤشر التقليدي، ظهرت مؤشرات أخرى تُستخدم بدرجة أقل لكنها تكتسب أهمية متزايدة، منها الناتج الإجمالي(GO) ، الذي يُوفر تصورًا أوسع للعملية الإنتاجية، ومؤشر التقدم الحقيقي(GPI) ، الذي يُراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية لتحقيق تقييم شامل للتنمية المستدامة. وفيما يلي، سيتم استعراض هذه الأدوات مع بيان دلالاتها وأهميتها في فهم النمو الاقتصادي بصورة متكاملة.

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يُعرَّف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة أو ربع سنة (الأفندي، 2012، صفحة 63) وهو يمثل مجموع القيم السوقية لما يتم إنتاجه وتسويقه داخل الحدود الجغرافية لدولة ما دون الأخذ في الاعتبار مصادر الدخل من الخارج.

يعد هذا المؤشر أداة أساسية لقياس الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يشير ارتفاعه إلى زيادة في الإنتاج والقدرة الاقتصادية على خلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في رفع مستويات دخل الأفراد، وبالتالي زيادة الاستهلاك والادخار، مما يحفز الدورة الاقتصادية ويؤدي إلى مزيد من النمو. والعكس صحيح؛ فتراجع الناتج المحلي قد يدل على تباطؤ اقتصادي. (نرمين، 2021، الصفحات 7-8)

ويُعطي الناتج المحلي الإجمالي كذلك فكرة عن مدى فعالية الدولة في توظيف مواردها الداخلية دون الاعتماد على مصادر خارجية، كما يُستخدم لقياس حجم اقتصاد منطقة معينة. وقد ظل هذا المؤشر لسنوات طويلة من الأدوات الرئيسية المستخدمة لتصنيف الدول من حيث الثراء أو الفقر نظراً لشموليته، إذ يغطي مختلف القطاعات الاقتصادية. (علي، 2021، صفحة 294)

1.1. استخدامات الناتج المحلي الإجمالي:

- يُعد الناتج المحلي الإجمالي أداة مهمة لقياس إجمالي الأنشطة الاقتصادية التي يتم إنجازها داخل مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة غالبًا ما تكون سنة واحدة؛
- يُستخدم هذا المؤشر بشكل أساسي في التحليلات الاقتصادية لتقييم أداء الاقتصاد الوطني، كما يساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، سواء من حيث النمو أو احتمالات الانكماش على المدى القصير؛
- كذلك يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي كوسيلة للمقارنة بين اقتصاديات الدول المختلفة من حيث القوة والفعالية، مما يُسهّل تصنيف الدول بحسب أدائها الاقتصادي؛

- يكتسب احتساب هذا المؤشر أهمية كبيرة كونه يعكس مدى صحة الاقتصاد الوطني، إذ إن ارتفاع قيمته يُشير إلى اقتصاد نشِط وقادر على التوسع، ويوفر فرص عمل إضافية، ما يُسهم في خفض معدلات البطالة وزيادة الدخول الفردية المتاحة للسكان، الأمر الذي يُعزز مستويات الاستهلاك والمعيشة.

1.2. الأسعار المستخدمة في احتساب الناتج المحلي الإجمالي:

يُحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق نوعين من الأسعار: الأسعار الجارية والأسعار الثابتة وذلك على النحو التالي: (نرمين، 2021، الصفحات 13-14)

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي – (Nominal GDP) أو الناتج بالأسعار الجارية:

يُقصد به القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة، محسوبة وفق الأسعار السائدة في السوق في نفس الفترة الزمنية؛ أي الأسعار الجارية.

في هذه الطريقة، يتم ضرب كميات السلع والخدمات المنتجة في أسعارها الحالية، ما يعني أن هذا المؤشر يعكس التغيرات في كل من الكميات والأسعار معًا. وبالتالي، فإن أي ارتفاع في الأسعار نتيجة التضخم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، حتى وإن لم يطرأ تحسن فعلي في حجم الإنتاج. لذلك لا يُعد هذا النوع من الناتج مؤشرًا دقيقًا للتغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي لأنه يتأثر بشكل مباشر بتقلبات الأسعار.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – (Real GDP) الناتج بالأسعار الثابتة:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي القيمة الإجمالية لما يستهلكه المجتمع من سلع وخدمات محلية خلال فترة زمنية معينة، معتمدًا على أسعار ثابتة تُحدد بناءً على سنة مرجعية تُعرف بـ*سنة الأساس* . وفي هذا الأسلوب، يتم تثبيت الأسعار لتلك السنة المرجعية عند احتساب الناتج المحلي، مما يسمح بعزل أثر تقلبات الأسعار عبر الزمن.

لذلك يُعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشراً أكثر دقة لقياس النمو الاقتصادي الحقيقي، لأنه يُظهر التغيرات في حجم الإنتاج الفعلي دون أن يتأثر بالتضخم أو التغيرات في مستويات الأسعار.

3.1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (Real GDP Growth Rate):

يُعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من أهم المؤشرات التي تُستخدم لتقييم الأداء الاقتصادي لأي دولة على مدى فترة زمنية، فهو يقيس التغير النسبي في قيمة الناتج المحلي الحقيقي بين فترتين زمنيتين مع استبعاد تأثير تقلبات الأسعار (التضخم أو الانكماش)، مما يتيح تقدير النمو الفعلي في حجم الإنتاج.

عندما يُسجل هذا المعدل ارتفاعًا، فإن ذلك يُشير إلى تحسن في أداء الاقتصاد وزيادة في النشاط الاقتصادي. أما إذا انخفض فيُعد ذلك مؤشرًا على تراجع اقتصادي، وإذا جاءت القيمة سالبة فإنها تدل على انكماش اقتصادي؛ أي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تقلص مقارنة بالفترة السابقة.

يُحسب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام الصيغة التالية: (نرمين، 2021، الصفحات 8-9)

معدل النمو = [(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة) ÷ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة] × 100

4.1. تحديات قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

رغم أن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي يبدو بسيطًا من حيث مكوناته الأساسية، إلا أن عملية قياسه بدقة تواجه عدة تحديات، فالحصول على قيمة واقعية ومعبرة عن الناتج المحلي يُعد أمرًا بالغ الأهمية، إذ يُستخدم كمؤشر رئيسي لتقييم الأداء الاقتصادي العام للدولة. ومع ذلك، فإن جمع البيانات بدقة وموثوقية يُعتبر من أصعب المهام، نظراً لوجود العديد من العراقيل والمحددات التي تؤثر في عملية التقدير.

يسعى الخبراء الاقتصاديون باستمرار إلى التغلب على هذه التحديات من خلال تطوير أدوات إحصائية ومنهجيات جديدة، ومن بين أبرز الصعوبات التي تواجه حساب الناتج المحلي الإجمالي ما يلي : (نرمين، 2021، صفحة 19) (صالح، 2013، الصفحات 34-36)

- نقص البيانات الدقيقة: في كثير من الأحيان، لا تتوفر معلومات إحصائية شاملة عن جميع القطاعات الاقتصادية ما يؤدي إلى تجاهل بعض السلع والخدمات التي لا تُرصد أو لا يمكن الوصول إليها خصوصًا في القطاعات غير الرسمية أو غير المنظمة.
- الازدواجية في الحساب: قد يتم إدراج بعض السلع أكثر من مرة، خصوصًا السلع الوسيطة التي تدخل في عمليات إنتاج أخرى، مما يؤدي إلى تضخيم الناتج المحلي الإجمالي إذا لم يُؤخذ هذا العامل في الحسبان.
- صعوبة احتساب الإنتاج غير المتداول في السوق: مثل السلع والخدمات التي يستهلكها منتجوها مباشرة دون بيعها، والتي لا تُسجل ضمن المعاملات السوقية، وبالتالي تُستبعد من الحسابات الرسمية رغم مساهمتها في الإنتاج الفعلي.
- تقدير قيمة استخدام السكن الخاص: عندما يشغل الأفراد منازل مملوكة لهم، من الضروري تقدير قيمة الإيجار النظري لها وإدراجها ضمن الناتج المحلي لضمان تمثيل أدق لحجم النشاط الاقتصادي الحقيقي.
- المدفوعات التحويلية :وهي المبالغ التي تُمنح للأفراد دون مقابل إنتاجي مثل الإعانات الاجتماعية، الهبات والهدايا، فلا ينبغي إدراج هذه المدفوعات في الناتج المحلي الإجمالي لأنها لا تعكس نشاطًا إنتاجيًا فعليًا.
- السلع المستعملة والقديمة :لا يتم احتساب السلع المنتجة في سنوات سابقة ضمن الناتج المحلي للسنة الجارية عند إعادة بيعها، لأنها لا تمثل إنتاجًا جديدًا مثل السيارات والمباني. لكن تُدرج ضمن الناتج أي إضافات أو تحسينات تمت على هذه السلع في السنة الحالية.
- إغفال أعمال غير مدفوعة الأجر :مثل الأعمال المنزلية التي تقوم بها ربات البيوت، والتي تُعد في جوهرها نشاطًا إنتاجيًا لو تمت مقابل أجر، لكنها تُستثنى من الناتج المحلي لعدم خضوعها للمعاملات السوقية.
- الأسهم والسندات :عمليات شراء وبيع الأسهم لا تُدرج في الناتج المحلي الإجمالي لأنها مجرد نقل للملكية وليست إنتاجًا فعليًا. بالمقابل، تُحسب العمولات والخدمات المرتبطة بهذه العمليات ضمن الناتج باعتبارها خدمات جديدة.

- تقلبات الأسعار :اختلاف مستويات الأسعار من سنة إلى أخرى يؤثر على تقييم الناتج المحلي ويُظهر أحيانًا أرقامًا غير دقيقة. يُفضل استخدام الناتج الحقيقي (المعدل حسب التضخم) بدلاً من الناتج الاسمي للحصول على صورة أكثر دقة عن أداء الاقتصاد.
- صعوبة احتساب إهلاك رأس المال :عدم توفر تقديرات دقيقة لمعدل استهلاك الأصول الرأسمالية يُعيق حساب الناتج المحلي الصافي، وهو مقياس أكثر دقة لثروة الدولة.
- تجاهل القطاع غير الرسمي :في كثير من الدول خاصة النامية، لا يُدرج النشاط الاقتصادي غير الرسمي في حساب الناتج المحلي، رغم أنه يمثل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد ويؤثر على دقته وواقعيته.

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات التي تعكس الوضعين الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث يُستخدم لتقدير مستوى معيشة السكان. ويُعتبر النمو الاقتصادي مستدامًا عندما يصاحبه ارتفاع مستمر في هذا المؤشر بشكل يتناسب مع الزيادة السكانية، مما يشير إلى تحسن فعلي في رفاهية الأفراد. (التميمي، 2018، صفحة 139)

يعكس هذا المؤشر مقدار ما يحصل عليه الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويُحسب عن طريق قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في نفس الفترة. يُستخدم هذا المؤشر كأداة تحليلية لقياس قدرة الأفراد على الاستفادة من السلع والخدمات المتوفرة، كما يُعد مقياسًا لمستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث يشير ارتفاعه إلى تحسن في القوة الشرائية والقدرة على الادخار والاستثمار ، ويتم احتساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باستخدام المعادلة التالية: (نرمين، 2021، صفحة 19)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ÷ عدد السكان

توجد علاقة مترابطة بين هذا المؤشر وبين كل من معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني ، فعندما يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو عدد السكان، فإن متوسط نصيب الفرد يشهد زيادة، ما لم يصاحب ذلك اتساع في فجوة توزيع الدخل، أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي فإن المؤشر يتراجع.

3. متوسط دخل الفرد الحقيقي وتوزيع الدخل:

يُعرّف متوسط دخل الفرد الجاري بأنه ناتج قسمة الدخل القومي الإجمالي في سنة معينة على عدد السكان خلال نفس السنة أما متوسط دخل الفرد الحقيقي، فيأخذ في الاعتبار تأثير التضخم، ويتم احتسابه وفق المعادلة التالية: (التميمي، 2018، صفحة 142)

متوسط دخل الفرد الحقيقي = (متوسط دخل الفرد الجاري ÷ الرقم القياسي لأسعار المستهلك) × 100

ويُعتبر هذا المؤشر أداة هامة لتقييم مستوى الرفاهية المادية للفرد، ويُستخدم بشكل واسع لقياس التقدم الاقتصادي في البلدان. ومع ذلك، يواجه هذا المؤشر انتقادات عدة أبرزها: (التميمي، 2018، صفحة 143)

- أنه يُركّز فقط على الجوانب المادية ولا يعكس الصورة الشاملة لمستوى المعيشة أو جودة الحياة؛

- يوحي بتوزيع عادل للدخل بين السكان، بينما الواقع يشير إلى تفاوت واضح في توزيع الدخول، ما ينعكس سلبًا على الفئات منخفضة الدخل سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية؛

- كما أن التصرفات الفردية في الإنفاق والادخار قد تُعطي انطباعًا خاطئًا حول مستوى الرفاهية الحقيقي، إذ قد تميل بعض الأسر إلى الادخار رغم ضعف قدرتها الشرائية أو تُنفق دخولها بشكل غير مدروس دون أن تحقّق تحسناً ملموساً في مستوى المعيشة.

ثالثا : عوامل النمو الاقتصادي

يتحدد مسار النمو الاقتصادي بتأثير مجموعة من العوامل المتداخلة التي تُعد بمثابة المحركات الجوهرية للتطور الاقتصادي. وتُمثل هذه العوامل الركائز الأساسية التي يقوم عليها تحقيق النمو، ومن أبرزها ما يلي:

1. رأس المال المادي

يعد رأس المال المادي أحد المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية، حيث يعكس مدى توفره ومعدل تراكمه. تُسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار القومي، ويُقاس عادةً كنسبة بين قيمة الإنتاج الموجه فعليًا للتكوين الرأسمالي وقيمة الإنتاج القومي. كما يُعد زيادة معدل الاستثمار في دولة ما مؤشرًا على بذل الدولة جهودًا أكبر لتوسيع طاقاتها الإنتاجية، ومن المهم أن نلاحظ أن رأس المال المادي له دور كبير في خلق الطاقات الإنتاجية وبالتالي رفع مستوى الإنتاج القومي. (رشيد ع.، 2019، صفحة 502)

2. الموارد البشرية

يركز هذا العامل بشكل أساسي على حجم السكان في الدولة؛ إذ يشكل عاملاً حاسمًا في تحديد معدل النمو الاقتصادي فعدد السكان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخل الحقيقي للفرد، والذي يُعد مؤشرًا هامًا على قياس مستوى النمو الاقتصادي. وتوضح المعادلة التالية العلاقة بينهما: (رعاد شهرة، 2023-2024، الصفحات 20-21)

معدل الدخل الحقيقي= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان

ونستنتج من المعادلة أن عدد السكان يشكل عاملًا حاسمًا في تحديد مستوى الدخل الحقيقي اعتمادًا على الناتج القومي الإجمالي، فإذا زاد عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة في الناتج القومي الإجمالي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي؛ أي انخفاض الطرف الأيسر من المعادلة. أما إذا كانت الزيادة السكانية أقل من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع.

وتشير الزيادة في عدد السكان إلى زيادة محتملة في حجم القوة العاملة، مما يؤثر بدوره على مستوى الإنتاج. وهنا تظهر أهمية إنتاجية العمل، والتي تعتبر مؤشراً على كفاءة استغلال الموارد وتحويلها إلى سلع وخدمات. وتتأثر إنتاجية العمل بعدة عوامل أساسية، تلعب دورًا مباشراً في تحديد معدل النمو الاقتصادي، ومن أبرزها:

1. معدل ساعات العمل الأسبوعية;
2. المستوى التعليمي للعامل ;
3. المهارة الفنية والخبرة المكتسبة ;
4. كمية ونوعية الموارد المتاحة ;

5.مستوى التنظيم والإدارة ;

6. نوعية التكنولوجيا المستخدمة ;

7. العلاقات الإنسانية في بيئة العمل.

ت. الموارد الطبيعية

تُعرف الموارد الطبيعية بأنها المكونات الأصلية التي تشكل ثروات الأرض، مثل الغابات والمعادن ومصائد الأسماك والمياه. كما تعرفها الأمم المتحدة بأنها أي عنصر متاح في البيئة الطبيعية يمكن للإنسان الاستفادة منه.

اختلف الباحثون حول دور الموارد الطبيعية في دعم النمو الاقتصادي؛ إذ يرى بعضهم أنها تمثل عنصراً أساسياً وحاسماً في عملية التنمية مشيرين إلى أن تحقيق النمو في دول مثل إنجلترا، فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة كان مرتبطاً بوفرة مواردها الطبيعية. بالمقابل، يرى آخرون أن الموارد الطبيعية ليست شرطاً حتمياً للنمو، حيث استطاعت بعض الدول ذات الموارد المحدودة تحقيق معدلات نمو مرتفعة في حين أخفقت العديد من الدول النامية رغم امتلاكها لموارد طبيعية غنية في الوصول إلى مستويات نمو مرضية.

تشكل الموارد الطبيعية قاعدة أساسية للتنمية الصناعية عبر مسارين رئيسيين:

- تتيح للدولة توسيع نشاطها الصناعي من خلال استخراج المواد الخام وتصديرها، مما يوفر لها عملة أجنبية ضرورية لاستيراد السلع اللازمة لعملية التنمية.
- تزويد القطاعات الصناعية بالمواد الخام اللازمة لتصنيعها وتحويلها إلى منتجات نهائية. (الباسط، 2015، الصفحات 12-13)

ج. التقدم التكنولوجي

لم يعد يخفى أن الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج تساهم بشكل كبير في زيادة الكميات المنتجة، إذ يُعد التقدم التكنولوجي عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنتاج باستخدام نفس حجم المدخلات ، فالتطور التكنولوجي يوفّر وسائل إنتاج جديدة تتيح للعمال إنتاج كميات أكبر بتكلفة أقل مما كانت عليه سابقاً مما يعني أن كل وحدة إنتاج ستحتاج إلى موارد مادية وبشرية أقل. ومع ذلك، ورغم الدور الإيجابي للتقدم التكنولوجي في رفع معدلات الإنتاج، إلا أنه لا يكفي وحده لضمان استمرارية النمو، إذ تظل الحاجة قائمة إلى قوة عاملة مؤهلة تمتلك المهارات والمعرفة العلمية اللازمة للتعامل مع الآلات والتقنيات الحديثة والمعقدة.(ميساوي، 2018، صفحة 40)

المطلب الثالث: فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي

أولاً: التكاليف المصاحبة للنمو الاقتصادي

رغم أهمية النمو الاقتصادي، إلا أنه لا يتحقق دون تحمّل بعض التكاليف والتحديات، ومن أبرزها: (فتيحة، 2014-2015، صفحة 68)

1. يتطلب تحقيق معدلات نمو مرتفعة زيادة في إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه جزء كبير من الموارد والاستثمارات نحوها، إلى جانب توسيع نطاق الإنفاق على التعليم والتدريب، مما يستدعي تقليل استهلاك السلع الحالية لصالح تعزيز الإنتاج المستقبلي.

2. غالبًا ما يُصاحب النمو الاقتصادي – سواء في الدول النامية أو المتقدمة – آثار بيئية سلبية، مثل تلوث الهواء والماء، تدهور الموارد الطبيعية، وزيادة الضغط على المدن نتيجة التوسع الحضري السريع.

3. يرافق النمو أحيانًا نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي، نتيجة التقلبات في النشاطات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة الجزئية أو تغيرات تكنولوجية مفاجئة، وذلك لأن عملية النمو لا تحدث دائمًا بوتيرة منتظمة.

4. مع التوسع في الإنتاج وتحقيق الرفاه المادي، قد يطغى الجانب المادي على القيم الروحية والمعايير الأخلاقية في المجتمع، مما يؤدي إلى اختلال التوازن الثقافي والأخلاقي.

ثانيا :فوائد النمو الاقتصادي

يساهم النمو الاقتصادي في تحقيق مجموعة من الفوائد المهمة، من أبرزها: (فتيحة، 2014-2015، صفحة 68)

1. توسيع نطاق توفر السلع والخدمات لأفراد المجتمع، مما يُلبي احتياجاتهم بشكل أفضل ؛

2. تعزيز مستوى الرفاهية العامة من خلال زيادة الإنتاج، وتحسين الأجور، وتنمية مختلف مصادر الدخل؛

3. الإسهام في تقليص معدلات الفقر، وتحقيق تطور ملحوظ في مجالي الصحة والتعليم ؛

4. ارتفاع الناتج القومي يمد الدولة بموارد مالية إضافية، ما يعزز قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، مثل توفير الأمن والرعاية الصحية والتعليم، وإنشاء البنية التحتية، وتحقيق توزيع عادل للدخل، دون التأثير سلبًا على الإنفاق الفردي ؛

5. الإسهام في تقليص حجم البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة.

المبحث الثاني:النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في النمو

حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، سواء التقليدي أو المعاصر، إذ تناوله العديد من الاقتصاديين عبر مراحل زمنية متباينة، تميزت كل منها بخصوصيات اقتصادية واجتماعية مختلفة، تعكس تطور نمط الحياة الاقتصادية للإنسان. وقد أدى هذا التغير المستمر إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي، مما أسفر عن بروز نظريات متعددة، تعكس كل واحدة منها الظروف الاقتصادية التي سادت في حقبتها التاريخية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و تقييمها:

تقديم النظرية: تباينت آراء الكلاسيكيين في تحليلهم للنمو الاقتصادي تبعًا للفترة الزمنية والظروف الخاصة التي عايشوها، إلا أن رؤاهم تتقاطع حول الكيفية الأساسية لتحقيق النمو. ويمكن القول إن الكلاسيكيين يتفقون جميعًا عند تناولهم لمسألة النمو الاقتصادي على مجموعة من النقاط الأساسية، وهي كما يلي: (نعوم، 2023-2024، الصفحات 107-108)

- سياسة الحرية الاقتصادية :أشار الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى أهمية مبدأ الحرية الاقتصادية وضرورة تشجيع التجارة الحرة مع التأكيد على مبدأ المنافسة الكاملة. كما اعتبروا أنه من الأفضل الابتعاد عن التدخل

الحكومي في الشؤون الاقتصادية، والاعتماد على آلية السوق كوسيلة رئيسية لتخصيص الموارد وتحديد الأسعار؛

- شددوا على ضرورة تحقيق مستوى كافٍ من المدخرات، مشيرين إلى أن الرأسماليين والملاك قادرون على الحصول على هذه المدخرات. بالمقابل، فإن العمال الذين تميل أجورهم إلى الاستقرار عند مستوى الكفاف لا يمتلكون دخلًا مرتفعًا يسمح لهم بتحقيق معدلات ادخار كبيرة ;
- الربح يعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، حيث يمثل الدافع الأساسي الذي يحفز الرأسماليين على اتخاذ قرارات الاستثمار. كلما ارتفع معدل الربح، زاد معدل تكوين رأس المال والاستثمار، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي؛
- تميل الأرباح إلى الانخفاض مع التقدم الاقتصادي بسبب زيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي. ويُفسر سميث ذلك بارتفاع الأجور نتيجة المنافسة بين الرأسماليين، بينما يرى ريكاردو أن ارتفاع الأجور والأرباح الناتجة عن زيادة أسعار المنتجات الزراعية يؤدي إلى انخفاض الأرباح ؛
- آمن الكلاسيكيون بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كمرحلة نهائية لعملية التراكم الرأسمالي. فعندما تبدأ الأرباح في الانخفاض، تستمر حتى يصل معدل الربح إلى الصفر، مما يؤدي إلى توقف التراكم الرأسمالي، واستقرار عدد السكان، ووصول الأجور إلى مستوى الكفاف. وبحسب آدم سميث، فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتؤدي إلى حالة من الخمول أو السكون. بينما نظر كل من ريكاردو ومالتوس إلى النمو السكاني وتناقص نمو رأس المال عبر قانون تناقص الغلات الذي يعيق النمو;
- أعرب ميل عن نفس الفكرة عندما أشار إلى أنه في غياب التحسينات التقنية في الزراعة، وعندما يتجاوز معدل نمو السكان معدل تراكم رأس المال، يبدأ مستوى الأرباح في الانخفاض ويصل الاقتصاد إلى حالة من الركود. ويعتقد الكلاسيكيون أن هذا الركود يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل وظروف العمل، إلى أن يتم التحكم في عدد العمال. ووفقًا لهم، فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، الذي ينتج عن الميل الطبيعي لتقليص الأرباح وما يترتب عليه من قيود على التراكم الرأسمالي. وعندما يحدث ذلك، يتوقف التكوين الرأسمالي، ويستقر عدد السكان، وتدخل الاقتصاد في حالة من السكون.

وفيما يلي تفصيل لأبرز تلك النظريات:

1) نظرية آدم سميث Adam Smith :

عرض آدم سميث أفكاره في كتابه "ثروة الأمم" (The Wealth of Nations) الذي صدر عام 1776م، ويُعتبر هذا الكتاب بداية للتفكير الاقتصادي المنظم وتحليل النمو الاقتصادي بشكل خاص. كان آدم سميث يرى أن زيادة الثروة تتحقق من خلال التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية،وعند تطبيق التخصص وتقسيم العمل، تنشأ العديد من الفوائد، منها:

- تحسين مهارات العمال.
- تعزيز الابتكار وتقليص الوقت المطلوب لإتمام العمليات الإنتاجية.

- يرى آدم سميث أن توسيع رأس المال يساهم في تحقيق التوسع في التخصص وتقسيم العمل، مما يؤدي إلى تقليص الوقت اللازم لإنجاز المهام. كما يعتبر أن السوق يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التخصص وتقسيم العمل من خلال زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق الأسواق. (محمد خ.، 2019-2020)

يعتقد هذا المفكر أن النمو الاقتصادي هو عملية تراكمية تبدأ من تقسيم العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، خاصة عندما يتوفر طلب فعال وكفاية من رأس المال. هذا التراكم يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، مما يساهم في زيادة عدد السكان، حيث يُعتبر الدخل حافزًا للنمو السكاني. مع زيادة السكان يزداد الطلب وتتسع الأسواق مما يتبعه زيادة في الادخار، حيث أن الادخار يتأثر بشكل مباشر بارتفاع الدخل. (فايزة، 2021-2022)

قام آدم سميث بوضع علاقة بين الثروة و عدد السكان النشطين فقط وفق المعادلة التالية:

$$Y=F(L)$$

حيث: **Y**: ثروة البلد

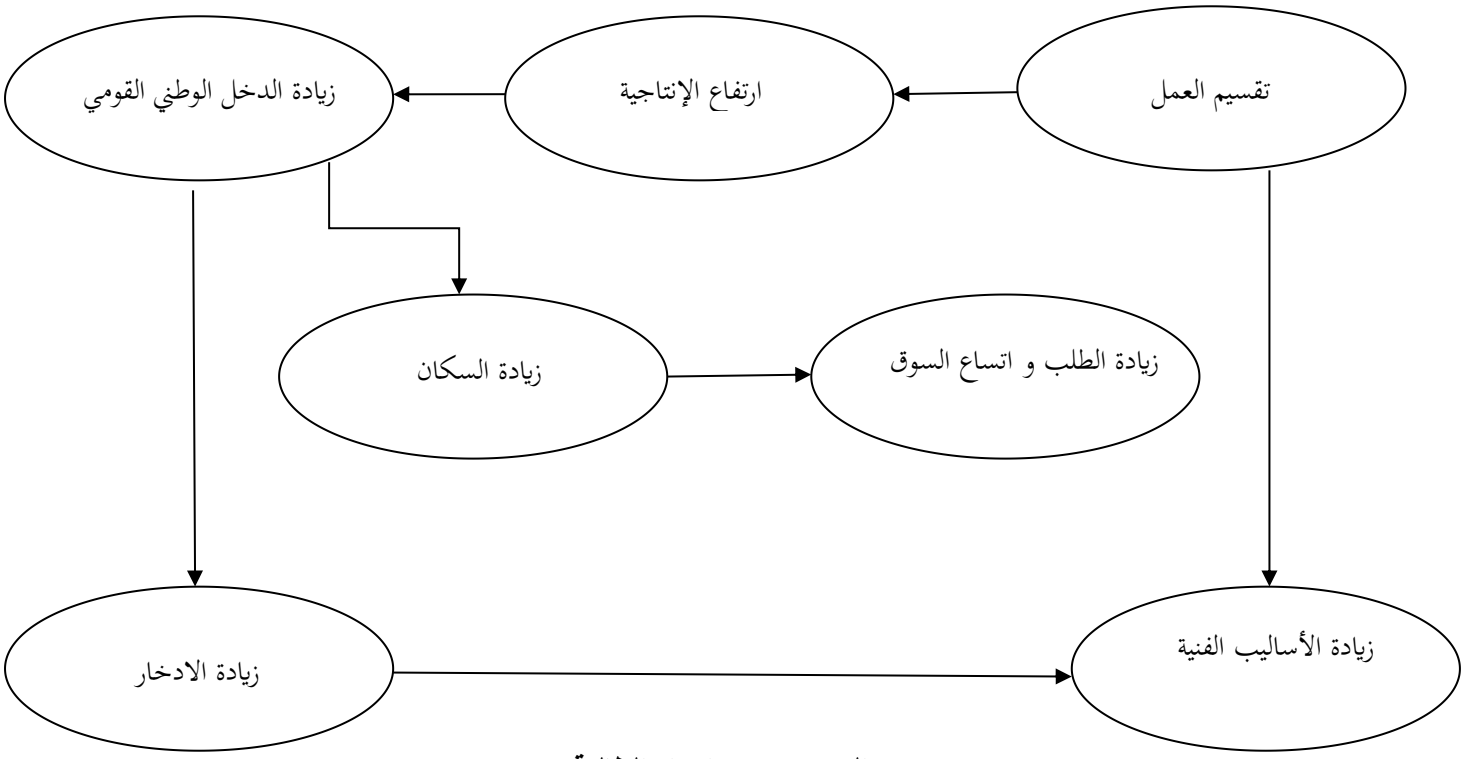
L :عدد السكان النشطين

يمكن تلخيص أهم الأفكار التي جاء بها آدم سميث فيما يلي :

- يعتبر تراكم رأس المال أساسًا لتحقيق النمو الاقتصادي.
- يساهم تقسيم العمل والتخصص في تعزيز الإنتاجية والابتكار.
- يعتمد الإنتاج الكلي على مكونات أساسية مثل العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي.
- يُعد القطاع الصناعي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي لقدرته على تطبيق التخصص وتقسيم العمل، مما يحقق أرباحًا من الاستثمارات.
- قد يتوقف النمو الاقتصادي نتيجة لتباطؤ التقدم التكنولوجي، وتراكم رأس المال، وانخفاض الأرباح بسبب زيادة الأجور ونضوب الموارد.
- يرتبط تطور الإنتاج وتحسن مستوى المعيشة ارتباطًا وثيقًا بالاستثمار وتراكم رأس المال، حيث يُعد الادخار – المتولد من عوائد الأنشطة الصناعية والزراعية – الأساس الذي يقوم عليه الاستثمار
- رغم عدم اعتباره القطاع الزراعي القطاع الوحيد المنتج كما اعتقد الطبيعيون، يعترف سميث بأهمية هذا القطاع في دعم عملية النمو الاقتصادي، خصوصًا بسبب توفيره للمواد الغذائية التي تحتاجها المدن. (محمد خ.، 2019-2020)

وتظهر آراء آدم سميث حول النمو الاقتصادي في الشكل التالي :

الشكل (01) تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر : من اعداد الطالبة

2) دافيد ريكاردو

يُعتبر دافيد ريكاردو من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي، وقد ارتبط اسمه بعدد من النظريات الجوهرية، من بينها نظرية الريع، والأجور، والتبادل التجاري الدولي.بعد تحليل "آدم سميث"، جاء "ريكاردو" ليوضح الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أو النمو الصفري في الاقتصاديات وانتشاره. اختلف "ريكاردو" عن "سميث" في منهجية بحثه، حيث ركز على مفهوم الربح والأجور والتجارة الخارجية.

في نظره، يعد القطاع الزراعي هو القطاع الأساسي والمهم في النشاط الاقتصادي، ويتأثر بقانون تناقص الغلة نتيجة التزايد في السكان والطلب على الغذاء. حيث أن ندرة الأراضي الزراعية هي التي تجعلها تحقق أرباحًا، وهذه الأرباح تتزايد كلما زاد الطلب على المنتجات الزراعية. حتى لو تم استخدام رأس المال بدلاً من العمل في الإنتاج الزراعي، يرى "ريكاردو" أنه لن يحدث تغيير جوهري في هذا السياق، حيث أن رأس المال في النهاية هو "عمل مخزون".

كما أعطى "ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، مثل العوامل الفكرية والثقافية، والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي. إضافة إلى ذلك، ركز على أهمية حرية التجارة كعامل مهم في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يساعد على نجاح التخصص وتقسيم العمل. (شهيناز، 2014-2015، صفحة 55)

3) روبرت مالتوس

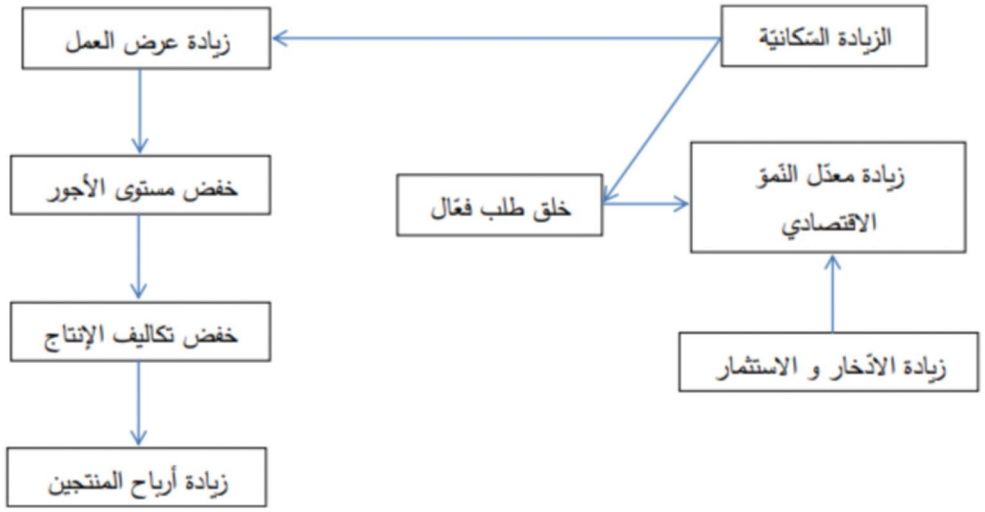
ظهر "*توماس مالتوس*" في أواخر القرن 18 معبرًا عن قلقه الاقتصادي فيما يتعلق بتزايد السكان وثبات موارد الأرض ، حيث اعتقد أن النمو السكاني المتسارع سيؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل الزراعي، مما يجعل النمو السكاني يتفوق على قدرة الإنتاج الزراعي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث نقص في الغذاء، وبالتالي يؤدي إلى الجوع والموت مما ينتج عنه انخفاض تدريجي في عدد السكان.(Dv, 2004, p. 79)

يُعتبر توماس مالتوس بحق زعيم المدرسة التشاؤمية في الفكر الاقتصادي، حيث اشتهر بنظريته السكانية المعروفة باسم "*نظرية مالتوس للسكان*" والتي تنص على أن عدد السكان، إذا لم يتم ضبطه سيزداد وفق متتالية هندسية كل 25 سنة، في حين أن إنتاج الغذاء يتزايد فقط وفق متتالية حسابية خلال نفس الفترة، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ"*الخطر الديمغرافي*".

وتقوم نظرية مالتوس على أهمية زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين الزراعي والصناعي. وقد اقترح اعتماد أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لزيادة الإنتاج مع توجيه جزء أكبر من الاستثمارات نحو استغلال جميع الأراضي الصالحة للزراعة مما يوفر فرصًا ربحية للاستثمار. كما شدد على ضرورة توجيه جزء آخر من رأس المال إلى القطاع الصناعي الذي يتميز بالغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، مؤكدا أن أهمية هذا القطاع تزداد مع دوران عجلة النمو الاقتصادي. وبذلك، دعا إلى ضرورة تقدم القطاعين الزراعي والصناعي معًا، محذرًا من التركيز على أحدهما دون الآخر. (شهيناز، 2014-2015، صفحة 56)

تلخص فكرة مالتوس في أن الزيادة السكانية تؤدي إلى ارتفاع عرض العمل في السوق، مما يتسبب في انخفاض الأجور حتى تصل إلى مستوى حد الكفاف. وعند هذه النقطة، يصبح الأجر المنخفض حافزًا للمنتجين لزيادة استثماراتهم، مما يعزز بدوره النمو الاقتصادي. ويمكن تمثيل نموذج مالتوس بالشكل التالي:

الشكل رقم (02) أفكار مالتوس في النمو



المصدر (T.R, 1999, p. 67)

4) النظرية الماركسية في النمو:

يعتبر كارل ماركس المؤسس الفكري للنظام الشيوعي، حيث يرى أن النظام الرأسمالي يشكل الحاجز الأساسي أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي. تتعارض هذه الرؤية مع المدرسة الكلاسيكية التي تؤكد على أن الرأسمالية والحرية الاقتصادية يمثلان الركيزة الأساسية للتنمية.

وقد دعا ماركس إلى القضاء على النظام الرأسمالي واستبداله بالنظام الاشتراكي كنقطة تحول نحو المجتمع الشيوعي، معتبرًا أن انهيار الرأسمالية حتمي تاريخيًا.

في تحليله للمجتمع، قسم ماركس النظام الإنتاجي إلى مكونين رئيسيين:

1. قوى الإنتاج (وتشمل العمالة، الأدوات، والتقنيات)
2. علاقات الإنتاج (التي تحدد العلاقات بين الطبقات الاجتماعية)

كما حدد تطور المجتمعات عبر خمس مراحل تاريخية:

- المجتمع المشاعي ؛
- النظام العبودي؛
- النظام الإقطاعي؛
- النظام الرأسمالي؛
- النظام الاشتراكي؛

وقد ارتكزت نظرية ماركس حول النمو الاقتصادي على تحليل دور الإنتاج في المجتمع، مع التركيز على أهمية الإبداع والابتكار كمحركين للتطور الاقتصادي. (محمد خ.، 2019-2020، الصفحات 49-50)

نقد النظرية

وجهت للنظرية الكلاسيكية عدة انتقادات نذكر منها : (نعوم، 2023-2024، صفحة 108)

- تجاهلت النظرية الكلاسيكية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين والعمال، وكذلك دور الطبقة الوسطى التي تساهم بشكل كبير في عملية النمو الاقتصادي؛
- أهملت النظرية دور القطاع العام في عملية النمو الاقتصادي وعدم قيامه بدور فاعل في تعزيز هذه العملية؛
- أعطت النظرية الكلاسيكية أهمية أقل للتكنولوجيا، لأنها افترضت أن المعرفة التقنية ثابتة ولا تتغير مع مرور الوقت وهو ما يتناقض مع النظريات الحديثة التي تعتبرها عاملاً مؤثراً في النمو؛
- ركزت النظرية الكلاسيكية على أهمية تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي، مؤكدة على ضرورة تحويل الفائض الاقتصادي إلى استثمارات إنتاجية لتعزيز النمو. ولكن كان هناك بعض الأفكار التشاؤمية المتعلقة بزيادة عدد السكان وتناقص الغلة، والتي لم تتحقق كما توقعت النظرية؛
- المفهوم الخاطئ للأجور والأرباح، حيث لم تقترب الأجور من مستوى الكفاف ولم تنخفض الأرباح كما توقعت النظرية ولم تصل الدول المتقدمة إلى مرحلة الركود الدائم؛

- المفهوم غير الواقعي لعملية النمو، حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون أو النمو الثابت المستمر كما يحدث مع نمو الأشجار، وهو تفسير غير مقنع عندما ندرس الواقع الفعلي للنمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق يمكن تصور الوضع العام للنظرية الكلاسيكية كما يلي :

الشكل رقم (03) المخطط العام للنموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي



المصدر (محمد خ.، 2019-2020، صفحة 50)

المطلب الثاني : النظرية الكينيزية في النمو

تقديم النظرية الكينيزية

تأثرت أفكار *جون مينارد كينز* بالسياق العام الذي وُلدت فيه، خاصةً في ظل أجواء *الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929* التي تميزت بالركود والكساد العميق.

في هذا الإطار، وجّه كينز انتقادات حادة للنظرية الكلاسيكية، خاصةً لقانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب.

خالف كينز هذا التصور مؤكدًا أن مستوى الطلب قد يتحقق عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى *الاستخدام الكامل*.

وشدّد على أن الطلب الفعال هو الذي يولّد العرض، وليس العكس كما روج له الكلاسيكيون.

ورأى كينز أن قصور الطلب الكلي هو السبب الجوهري للأزمات في النظام الرأسمالي. (رشيد س.، 2012-2013، صفحة 90)

طور **جون مينارد كينز** مفهوم المضاعف لشرح العلاقة الديناميكية بين زيادة الإنفاق (سواء الاستثماري أو الحكومي) والنمو في الدخل القومي. وصاغ هذه العلاقة رياضياً كما يلي:: (الباسط، 2015، الصفحات 27-28)

M=1/1-MPC= 1/MPS حيث:

- (M)هو المضاعف،
- (MPC)هو الميل الحدي للاستهلاك،
- (MPS)هو الميل الحدي للادخار.

وقد أوضح كينز أن المضاعف الكينزي يعد أداة جوهرية لفهم كيفية تأثير التغيرات في الاستثمار على الدخل القومي .ويتم حساب هذا المضاعف رياضيًا على النحو التالي:

$$MPS=1-MPC$$

و أن: $M= 1/1-MPC$

إذا: $MPC=1-1/M$

يقدم التحليل الكينزي رؤية ديناميكية لآلية النمو الاقتصادي تعتمد على الترابط الوثيق بين عدة متغيرات رئيسية . حيث يعكس المضاعف الاقتصادي العلاقة التبادلية بين الاستثمار و نمو الدخل، ويتحدد أساسًا بالميل الحدي للاستهلاك. إذ تؤدي كل زيادة في الاستثمار إلى سلسلة من الزيادات المتتالية في الدخل الوطني.

تعمل هذه الآلية من خلال عملية توزيع الدخل وإعادة إنفاقه، حيث يتحول الاستثمار الأولي إلى دخول للأفراد الذين يقومون بدورهم بإنفاق جزء منها وفقًا لميلهم الحدّي للاستهلاك. هذا الإنفاق يتحول بدوره إلى دخول جديدة، في دورة مستمرة تؤدي في النهاية إلى زيادة إجمالية في الدخل الوطني تتجاوز قيمة الاستثمار الأصلي.

لكي تحقق هذه الآلية فعاليتها، يشترط توفر بيئة اقتصادية مناسبة تشمل:

- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية،
- توفر عمالة غير مستغلة،
- قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب الزيادات في الطلب.

ويبرز في هذا السياق الدور المحوري للدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، حيث يؤكد كينز على ضرورة التدخل الحكومي لتحقيق التشغيل الكامل .ويعتبر أن التوازن التلقائي الذي تنادي به المدرسة الكلاسيكية ليس سوى افتراض غير واقعي، ففي غياب التدخل الحكومي قد يظل الاقتصاد عالقًا في حالة توازن عند مستويات متدنية من العمالة و الدخل.

نموذجHarrod-Domar

- يُمثِّل نموذج هارود-دومار أحد النماذج الأساسية في نظرية النمو الاقتصادي الحديث، ويُوصف غالباً *بـالنموذج الكينزي* للنمو نظراً لاعتماده على المنهج الكينزي في تحليل محددات النمو. يستند هذا النموذج إلى المفاهيم الكينزية الرئيسية مثل الطلب الفعال، الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للادخار. وقد ركّز النموذج بشكل خاص على الدور المحوري للادخار والاستثمار في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- وفقًا لهذا النموذج، فإن الحفاظ على توازن الدخل الذي يحقق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية بشكل مستمر يتطلب أن يزداد الدخل الحقيقي و الإنتاج بنفس وتيرة نمو القدرة الإنتاجية لرأس المال.
- ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات التي نوضحها فيما يلي: (محمد أ.، 2012)
- اقتصاد مغلق :يُفترض عدم وجود قطاع خارجي أو تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي.
- استقرار الميل للادخار :يُفترض أن الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار، مع ثبات كلاهما.
- ثبات العوامل النقدية :يُفترض أن معدل رأس المال إلى الناتج، والمستوى العام للأسعار، وأسعار الفائدة، تظل ثابتة دون تغيير.
- تزامن الادخار والاستثمار :يُفترض أن المدخرات والاستثمارات تُحسب بناءً على الدخل المحقق في نفس الفترة الزمنية.

العلاقة بين رأس المال والنمو :يُفترض أن حجم الإنتاج يتحدد بكمية رأس المال المستثمر، وأن معدل النمو يعتمد على الميل الحدي للادخار.

نموذج هارود - دومار المشترك (Harrod – Domar):

يؤكد هارود ودومار على ضرورة تحقيق التكافؤ بين الادخار المتوقع الناتج عن دخل مستوى العمالة الكاملة، و**الاستثمار المتوقع** اللازم للحفاظ على حالة الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية. (حنان، 2017-2018)

وقد بُنِيَ هذا النموذج على الافتراض التالي:

S: هو الادخار المتوقع ؛

I : هو الاستثمار المتوقع ؛

وبالتالي :

$S = \alpha y$ ، حيث : α = الميل الحدي للادخار.

$I = Y\Delta\mu$ ، حيث : μ معامل رأس المال أو المعجل.

عند مستوى الاستخدام الكامل لدينا : $S = I$ وبالتالي $\alpha y = Y\Delta\mu$

ومنه : $\Delta y/ y = \alpha/ \mu$

وتمثل $\Delta y/ y$ نسبة التغير في ا الدخل (Δy) الى اجمالي الدخل (Y) خلال فترة زمنية

ي $= \alpha\ \mu$

بالنسبة لـ هارود $Gw = \Delta y/ y$ (Warranted rate of Growth) :

و لدومار : $\Delta y/ y = \sigma \times \alpha$

من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستقر، يجب أن يرتفع الدخل السنوي بمعدل قدره α/μ ، وهو ما يُعرف في نموذج هارود (Harrod) بمعدل النمو المطلوب أو الضروري .(Gw). أما في نموذج دومار(Domar) ، فيُعبر معدل النمو عن حاصل ضرب α فيσ ، حيث تمثل α الميل الحدي للادخار، بينما تشير σ إلى إنتاجية رأس المال.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية

تقديم النظرية

تتلخص أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي :

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية ،كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح .
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية ، رأس المال، التنظيم و التكنولوجيا) بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية ، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى

تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج وبالتالي تحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات.

- يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها.
- كما يندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع
- أما بالنسبة لعنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار .
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي(وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع .
- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة و حرية التجارة تكفل انطباق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي. (بخاري، الصفحات 34-35)

نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

تأثر شومبيتر (Schumpeter) بالمدرسة النيوكلاسيكية حيث رأى أن النظام الرأسمالي هو الإطار الأساسي للنمو الاقتصادي، كما تأثر بآراء مالتوس حول تناقضات النظام الرأسمالي ، فبالرغم من كرهه للشيوعية إلا أنه لم يدعُ إلى إلغاء الرأسمالية ولم يكن منحازاً لها بالكامل بل تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد طرح شومبيتر أفكاره هذه في كتابه "*نظرية التنمية الاقتصادية*" الصادر عام 1911، ثم أضاف إليها في كتاب آخر عن الدورات الاقتصادية عام 1939. (بخاري، صفحة 35)

ترتكز أهم أفكاره في الآتي: (رشيد س.، 2012-2013، الصفحات 161-162)

- يرى شومبيتر أن النمو لا يتم بشكل تدريجي كما تصوره الكلاسيكيون، بل يحدث عبر قفزات غير متوازنة تتناوب فيها فترات الازدهار مع فترات الكساد. ويؤكد أن مسار النمو ليس مستمراً، بل يبلغ ذروته بسرعة حتى يصل إلى حدود معينة، وهذه الحدود تتحقق عندما تصبح البيئة الاستثمارية غير ملائمة للابتكارات التي تقود عملية النمو؛
- يرى **شومبيتر** أن العوامل التنظيمية والتقنية تلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي .في نظريته، يبرز **المنظم** كشخصية محورية، وهو المبتكر الذي يقوم بوضع استراتيجيات الإنتاج ويجيد توظيف عناصر الإنتاج بشكل يعظم الأرباح. ويتم ذلك من خلال إدخال منتجات جديدة، استكشاف أسواق غير مستغلة، **و**إيجاد مصادر مبتكرة للمواد الأولية .هذه الديناميكيات الإبداعية تشكل بشكل عام محركات أساسية للنمو والتنمية .

كما يشير شومبيتر إلى أن المبتكر قد لا يكون بالضرورة مستثمرًا أو مموِّلًا، بل غالبًا ما يكون دافعه الأساسي هو الرغبة في تأسيس إمبراطورية أعمال خاصة تميزه عن الآخرين.

- ركز **شومبيتر** على دور الادخار كمحرك أساسي يقوم القطاع المصرفي بتوجيهه نحو المنظمين لتمويل الإنتاج الجديد، بينما أهمل دور رؤوس الأموال النقدية في دفع النمو الاقتصادي.
- حدد شومبيتر ثلاثة أركان أساسية لعملية النمو الاقتصادي :الابتكار، المنظم، و التمويل المصرفي .وأشار إلى أن البيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين تتسم بهيمنة حصة الأرباح على حصة الأجور في توزيع الدخل.

وفيما يلي نعرض نموذج شومبيتر في التنمية الاقتصادية: (بخاري، الصفحات 36-37)

النماذج الاقتصادية وفقًا لنظرية شومبيتر

1 . دالة الإنتاج :يعبر الناتج الكلي عن دالة تعتمد على مدخلات العمل (L)، رأس المال (K)، الموارد الطبيعية (Q)، والتكنولوجيا (T):

$$O = f (L , K , Q , T) \ldots\ldots (1)$$

2. المدخرات:تتأثر مستويات الادخار بالأجور (W)، الأرباح (R)، وسعر الفائدة (r):

$$S = S (W, R, r) \ldots\ldots..(2)$$

3. الاستثمار :يتكون الاستثمار من جزئين: استثمار محفَّز (Ii) ناتج عن زيادة الدخل والإنتاج، واستثمار تلقائي (Ia) الذي يعتمد على اعتبارات طويلة المدى مثل التقدم التكنولوجي:

$$I = Ii + Ia \ldots\ldots..(3)$$

4. حيث يمثل: Ii الاستثمار المحفَّوز يعتمد على الأرباح، سعر الفائدة، وحجم التراكم الرأسمالي:

$$Ii = Ii (R , r , Q)\ldots(4)$$

5. الاستثمار التلقائي: يعتمد على اكتشاف الموارد الجديدة والتطور التكنولوجي:

$$Ia = Ia (K , T) \ldots\ldots (5)$$

6. التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد :يعتمد كل من التقدم التكنولوجي (T) واكتشاف الموارد (K) على عرض المنظمين (E):

$$(K = K (E) \ldots\ldots. (7) \quad T= T(E)\ldots\ldots.(6)$$

في تحليل شومبيتر، يُعتبر المنظم العنصر الحاسم في تحديد معدل النمو الاقتصادي، وهو يتأثر بكل من الأرباح المتوقعة والبيئة الاجتماعية (X):

$$E=E(R,X)\ldots\ldots.(8)$$

7. الناتج القومي الإجمالي: يتحدد الناتج الكلي من خلال العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف الاقتصادي (M):

$$O = M (I - S)\ldots\ldots.(9)$$

حيث تمثل (I - S) الفجوة بين الاستثمار والادخار.

8. الأجور :تعتمد الأجور على مستوى الاستثمار في الاقتصاد:

$$W=W(I) \ldots\ldots(10)$$

9. توزيع الدخل : يعكس توزيع الدخل البيئة الاجتماعية، والتي تؤثر بدورها في سلوك المنظمين:

$$(X=X(R/W) \ldots\ldots.(11$$

التحليل الشومبيتي للدورة الاقتصادية

يفترض شومبيتر في تحليله للنمو الاقتصادي وجود منافسة كاملة واستخدام كامل للموارد في اقتصاد متوازن، حيث يُعاد إنتاج النظام بشكل دوري دون استثمار صافي أو نمو سكاني. ضمن هذا الإطار، يقوم المنظم باكتشاف فرص استثمارية مربحة لدعم مشاريع جديدة، ما يُفضي إلى موجة من الاستثمارات والابتكارات التي تُنتج مصانع جديدة ومنتجات مبتكرة.

تؤدي هذه التطورات إلى مرحلة من الازدهار الاقتصادي، تغذيها التوسعات الائتمانية المصرفية، مما يرفع الإنتاج والدخل ويعزز الرواج الاقتصادي. مع زيادة العرض من السلع، تبدأ الأسعار في الانخفاض، فتواجه المنشآت التقليدية صعوبة في المنافسة مع المنشآت الحديثة، مما يؤدي إلى توقف العديد منها. في هذه المرحلة، يعم التشاؤم، ويتراجع الابتكار، مما يسبب الكساد الاقتصادي.لكن هذه الدورة لا تدوم طويلاً؛ إذ سرعان ما تظهر اختراعات وأساليب إنتاج جديدة تحفز الاستثمارات وتنعش النشاط الاقتصادي، مما يعيد دوران الدورة الاقتصادية.

النقد الموجه للنظرية الشومبيترية

على الرغم من الإسهامات القيمة التي قدمها شومبيتر في مجال الفكر الاقتصادي، إلا أن نظريته تواجه بعض الانتقادات الجوهرية، أبرزها:

1. المبالغة في دور المنظم: حيث تراجعت أهمية المنظم مع ظهور فرق الخبراء والمتخصصين في الاقتصاد.
2. العلاقة غير الواضحة بين الادخار وسعر الفائدة: رغم الافتراض الذي يربط بينهما، إلا أن العلاقة العملية بينهما تظل غامضة.
3. التركيز على التمويل المصرفي: حيث يغفل شومبيتر دور الأرباح المحتجزة وإصدار الأوراق المالية كمصادر تمويل رئيسية للاستثمار طويل الأجل في الاقتصاديات الرأسمالية.
4. إغفال المعوقات الحقيقية للنمو: مثل الانفجار السكاني، تناقص الغلة، والعقبات التي تواجه الدول النامية، والتي قد تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي.

نموذج Robert Solow (1956) للنمو الاقتصادي :

يُعتبر نموذج سولو أحد النماذج النيوكلاسيكية، وهو امتداد لنموذج هارود-دومار. حيث يركز كلا النموذجين على دور الادخار والاستثمار كمحدد رئيسي للتراكم الرأسمالي وبالتالي النمو الاقتصادي في المجتمع. إلا أن نموذج سولو قام بتوسيع نموذج هارود-دومار من خلال إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو العمل، كما أضاف متغيراً

ثالثاً وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. ويظهر أثر هذا المتغير على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معاً. (حنان، 2017-2018)

يُعتبر نموذج "سولو" الإطار الرئيسي لتحليل التقارب بين الدول. ومن الجدير بالذكر أن كلًا من نموذج "هارود-دومار" ونموذج "سولو" يتفقان على اعتبار التقدم التكنولوجي متغيرًا خارجيًا (مستقلًا) يتم تحديده خارج إطار النموذج.

بناءً على ذلك، يرى سولو أن معدل النمو يتحدد أساسًا بمعدل نمو السكان وعامل التقدم التقني، الذي يبقى خارجيًا بالنسبة لدالة النمو. حيث يتم إضافة متغير ثابت إلى معادلة النمو الاقتصادي يمثل عنصر التقدم التقني، والذي يظهر تأثيره على المدى البعيد من خلال التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي.

افترض "روبرت سولو" في نموذجه مجموعة من الفرضيات الأساسية، وهي كالتالي: (ايمان، 2023-2024)

- يفترض "سولو" اقتصاداً يعتمد على سلعة واحدة
- دالة الإنتاج في نموذجه نيوكلاسيكية تتيح الإحلال بين عنصري الإنتاج الأساسيين: العمل (Lt) ورأس المال (Kt)
- تكتب دالة الإنتاج بالشكل: $Y = F(K, L)$
- تسمح نسب رأس المال إلى العمل والمعادلات الفنية للإنتاج بتعديل مسار النمو نحو التوازن طويل الأجل
- الدالة متجانسة من الدرجة الأولى

يفترض النموذج:

- استغلالاً كاملاً للعمالة ؛
- مخزوناً مثالياً لرأس المال (حيث يتم استثمار كل المدخرات) ؛
- سريان قانون تناقص الغلة (عكس نماذج "دومار" و"هارود" ذوات الغلة الثابتة) اقتصاداً مغلقاً ذا منافسة كاملة

في حالة توازن سوق العمل طويل الأجل، وبفرض أن القوة العاملة تنمو بمعدل خارجي، يمكن تمثيل النموذج وفق افتراضات "سولو" لاقتصاد بسلعة واحدة (Y) وعنصري إنتاج (العمل L ورأس المال K). حيث الناتج الإجمالي للفترة (1) يساوي الدخل الإجمالي لنفس الفترة. وبثبات الميل الحدي للادخار (S) ومعدل نمو العمل، يعبر عن النموذج بالمعادلة:

$$K^* = dk/dt \ldots\ldots (1)$$

حيث: KT يمثل مخزون رأس المال في الفترة (t)

* K: هو المؤشر الذي يوضح حجم الاستثمار الصافي خلال فترة معينة

وعليه تصبح المعادلة الأساسية للنموذج كالتالي :

$$K^* = S.Y \ldots\ldots (2)$$

ونظرا لأن الناتج (Y) اذا تم الاعتماد على العمل ورأس المال كعوامل إنتاج، فإن الدالة الإنتاجية تصبح:

$$Y=f(K.L).....(3)$$

وبتعويض قيمة (Y) في المعادلة (2) نجد:

$$K^*=S.f(K.L).....(4)$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما : L K وكلاهما دالة للزمن t

وباعتبار أن معدل النمو السكاني متغير خارجي يتزايد بمعدل نسبي ثابت 11 فإن معادلة العمل تصبح:

$$L_{(t)} =L_{(0)}.e^{nt}.....(5)$$

يتضح في هذا السياق وجود قوة عاملة، حيث يفترض (سولو) استخدام كامل العرض المتاح من العمل. وبالتالي، فإن عرض العمل المتوفر والذي يُقدّر بـ(1) يعكس معدل نمو القوة العاملة من الفترة (0) إلى الفترة(L) ، وعند تعويض (L) في المعادلة (4):

$$K^*=S.f(K.L_{(0)}.e^{nt}).....(6)$$

من خلال المعادلة يمكن تحديد مخزون رأس المال (معدل الاستثمار الصافي)، وبمعلومية كل من (t) و L يمكن حساب ممر الإنتاج عبر الزمن (YT)

وفي المعادلة (3) وبالتفاعل الجزئي لدالة الإنتاج يمكن الحصول على عائد العمل وعائد رأس المال على النحو التالي:

$$w = \frac{\partial(k.l)}{l}$$

$$P = \frac{\partial(k.l)}{k}$$

يقدم *""سولو* تفسيره وفق النقاط التالية:

- مخزون رأس المال: يُعتبر متغيراً خارجياً في النموذج، أي أنه محدد مسبقاً ولا يتأثر بالعلاقات الداخلية للنموذج.
- عرض العمل: يُحدد من داخل النموذج نفسه، حيث يعتمد على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في حجم قوة العمل المتاحة.
- عوائد عناصر الإنتاج: تتكيف العوائد الحقيقية لتحقيق التشغيل الكامل لكل من العمل (L) ورأس المال (K). من خلال هذا التكيف، يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن باستخدام دالة الإنتاج.

- يشير الميل الحدي للادخار إلى الجزء من الناتج الصافي الذي يمكن تخصيصه للادخار والاستثمار، وذلك وفقًا للمعادلة (1). استنادًا إلى هذا الميل، يتم تقدير صافي التراكم في رأس المال خلال الفترة الجارية. ومن خلال إضافة هذا التراكم إلى الرصيد المتبقي من الفترة السابقة، يتم تحديد حجم مخزون رأس المال للفترة المقبلة.

النمط الممكن للنمو :

من أجل تحليل مسار النمو المحتمل، يقوم (سولو) بإدخال نسبة رأس المال إلى العمل ضمن معادلات نموه، ويُشار إلى هذه النسبة بالرمز 1. وبناءً على ذلك، تُشتق المعادلة الأساسية التي تعكس النمط الممكن للنمو داخل النموذج كما يلي:

$$r^*=S.f(r;1)-nr\ldots\ldots(7)$$

حيث:

تشير r إلى نسبة رأس المال إلى العمل، بحيث يُعبر عنها بالعلاقة: $r=k/l$

أما r^* فيمثل معدل التغير في نسبة رأس المال إلى العمل، ويُحسب كـ: $r^*=dr/dt$

يرمز n إلى معدل النمو النسبي في قوة العمل، ويُعبر عنه بـ: $n=L^*/L$

S هو الميل المتوسط للادخار.

أما nr فهو يعبّر عن حجم قوة العمل المستخدمة فعليًا.

وأخيرًا، فإن $f(r;l)$ يمثل الناتج الكلي عند مستويات متزايدة من رأس المال، ويُقاس ذلك بالنسبة إلى وحدة واحدة من العمل. هذا الجزء من المعادلة يعبّر عن رأس المال المستخدم (المحقق) في الإنتاج.

تقييم النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

ساهمت النظرية النيوكلاسيكية بشكل كبير في نظريات النمو الاقتصادي، حيث أظهرت التطورات الاقتصادية الفعلية أنها تميل نحو التوازن حتى عندما لا تكون متوازنة بالفعل. ومع ذلك، فإن النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي يعتبر غير كافٍ لأسباب متعددة.

فيما يلي أهم الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تعارض النظرية النيوكلاسيكية مع الواقع الاقتصادي: (ميشيل و محمود حسن حسين، 2006، صفحة 154)

- وفقاً للنماذج النيوكلاسيكية للنمو، هناك حتمية لتقارب الاقتصاديات المختلفة، حيث يرتبط معدل النمو الفردي عكسياً بالمستوى الأولي للإنتاج أو الدخل الفردي، خاصة إذا تشابهت الاقتصاديات في تفضيلات الأفراد ومستوى التكنولوجيا. نتيجة لذلك، تنمو الاقتصاديات الفقيرة بوتيرة أسرع من الاقتصاديات الغنية، مما يشير إلى وجود قوى دافعة نحو تقارب مستويات الناتج والدخل الفردي. كما يعني ذلك أن الفروق في مستويات الدخل والناتج الفردي بين أي اقتصادين متشابهين في التكنولوجيا والتفضيلات ومعدلات النمو السكاني ستكون مؤقتة، حيث تتجه مستويات الدخل الفردي للاقتصادين نحو التقارب على المدى الطويل. (mute (Pierre- Alain)، 1994، صفحة 39)

- إغفال دور السياسات الاقتصادية: تعرضت النظرية النيوكلاسيكية لانتقادات حادة بسبب تجاهلها لأثر السياسات الاقتصادية الحكومية (مثل الإنفاق الحكومي، الضرائب وعجز الموازنة) على معدل النمو الاقتصادي ، حيث ترى أن هذه السياسات لا تؤثر على النمو الذي تحدده فقط العوامل الخارجية. وتعتقد أن الاقتطاعات الضريبية لتغطية النفقات العامة ليس لها أي تأثير سوى تخفيض المدخرات الخاصة لأنها تقلل من معدل الادخار في الاقتصاد مما يحد من النشاط الرأسمالي الخاص. وبالتالي فإن الاقتطاع العام لا يمكن تبريره إلا عندما يكون معدل الادخار في الاقتصاد أعلى من المعدل الطبيعي، حيث يساعد في هذه الحالة على معالجة التراكم المفرط لرأس المال الخاص.

لكن الدراسات الاقتصادية الواقعية، بما في ذلك دراسة رينولدز عام 1983، دحضت هذه الفرضيات التي تتجاهل تأثير السياسات الاقتصادية على النمو، حيث أظهرت دراسة رينولدز للتغيرات في معدلات النمو عبر عدة دول على مدى عشر سنوات أن التغيرات في السياسات الحكومية هي العامل الرئيسي وراء النمو الاقتصادي وهو ما ينطبق بشكل خاص على حالة الدول النامية.

- إهمال دور السلوك الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين: ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن النمو الاقتصادي يتحدد حصرياً بالعوامل الخارجية، وبالتالي تعتبر أن تصرفات الأطراف الاقتصادية (استثماراتهم، أبحاثهم... إلخ) لا تؤثر على معدل النمو؛ حيث تنفي أن يكون الاستثمار من العوامل المؤثرة في النمو طويل الأجل. ففي نموذج سولو على سبيل المثال، تُعتبر العوائد الحدية لرأس المال متناقصة، مما يعني أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى تراكم رأس المال الذي يتناسب مع حجم القوى العاملة الفعالة كعامل خارجي للنمو. (أحمد، 2014، صفحة 42)

المبحث الثالث: نظرية النمو الداخلي و نقدها

تُعدّ نظرية النمو الداخلي من أبرز النظريات الحديثة التي فسّرت النمو الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الداخلية مثل رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي الناتج عن البحث والتطوير. قدّمت هذه النظرية نماذج متعددة، أبرزها نموذج رومر ونموذج لوكاس، والتي أكدت على دور المعرفة والتعليم في تحقيق النمو المستدام. ومع ذلك، فقد واجهت هذه النظرية انتقادات تتعلق بمدى واقعية افتراضاتها وتجاهلها لبعض العوامل الخارجية المؤثرة في النمو.

المطلب الأول: تقديم نظرية النمو الداخلي

بعد عجز النموذج النيوكلاسيكي التقليدي عن تفسير جانب كبير من ظاهرة النمو الاقتصادي، برزت نماذج النمو الداخلي لتعيد إحياء دراسة نظريات النمو بدءاً من أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وقد جاء هذا الانتعاش في إطار محاولة فهم الفوارق في معدلات النمو بين مختلف دول العالم وعلاقة ذلك بظواهر الأزمات الاقتصادية، مما أثبت أن النمو ليس مجرد نتيجة حتمية للنمو السكاني والتقدم التكنولوجي فحسب.

وقد لعبت النماذج القائمة على المعرفة دوراً محورياً في إحياء نظرية النمو خلال عقد الثمانينيات، حيث استندت إلى مفهومين رئيسيين: مخزون الأفكار من جهة، ورأس المال البشري من جهة أخرى. (أ.فطيمة بزعي، 2017، صفحة 361)

ووفق هؤلاء المنظرين يصبح النمو عملية تراكمية للأسباب التالية : (الحفيظ، 2021)

- ✓ أصبح التقدم التقني يُعتبر عاملاً داخلياً في عملية النمو الاقتصادي.
- ✓ ينتج كل تقدم تقني آثاراً خارجية إيجابية (ما يُعرف بالمخرجات)، تُشكل هذه الآثار الإيجابية منافع عامة لجميع عناصر الإنتاج والفاعلين الاقتصاديين، دون أن يتمكن هؤلاء من استثمار هذه المنافع مالياً.
- ✓ تساهم هذه المخرجات في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تصبح العوائد ثابتة بدلاً من أن تكون متناقصة كما في النماذج الاقتصادية التقليدية.

المطلب الثاني: نماذج نظرية النمو الداخلي

تبلورت نظرية النمو الداخلي في عدة اتجاهات حيث يمثل كل نموذج شكلاً مختلفاً من أشكال التقدم التقني:

- نموذج *""روم"* الذي يركز على تراكم رأس المال المعرفي والتكنولوجي من خلال البحث والتطوير.
- نموذج *""لوكا"* الذي يعتمد على تراكم رأس المال البشري.
- نموذج *""بارو* الذي يركز على دور البنية التحتية العامة.

يشار إلى أن مصدر التقدم التقني في جميع هذه النماذج ينبع من عوامل داخلية، ويُنتج بدوره مخرجات إيجابية تدعم عملية النمو.

1) نموذج روبيلو(1991) لقطاع واحد AK

يُعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج النمو الداخلي في تحليله الأولي، يوضح ريبيلو كيف أن إزالة تناقص الغلة يؤدي إلى تحقيق نمو داخلي. (Schubert، 2000، صفحة 63)

و من أبرز فرضيات هذا النموذج نذكر ما يلي: (قندوسي، 2013-2014، الصفحات 120-121)

~ معدل الادخار قيمة ثابتة محددة خارج النموذج، أي أنه لا يتأثر بالمتغيرات الداخلية

~ ثبات المردود عند التوسع في استخدام عوامل الإنتاج بشكل متناسب

نبدأ من دالة إنتاج y تأخذ شكلاً خطيًا وتعتمد على عنصر إنتاجي واحد، وهو رأس المال K وتُعطى الدالة بالعلاقة:

$$Y = AK$$

حيث يمثل A معاملًا ثابتًا يُعبر عن مستوى التقدم التكنولوجي في الاقتصاد.

إنتاج الفرد يتم تحديده بواسطة المعادلة التالية:

$$Y = A \cdot K$$

وفي هذه الحالة، تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال مساوية لـ A يفضل ريبيلو استخدام هذه المعادلة باعتبار رأس المال هو العامل الوحيد في الإنتاج، لأنه يرى أن استثمار رأس المال يشمل كلاً من رأس المال المادي والبشري. أما في نموذج سولو، وفي غياب التقدم التكنولوجي، فإن معادلة تغير مخزون رأس المال تُعطى كما يلي:

$$\dot{k} = sf(k) - (n + \theta)k$$

نعوض f(k) بـAk فنجد المعادلة التالية:

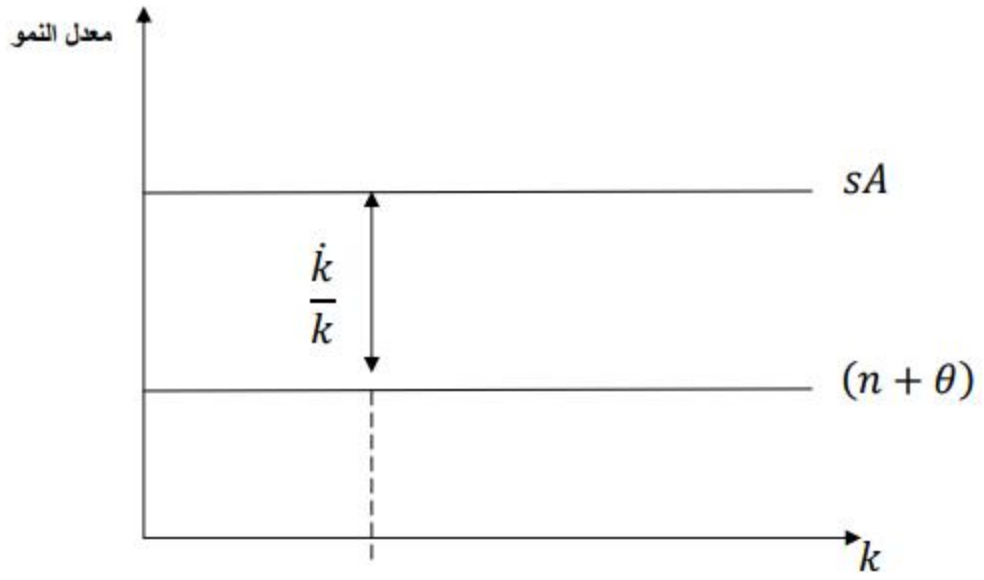
$$\dot{k} = sAk - (n + \theta)k$$

عليه تكون معادلة نمو تغير مخزون رأس مال الفرد كالآتي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = sA - (n + \theta)$$

يوضح الرسم التالي الحالات التي يتبع فيها الاقتصاد نموذج AK :

رسم بياني رقم(04) يبين نموذج AK



المصدر : (قندوسي، 2013–2014)

عندما يكون (sA > n+ θ) فإن زيادة الميل الحدي للادخار يؤدي إلى زيادة رأس مال الفرد، مما يعزز إنتاج الفرد، سواء كان التقدم التكنولوجي داخليًا أو خارجيًا. وبالتالي، يعتمد نمو رأس مال الفرد بشكل إيجابي على معدل الادخار، بينما يتأثر سلبًا بمعدل النمو السكاني. ولهذا يتطلب الأمر تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى رفع معدل الادخار لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق تحسن مستمر.

يعتبر هذا النموذج تقدمًا ملحوظًا مقارنة بنموذج سولو، حيث نجح في تحقيق رأس مال إيجابي للفرد على المدى الطويل دون الحاجة للتقدم التكنولوجي، مركزًا بشكل أساسي على معدل الادخار كعوامل رئيسية في النمو.

لكن هذا النموذج لم يسلم من الانتقادات، أبرزها ضعف متانته الناتج عن اقتصاره على عامل واحد فقط هو رأس المال، متجاهلاً عوامل أخرى لا تدخل في نطاق استثمار رأس المال، مما قلل من شموليته وقدرته على تقديم تفسير كامل لعملية النمو الاقتصادي.

2) نموذج روبرت لوكاس :

أصبح رأس المال البشري من أهم محركات النمو الاقتصادي على المدى البعيد، مما جعله محط أنظار الاقتصاديين. ومن بين النماذج التي تناولت هذا الجانب، برز نموذج لوكاس (1988) الذي قسم الاقتصاد إلى شقين: الأول لإنتاج السلع الاستهلاكية، والثاني مخصص لبناء رأس المال البشري. وقبل الخوض في تأثير تراكم رأس المال البشري على النمو الاقتصادي طويل الأجل، لا بد من استيعاب الأسس التحليلية التي يقوم عليها هذا النموذج.

أ. عرض النموذج :

في النموذج الاقتصادي، الاستثمار في رأس المال البشري يمكن الأفراد من استخدام التكنولوجيا الموجودة، ويقوم الأفراد بالموازنة بين المنفعة الحالية والمنفعة المستقبلية. مع العلم أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل في المستقبل. كما يستخدم الأفراد وقت الفراغ في الإنتاج أو مواصلة التكوين. بالإضافة إلى العائد الداخلي، فإن التعليم يعتبر عائداً خارجياً ناتجاً عن الاستثمار في التكوين، حيث تكون منافعه غير مباشرة.

وقد صاغ لوكاس دالة الإنتاج التي استخدمها في تحليله بالشكل التالي:

$$Y_t = AK_t^{\beta}(u_t h_t L)^{1-\beta}\bar{h}_t^{\gamma} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

K_t : هو مخزون رأس المال المادي.

$u_t h_t L$: هو عامل كفاءة العمل.

u_t :الوقت المخصص للإنتاج.

h_t :المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج.

L: عامل العمل والذي يفترض بأنه ثابت

A: يمثل المستوى التكنولوجي.

$\bar{h}_t^{\gamma}$: المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الأفراد.

المعامل : ß يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي و-ß 1 تعني مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال.

تراكم رأس المال هو دالة متزايدة للزمن المخصص للتعليم، والتي تصاغ على النحو التالي:

$$\dot{h}_t = \delta(1-u_t)h_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن :

δ: تمثل إنتاجية رأس المال البشري في عملية إنتاج المعرفة.

$1-u_t$: يمثل الجزء من الوقت الداخلي المستغرق للتكوين والتعليم دف اكتساب معارف جديدة.

ينقسم الناتج الكلي للاقتصاد إلى جزأين رئيسيين: الاستثمار في رأس المال المادي من جهة، والاستهلاك من جهة أخرى.

ويمكن التعبير عن عملية تراكم رأس المال المادي للأفراد بالمعادلة التالية:

$$\dot{k}_t = Ak_t^{\beta}(u_t h_t L)^{1-\beta}\bar{h}_t^{\gamma} - C_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

- يحدث توازن النمو عندما تبلغ المنفعة عبر الزمن الاستهلاك القيمة الأعظمية.

ومع دالة منفعة ذات مرونة إحلال ثابتة عبر الزمن:

$$u(c) = \frac{\left[c_t^{1-\sigma} - 1\right]}{1-\sigma}$$

يمكن صياغة برنامج التعظيم المطلوب حله كما يلي:

$$u = \int_0^{+\infty} e^{-\rho t} \frac{C_t^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} dt \text{ Max de}$$

تحت القيدين التاليين:

- $\dot{h}_t = \delta(1-u_t)h_t$ وهذه الصياغة والتي يمكن أن تكون ضد ما هو بديهي تجد مبررا لها باعتبار أن تراكم المعارف يتم من خلال السلالات أو الجماعات وليس من الأفراد المنعزلين عن بعضهم. وبذلك يمكن استبعاد فكرة الإنتاجية الحدية المتناقصة.

- $\dot{k}_t = Ak_t^{\beta}(u_t h_t L)^{1-\beta}\bar{h}_t^{\gamma} - C_t$

حيث: ρ هي معدل التفضيل الحالي، وارتفاع هذه المتغيرة يعني أن العون الاقتصادي يعطي أكبر قيمة للاستهلاك الحالي.

σ: تمثل مقياس لدرجة النفور المتعلق بالمخاطر.

يختار الأعوان المتغيرات : c h، K و لموضع معطى من تطور المستوى الاجتماعي المتوسط لرأس المال البشري. ويبلغ الاقتصاد مستوى التوازن عندما يتطابق كل من و ، وتكتب دالة تعظيم المنفعة على الشكل التالي:

$$H = e^{-\lambda t}\frac{C_t^{1-\sigma}-1}{1-\sigma}+\theta_{1t}\left[Ak_t^{\beta}(u_t h_t)^{1-\beta}\bar{h}_t^{\gamma}-C_t\right]+\theta_{2t}\left[\delta(1-u_t)h_t\right]\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث: 1ø و 2øهما على التوالي الأسعار الضمنية الحالية لرأس المال المادي والبشري، نحصل على λ هذين المتغيرتين بتحيين الأسعار الضمنية بقيمة جارية لرأس المال المادي والبشري بسعر الخصم .

وشروط التعظيم من الرتبة الأولى لـ . H هي :

$$H_c = C^{-\sigma}-\theta_1 = 0\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$H_u = \theta_1(1-\beta)AK^{\beta}(uLh)^{-\beta}L\bar{h}^{1+\gamma}-\theta_2\delta\cdot h = 0\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وتكتب الدوال الوضعية كما يلي:

$$\dot{\theta}_1 = \rho\theta_1-\frac{\partial H}{\partial K} = \rho\theta_1-\theta_1\beta AK^{\beta-1}(uLh)^{1-\beta}\bar{h}^{\gamma}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

$$\dot{\theta}_2 = \rho\theta_2-\frac{\partial H}{\partial K} = \rho\theta_2-\theta_1(1-\beta)AK^{\beta}(uL)^{1-\beta}\bar{h}^{-\beta-\gamma}\theta_2\delta(1-u)\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

من (05) و (07) نكتب:

$$\beta AK^{\beta-1}(uLh)^{1-\beta}\bar{h}^{\gamma} = \rho+\sigma g\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

حيث $g = \dot{C}/C$ وهو معدل نمو الاستهلاك الفردي.

ب أثر تراكم رأس المال البشري على النمو:

في حالة التوازن مع ثبات الوقت المخصص للتعليم، فإن معدل نمو رأس المال البشري يظل ثابتاً ويساوي: (ابراهيم، 2008-2009)

$$v = \frac{\dot{h}}{h} = \delta(1-u)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

وبمفاضلة المعادلة (09) فإن معدل النمو في الحالة التوازنية يكتب وفق العلاقة التالية:

$$g = \frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta}v\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

طبقاً للمعادلة (11)، يُعد رأس المال البشري المحرك الأساسي للنمو على المدى الطويل، وبالتالي فإن معدل نمو الإنتاج الفردي يعتمد بشكل أساسي على رأس المال البشري.

أما محددات (7) فتتم الحصول عليها بمفاضلة كل من المعادلتين (05) و(06) باستخدام المعادلة (08)، حيث نحصل على النتيجة التالية:

$$v = \left[\frac{(1-\beta)(\delta-\rho)}{\sigma(1-\beta+\gamma)-\gamma}\right]$$

- عند التوازن، يزداد معدل النمو مع ارتفاع الاستثمار في رأس المال البشري δ، مما يخفض معدل تفضيل الحاضر ρ.

- تشبه هذه الحالة توازن نموذج سولو، لكن مع فارق أساسي وهو أن النمو في نموذج لوكاس داخلي المنشأ على عكس نموذج سولو.

- يمكن لهذا النموذج تفسير الفروقات الدولية في متوسط دخل الفرد؛ فحتى مع تساوي معدلات النمو (عندما تكون النسبة K/H متطابقة في دولتين)، تظل الدولة ذات المستوى الأقل من رأس المال البشري الأكثر فقراً عبر الزمن.

- عند النظر للآثار الخارجية الإيجابية لتراكم رأس المال البشري، نجد أن أجر العامل المؤهل يرتفع مع زيادة ثروة البلد العامل فيه، ومع حركية العمالة تحدث هجرة نحو الدول الأكثر ثراءً.

- يبين لوكاس أن استمرار الفروق في متوسط الدخل بين الدول يعود لاختلاف المستويات الأولية لعوامل الإنتاج، حتى مع تساوي معدلات هذه العوامل بين الدول، كما أن وجود الآثار الخارجية يمنع تحقيق نمو قوي في الدول الأقل امتلاكاً لعوامل الإنتاج، مما يجعل نقل التكنولوجيا غير فعال لتحقيق التماثل بين الدول الغنية والفقيرة.

- بفرض وجود الأثر الخارجي الموجب، يصبح تراكم رأس المال البشري أبطأ من تراكم رأس المال المادي. وفي حالة غياب هذا الأثر، يتساوى معدل تراكم النوعين. ويجب ملاحظة أن النمو الداخلي لا يتطلب بالضرورة مردوداً متزايداً دائماً.

- عند إدخال عنصر الترفيه في نموذج لوكاس (حيث يُوزع الوقت بين العمل والدراسة والترفيه)، يتوقف نمو الاستهلاك الفردي مع ثبات التقدم التقني وانعدام النمو السكاني. وبالتالي، تختفي خاصية النمو الداخلي حيث لم يعد النمو مرتبطاً بتفضيلات الأفراد.

- النتيجة الأساسية لهذا النموذج هي أن تحسين كفاءة القوى العاملة يُعد عاملاً رئيسياً محدداً للنمو، وأن تراكم رأس المال البشري يضمن استمرارية النمو على المدى الطويل.

3) نموذج بول رومر (Paul Romer):

قدم بول رومر عام 1986 نموذجاً اقتصادياً يستند إلى فكرة *""التعلم بالممارسة* التي أطلقها كينيث آرو. تقوم هذه الفرضية على أن عملية الإنتاج نفسها تسهم في تطوير مهارات وخبرات العمال، مما يعزز إنتاجيتهم. يؤدي هذا التحسن بدوره إلى زيادة الإنتاج، ويخلق وفورات تكنولوجية خارجية تفيد الاقتصاد بأكمله.

طرح رومر فكرة أن الاقتصاد يتألف من مؤسسات متشابهة تعمل في سوق تنافسي. تقوم هذه المؤسسات بتعديل إنتاجها لتحقيق أقصى ربح ممكن. نتيجة لذلك، يخلق الاستثمار الخاص تأثيرات خارجية إيجابية تظهر على المستوى الكلي من خلال زيادة رصيد رأس المال الوطني. يمكن فهم هذه التأثيرات على أنها معرفة جماعية ناتجة عن الاستثمارات.

اعتمد رومر في نموذجه على دالة إنتاج كوب-دوغلاس النيوكلاسيكية، حيث أدرج التكنولوجيا كمتغير مستقل في معادلة الإنتاج. يكمن جوهر هذا النموذج في إبراز دور العوامل التكنولوجية الخارجية في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي. (ايمان، 2023-2024)

$$Y_{it}= (K_{it}) (A_t ;L_{it}) \quad (1)$$

حيث :

Y_{it} : إنتاج المؤسسة في الفترة t

K_{it} : كمية العمل الرأس المال المستعمل من طرف المؤسسة في الفترة t

L_{it}:كمية العمل المستعمل من طرف المؤسسة في الفترة t

A_t يمثل المعرفة لكل المؤسسات والمتعلق برأس المال الإجمالي $\sum ki$ ومنه يكون At كمايلي:

أما في سنة 1990 اقترح رومر نموذجه الثاني والمبني على عدة افتراضات:

- ثبات عرض العمل وإجمالي مخزون رأس المال البشريى و اعتبر عملية البحث ضرورية وحتمية.
- رأس المال البشري هو العنصر الإنتاجي الوحيد في قطاع البحث والتطوير
- الابتكار يمثل تطويراً لرأس المال و لا توجد إضافات أو تغييرات في التنظيم الأصلي (حنان، 2017-2018)

يضم نموذجه ثلاث مدخلات إنتاج أساسية: رأس المال المادي، والعمل، ورأس المال البشري، إضافة إلى التكنولوجيا.

يفترض النموذج اقتصاداً مغلقاً يتكون من ثلاثة قطاعات: قطاع البحث، وقطاع إنتاج السلع الوسيطة، وقطاع إنتاج السلع النهائية.

يُعتبر التقدم التقني داخلي المنشأ، ناتجاً عن اكتساب المعارف من الباحثين الساعين لتحقيق الأرباح، ومرتبطاً بأنشطة البحث والتطوير. وهو ما يفسر معدلات النمو المرتفعة في الدول المتقدمة مقارنة بغيرها.

من خلال هذا النموذج، توصل "رومر" إلى أن انتشار المعرفة قد يؤدي إلى استثمار إجمالي للمعرفة بعوائد غير متناقصة، مما يسمح للابتكار والتجديد بأن يصبحا عمليتين مستمرتين على المدى الطويل.

وتكمن إسهامات "رومر" في توضيح الآليات التي تجعل التقدم التقني سبباً للنمو غير المحدود في الاقتصاد. ومع ذلك، ورغم قيمة نموذجه، إلا أنه أغفل مسألة الخصخصة المحتملة لبعض أوجه الإنفاق العام، حيث يمكن للقطاع الخاص أن ينفذ مشاريع بنية تحتية مثل الطرق السريعة وغيرها.

4) نموذج روبرت بارو(1990) :Robert Barro

في نموذجه للنمو الداخلي عام 1990، أدرج بارو الإنفاق الحكومي (G) كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي. يمكن لهذا الإنفاق أن يؤثر بطريقتين: الأولى من خلال زيادة مخزون رأس المال الاقتصادي عبر الاستثمارات العامة في البنية التحتية ومشاريع المؤسسات الحكومية. والثانية عبر رفع الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الخاصة بالقطاع الخاص، وذلك من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الأخرى التي تعزز تراكم رأس المال البشري. (حنان، 2017-2018)**.**

يفترض بارو أن دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha} \rightarrow 0 \langle \alpha \langle 1 \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

تتميز المردودية الحدية لرأس المال بتناقصها، بينما تبقى المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية ، مع ثبات العوامل الأخرى. أما بالنسبة للمؤسسات، فإن النفقات العمومية تعتبر عوامل إنتاج خارجية مقدمة بدون تكلفة.

يستند نموذج بارو في استنتاجاته إلى معادلة التوازن الخاصة بسوق السلع والخدمات:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث أن : I: الاستثمار , C: الاستهلاك , G: الإنفاق الحكومي.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيا ما بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت : إذن:

$T = G = tY$ وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات (1) وبناءا على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \quad \ldots\ldots(3)$$

- بتعويض (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا :

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G \quad \ldots\ldots(4)$$

- و بما أن $T = G = tY$ فان (4) تصبح على الشكل التالي :

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + tY \Rightarrow Y - (1-s)(1-t)Y - tY = \dot{K} + \delta K \Rightarrow Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} \quad \ldots(5)$$

- بتعويض tY مكان G في المعادلة رقم (1) نجد :

$$Y = AL^{1-\alpha} \cdot K^{\alpha} \cdot (tY)^{1-\alpha} = AK^{\alpha} \cdot L^{1-\alpha} \cdot t^{1-\alpha} Y^{1-\alpha} \Rightarrow Y^{\alpha} = AL^{1-\alpha} \cdot K^{\alpha} \cdot t^{1-\alpha}$$

$$\Rightarrow Y = A^{\frac{1}{\alpha}} K \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \quad \ldots\ldots(6)$$

- و بمساواة المعادلتين (6) و (5) نجد :

$$\frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} K \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \Rightarrow \frac{\dot{K} + \delta K}{K \cdot s(1-t)} = A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t) \cdot A^{\frac{1}{\alpha}} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \quad \ldots\ldots(7)$$

بما أن الدولة تحدد معدل الضريبة T الذي يمكنها من تحديد حجم الإنفاق الكلي G ومعدل نمو الاقتصاد، فإن السؤال هو: ما هو معدل الضريبة الذي يحقق تعظيم النمو الاقتصادي وفقًا للعلاقة التالية :

$$\frac{\partial\left(\dot{K}/K\right)}{\partial t}=\left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}+\frac{1+\alpha}{\alpha}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right]sAL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}=0$$

$$\Leftrightarrow t=\frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t)\Rightarrow \dot{t}=1-\alpha$$

تشير هذه النتيجة إلى قدرة الدولة على تثبيت نسبة ثابتة من الإنفاق المخصص للبنى التحتية، كما يعبر عنها بالمعادلة:

$$\left[\frac{G}{Y}\right]^{\bullet}=\dot{t}=1-\alpha$$

تشير التحليلات الرياضية لمعدلات النمو إلى ضرورة فرض معدلات ضريبية محددة وضبط النفقات على البنية التحتية، مما يستلزم تدخلاً حكومياً لتحقيق معدلات نمو مثالية عبر سياسات اقتصادية فاعلة. في هذا الصدد، يؤكد "بارو" على دور الدولة، مقترحاً تحديد النفقات الحكومية بنسبة: G/Y =1- α مع فرض ضريبة إجمالية على الدخل تعادل قيمة G لتمويل هذه النفقات. كما يبرز أن تراكم رأس المال البشري يمثل محركاً رئيسياً للنمو المستدام على المدى الطويل.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي :

تعرضت النظرية الحديثة (نظرية النمو الداخلي إلى مجموعة من الانتقادات يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية : (قانة، 2012، الصفحات 158-159)

- تقوم نظرية النمو الداخلي على فرضيات نيوكلاسيكية تقليدية لا تتلاءم مع أوضاع الدول النامية
- يعاني النمو الاقتصادي في هذه الدول من معوقات ناجمة عن عدم الكفاءة وضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى عدم اكتمال أسواق الأسهم والسندات وأسواق السلع
- أهملت النماذج الحديثة للنمو وخاصة نظرية النمو الداخلي بعض العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي مثل عامل التنظيم، رغم ما أثبتته الدراسات العلمية من دوره المحوري في دفع النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

خلاصة الفصل

خلال هذا الفصل، تم تناول مفهوم النمو الاقتصادي والتفريق بينه وبين التنمية الاقتصادية، حيث يُعد النمو جزءًا أساسيًا من التنمية ولا يمكن تحقيقها بدونه. كما تم التطرق إلى طرق قياس النمو الاقتصادي، إضافة إلى إبراز فوائده في رفع مستويات الدخل وتحفيز الإنتاج، مقابل بعض تكاليفه مثل التفاوت الاجتماعي والضغط على الموارد.

استعرض الفصل أبرز النظريات المفسرة للنمو، من بينها الكلاسيكية التي ركزت على التراكم الرأسمالي وتوسيع الأسواق، والكينزية التي أبرزت دور الادخار والاستثمار من خلال نموذج هارود-دومار، إضافة إلى النموذج النيوكلاسيكي لسولو الذي شدد على التكنولوجيا، وإن كان دون تفسير لمصدرها، وصولًا إلى نظريات النمو الداخلي التي أولت أهمية للمعرفة ورأس المال البشري.

ورغم مساهمات هذه النظريات، إلا أن قدرتها على تفسير واقع دول العالم الثالث تظل محدودة، بسبب إغفالها لعوامل بنيوية واختلالات اقتصادية تعيق تحقيق نمو شامل ومستدام.

.

الفصل الثاني

تمهيد

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، برزت مجموعة من المفاهيم والعوامل التي أصبحت أساسية لفهم ديناميكيات النمو الاقتصادي، من بينها التغيرات في بنية الاستثمار خاصة في رأس المال الثابت، والتطورات التي شهدتها النظم المالية بفعل التقدم التكنولوجي والانفتاح العالمي. وتمثل هذه العناصر محاورًا مركزية لتحليل طبيعة النمو في الاقتصاديات الحديثة، ومدى ارتباطه بالتغيرات الهيكلية والمؤسساتية في البيئة الاقتصادية المعاصرة.

يعرض هذا الفصل المحددات النظرية لتطور النظام المالي في ظل العولمة و رأس المال ، من خلال ثلاثة مباحث أساسية :

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة

المبحث الثاني: رأس المال الثابت كمحدد للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: مدخل إلى النظم المالية و التطور المالي

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول العولمة

تُعد العولمة من الظواهر المعقدة والمركبة التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الدولية، نظراً لما أفرزته من تحولات جوهرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أصبحت محوراً مركزياً في أدبيات الفكر المعاصر، لما لها من انعكاسات مباشرة على مفاهيم السيادة، الهوية والتنمية. وانطلاقاً من أهمية هذه الظاهرة، يكتسي التطرق إلى مفاهيمها الأساسية ضرورة لفهم أبعادها وآلياتها وتأثيرها المتنامي على المجتمعات والدول.

المطلب الأول: مفهوم العولمة و تطورها

أولا: نشأة العولمة

عرفت العولمة مسارًا تطوريًا ممتدًا عبر التاريخ، تميز بتعدد المراحل والتحولات. وفي هذا السياق، سيتم الاستناد إلى النموذج التحليلي الذي قدمه رولاند روبرتسون في مؤلفه *"تخطيط الوضع الكوني: العولمة كمفهوم رئيسي"*، حيث قام بتحديد خمس مراحل أساسية تمثل المحطات التاريخية البارزة في تطور ظاهرة العولمة، وسيتم عرض هذه المراحل بالتفصيل في الفقرات التالية:

المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية

انطلقت هذه المرحلة في أوروبا مع بدايات القرن الخامس عشر واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر، وقد شكّلت فترة محورية في نشوء المجتمعات القومية وتطوّرها. وقد تميزت هذه الحقبة بظهور قيود جديدة تضاف إلى تلك التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى إلى جانب تعمّق الفكر المرتبط بالفرد والإنسانية ،كما شهدت هذه المرحلة بدايات علم الجغرافيا الحديثة وانتشار استخدام التقويم الغريغوري بشكل واسع. (قدي، 2002، صفحة 38)

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء

امتدت هذه المرحلة في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر إلى ما بعد عام 1870، وتميّزت بتحولات جوهرية في بنية الدولة وفهم العلاقات الدولية. فقد بدأت فكرة الدولة المتجانسة والمركزية تتبلور بشكل أوضح، حيث أُعيد تعريف علاقة الأفراد بدولهم من خلال ترسيخ مفهوم المواطنة ;بما يعني خضوع الأفراد للقوانين الوطنية وارتباطهم بهوية الدولة. كما شهدت هذه الفترة تطورًا في الوعي الإنساني، حيث ظهر تصور أكثر تحديدًا لمفهوم الإنسانية إلى جانب بروز إشكالية إدماج المجتمعات غير الأوروبية ضمن الإطار العام للنظام الدولي. (مراجي، 2017-2018، صفحة 4)

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

تعد نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة من التحولات العالمية، والتي انطلقت في عام 1870 واستمرت حتى عشرينيات القرن العشرين فترة محورية في إعادة تشكيل النظام الدولي. خلال هذه الحقبة برزت مفاهيم ذات طابع كوني مثل مسار التطور الصحيح والاندماج القومي المقبول ، إلى جانب بروز تصوّرات جديدة حول الهويات القومية الفردية.كما شهدت هذه المرحلة انخراط العديد من المجتمعات غير الأوروبية ضمن المنظومة الدولية، وبدأ خلالها التفكير الجدي في صياغة مبادئ إنسانية عالمية، مثل حقوق الإنسان والسعي نحو تطبيقها

على أرض الواقع. وقد تميزت أيضًا بتطور لافت في وسائل الاتصال وسرعة انتشار الأفكار ذات الطابع الكوني، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة شهدت اندلاع الحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم مما ساهم في تشكيل ملامح النظام العالمي الحديث. (قدي، 2002، صفحة 38)

المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة

امتدت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات، وشهدت تحولات كبيرة شملت خلافات وحروب فكرية بين القوى الكبرى. تم خلالها التركيز بشكل خاص على الجانب الإنساني وحقوق الإنسان، وذلك استجابةً للانتهاكات الفظيعة التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية. (قاسيمي، 2015، صفحة 4)

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين

بدأت هذه المرحلة في الستينيات، وأدت إلى حدوث أزمات وتطورات جديدة بحلول التسعينيات. شهدت هذه الفترة دمج العالم الثالث في النظام العالمي ونمو الوعي الكوني فضلاً عن انتشار الشركات متعددة الجنسيات والحركات العالمية. في الوقت الحالي، تواجه المجتمعات الإنسانية تحديات ناتجة عن التنوع الثقافي داخل المجتمعات، مما جعل مفاهيم الهوية الفردية أكثر تعقيدًا بسبب الاعتبارات المتعلقة بالجنس والعرق. كما ظهرت حركات حقوق الإنسان والحقوق المدنية، وحدث تحول في النظام الدولي مع اختفاء القطبية الثنائية. (مراجي، 2017-2018، صفحة 5)

ثانيا : مفهوم العولمة

1. **المفهوم اللغوي:** تُعرف كلمة العولمة لغويًا بأنها مشتقة من مدلول "*العالم*" ، يفضل الأنغلوسكسون استخدام مصطلح **Globalization** المشتق من كلمة **Globe** التي تعني الكرة الأرضية، بينما يستخدم الفرانكفون مصطلح **Mondialisation** المشتق من كلمة **Monde** التي تعني الكوكب باللغة الفرنسية في العالم العربي، هناك من يفضل استخدام مصطلحي "*الكونية*" (نسبة إلى الكون) و"*الكوكبية*" (نسبة إلى الكوكب) ومع رجاحة هذين المصطلحين لغويًا، إلا أنهما لا يعكسان المعنى الدقيق للمفهوم المراد توضيحه ، وذلك لأن إضافة اللاحقة **ize** في اللغة الإنجليزية تعطي معنى التدخل أو التحويل فكلمة **Globe** تعني الكوكب، و **Global** تعني كوكبي، وعند إضافة **ize** تصبح **Globalize** أي جعله عالميًا أو إضفاء الطابع العالمي عليه. وبالتالي، فشلت المحاولات لإيجاد مقابل لغوي دقيق لهذا المصطلح الإنجليزي من حيث الصيغة والمعنى ومع ذلك، فقد انتشر استخدام مصطلح "*العولمة*" لكونه تحول إلى اسم علم أعجمي متداول. (بوقصبة، 2015-2016، صفحة 3)
2. **المفهوم الاصطلاحي :** يصعب الوصول إلى تعريف جامع ودقيق لظاهرة العولمة بسبب تباين التفسيرات التي تحيط بها، والتي ترتبط غالبًا بالخلفيات الفكرية والسياسية للباحثين فضلاً عن اختلاف مواقفهم من هذه الظاهرة بين التأييد والنقد ، هذا التنوع في الفهم يجعل من العولمة مفهوماً مرناً ومتعدد الأوجه، وهو ما يستدعي التوقف عند أبرز التعريفات المطروحة لفهم أبعادها المختلفة:

1- عرف الكاتب روبيستون العولمة على" أنها العملية التي من خلالها تزداد إمكانية رؤية العالم كمكان أوحد بالإضافة إلى الطرق التي تجعلنا في حالة وعي بهذه العملية" .

2- تُفهم العولمة أيضاً على أنها سيرورة اجتماعية تتقلص خلالها الحواجز المكانية، بحيث تبدأ الحدود الجغرافية بالتلاشي تدريجيًا وهو ما يعزز شعور الأفراد بانخراطهم في منظومة عالمية مترابطة ومتشابكة. (بوقصبة، 2015-2016، صفحة 4)

3- ويُنظر إلى العولمة كذلك على أنها عملية تعزز من ترابط الدول وتداخلها خصوصًا في المجال الاقتصادي، مما يُسهّل من اندماجها ضمن نظام عالمي موحد ومتكامل. (خروع، 1997، صفحة 53)

4- وقد أشار يان آرت شولتي إلى" أن العولمة باتت تُعد من المفاهيم المحورية التي تُشكّل الوعي الاجتماعي لدى قطاعات واسعة من الناس في أواخر القرن العشرين ، ويرى أن المصطلح غالبًا ما يُفهم من خلال نفي ما لا يمثله أكثر من تقديم تحديد دقيق لماهيته الحقيقية". (Reich، 1998)

5- فيما تعتبر منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) "أن العولمة تمثل المرحلة الثالثة في مسار التدويل، حيث تأتي بعد مرحلتين سابقتين هما: التجارة الدولية، ثم الاندماج المالي على المستوى العالمي". (هودة، 2007-2008)

ويمكننا في النهاية تعريف العولمة على أنها ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، لا تزال حدودها وتداعياتها غير واضحة بالكامل يتفاوت تفسيرها بشكل كبير بناءً على المنظورات الثقافية والفكرية المختلفة و تسعى إلى تحقيق تكامل عالمي يخلق تداخلًا كبيرًا بين الشعوب والدول في مجالات شتى مثل الاقتصاد، السياسة، الثقافة والمجتمع مما يؤدي إلى تحولات جذرية في هياكل العالم المعاصر و في هذه العملية، تتسارع الاتصالات والعلاقات بين الأمم، ولكن مع هيمنة القوى الأكبر التي تحدد مسارات هذه التغيرات على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: عوامل بروز العولمة و أهدافها:

أولا: عوامل بروز ظاهرة العولمة

في العقود الأخيرة من القرن العشرين شهد العالم العديد من التحولات التي كان لها دور بارز في نشوء وتوسع ظاهرة العولمة، وفيما يلي نستعرض العوامل الرئيسية التي أسهمت في هذه الظاهرة :

- **التقدم التكنولوجي**

يشكّل التقدم التكنولوجي عنصرًا حاسمًا في تشكيل ملامح النظام العالمي، حيث شهدت فترة الثمانينيات انطلاق موجة ثالثة من الثورة الصناعية تميزت بالتركيز على قدرات الإنسان الذهنية، سواء عبر تطويرها أو محاكاتها من خلال تقنيات إلكترونية متقدمة، وقد اتسمت هذه المرحلة باعتماد متزايد على البحث العلمي المكثف والذي أصبح يشكّل مكوّنًا جوهريًا من مكونات الاستثمار في الإنتاج. تعتمد هذه المرحلة من التطور التكنولوجي على تدفق مستمر وغير محدود للمعرفة والأفكار. (نجم، 2005، صفحة 07)

ومن هنا، تُعد هذه الثورة التكنولوجية أحد المحركات الأساسية التي أسهمت في تعزيز العولمة بفضل التقدم الكبير في تقنيات الاتصال والمعلومات، فقد ساهمت هذه التطورات في تسهيل تداول السلع، ورفعت من حجم تجارة

الخدمات حتى أصبحت من أبرز القطاعات الاقتصادية. كما عززت من تدفق رؤوس الأموال وأسهمت في تجاوز الحواجز التقليدية للزمان والمكان من خلال توفير خدمات ومعلومات لحظية إلى مختلف أنحاء العالم خاصة عبر المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية. ونتيجة لذلك، ازداد التداخل بين الاقتصاديات واتسع نطاق الأسواق، مما دفع العديد من الشركات نحو الطابع العالمي في نشاطها. (عيسى، 2009-2010، صفحة 96)

ويتجلى تأثير التكنولوجيا في دعم الشركات والمشروعات نحو التوسع العالمي من خلال ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05) دور التكنولوجيا في دعم قدرة الشركات و المشروعات على التعولم



(رميدي، 2006–2007، صفحة 97)

يوضح الشكل السابق الأثر البالغ للتكنولوجيا في تمكين الشركات والمشروعات من الانخراط في الاقتصاد العالمي، إذ تُبيّن المنظومة التكنولوجية حالة من التفاعل المتواصل بين مختلف الأطراف الفاعلة، بما يسهم في دعم الأهداف الإستراتيجية الشاملة.وقد لعبت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورًا محوريًا في ترسيخ البُعد العالمي للاقتصاد مُسهمة في تقريب المسافات وتحويل العالم إلى ما يشبه قرية مترابطة، ويتضح هذا الدور من خلال ما يلي: (مهبوباتي، سبتمبر 2012، الصفحات 8-9)

1- تطور وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية :عرفت تقنيات الاتصال قفزة نوعية منذ التسعينيات، حيث كان عدد مستخدمي الهواتف المحمولة في سنة 1990 لا يتجاوز 11 مليون شخص حول العالم لكن بحلول عام 2011 ارتفع هذا الرقم بشكل هائل ليصل إلى 6.5 مليار هاتف محمول، إلى جانب 32.1 مليار خط هاتف أرضي في وقت بلغ فيه عدد سكان العالم حوالي 7 مليارات نسمة. كما بات من الممكن التواصل مع أي مكان تقريبًا عبر الإنترنت ومنصات مثل "*سكايب*" بتكلفة ضئيلة وهو ما يعكس حجم التحول غير المسبوق في مستوى الاتصال البشري.

2- إتاحة التكنولوجيا للناس عبور الحدود بأعداد كبيرة: أتاحت التكنولوجيا الحديثة فرصًا أوسع لحركة الأفراد عبر الدول، إذ لم يتجاوز عدد المسافرين الدوليين 25 مليون شخص في عام 1990، ومع تطور وسائل النقل وسهولة الوصول إلى المعلومات ارتفعت هذه الأرقام بشكل لافت، حيث تُشير التقديرات إلى أن عدد المسافرين الدوليين قد يصل إلى 1.6 مليار بحلول سنة 2020، مما يعني أن شخصًا من كل

خمسة على كوكب الأرض سيعبر حدودًا دولية، وهو ما يعكس مدى التداخل المتزايد بين المجتمعات والدول.

- **انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام الثنائية القطبية**

أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى تحول كبير في النظام العالمي، مما أتاح للنظام الرأسمالي فرصة لتعزيز نفوذه وهيمنته على الاقتصاد العالمي حيث توسع النمط الرأسمالي ليشمل مختلف أنحاء العالم ، وقبل هذا التحول كان النظام الدولي يقوم على الثنائية القطبية التي نتجت عن الحرب الباردة، حيث انقسم العالم إلى معسكرين: الأول مؤيد للرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة، والثاني مؤيد للاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي. (مهبوباتي، سبتمبر 2012، الصفحات 8-9)

ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية، تلاشت المبررات التي كانت تسمح ببعض التسهيلات في العلاقات الاقتصادية الدولية. كما تراجعت سياسة التساهل التي كانت تنتهجها القوى الكبرى تجاه المخالفات الاقتصادية والتجارية التي كانت تصدر عن حلفائها لأسباب سياسية. وبدأت الدول الرأسمالية الكبرى تضع على الطاولة بشكل واضح ملفات مثل الإغراق التجاري، حقوق الملكية الفكرية، التبادل التجاري العادل، وضرورة فتح الأسواق بشكل متبادل سواء من خلال مفاوضات مباشرة أو في إطار منظمة التجارة العالمية. (نجم، 2005، صفحة 12)

- **تقليص القيود على التجارة والاستثمار والتقدم الصناعي في الدول النامية:** (بابا، 2003-2004، الصفحات 94-95)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اتجهت العديد من الدول إلى تقليل العقبات أمام التجارة الدولية، وذلك عبر تقنين الرسوم الجمركية ضمن إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات). وقد أسهمت هذه الإجراءات في انخفاض ملموس في معدلات الرسوم الجمركية على السلع الصناعية لا سيما في الدول المتقدمة، حيث تراجعت من نحو 40% في عام 1940 إلى ما دون 10% عقب جولة طوكيو في عام 1979 . إلى جانب ذلك، كان للنمو الاقتصادي الملحوظ في الدول النامية دور كبير في دفع عجلة العولمة على سبيل المثال: تضاعف نصيب دول شرق آسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 5% خلال الفترة 1965-1988 إلى 20%، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج الصناعي العالمي من 10% إلى 23% خلال نفس الفترة. أما على مستوى الدول النامية عمومًا فقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي فيها من 27% إلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين عامي 1965 و1988.

وفي ما يخص التجارة، فقد شهدت الدول النامية نموًا ملحوظًا في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث ارتفعت من 33% في منتصف الثمانينيات إلى 43% في منتصف التسعينيات. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصتها من التجارة العالمية من 23% في عام 1985 إلى 29% في عام 1995.

ثانيا: أهداف العولمة

سنتناول فيما يلي الأهداف التي تسعى ظاهرة العولمة إلى تحقيقها، وذلك من خلال عرض وجهتي النظر المتقابلتين: المؤيدين للعولمة بشكل كامل، والمعارضين لها بالكامل.

1. أهداف العولمة حسب مؤيديها

يؤكدون على مجموعة من الأهداف التي تسعى العولمة لتحقيقها منها: (زميت، 2006، صفحة 164)

1. إيجاد الاستقرار في العالم والسعي إلى توحيده ؛

2. زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش العالمي و زيادة حجم الإنتاج المحلي؛

3. استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛

4. نشر اقتصاد تكنولوجيا المعلومات أو الاقتصاد المعرفي؛

5. تحرير القطاع المالي وتحفيز إصلاح هياكل وبنية المؤسسات المالية.

2. أهداف العولمة حسب معارضها

يرى الرافضون للعولمة أن أهدافها تتمثل في: (رشيد، 2006، صفحة 130)

1. فرض الهيمنة الأمريكية على اقتصاد العالم عبر سيطرة شركاتها الكبرى؛

2. طمس المشاعر الوطنية وربط الأفراد بالعالم بدلًا من دولتهم؛

3. القضاء على الهويات والثقافات القومية لصالح الثقافة الغربية؛

4. بسط النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي على الدول النامية ونهب ثرواتها؛

5. تفكيك النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب.

المطلب الثالث: مظاهر العولمة :

تتنوع تصورات الأفراد حول العولمة بحسب خلفياتهم واهتماماتهم، فهي ليست ظاهرة واحدة أو محصورة في جانب معين، بل تمتد إلى مجالات متعددة وتعكس أوجهًا مختلفة حسب زاوية النظر ، فالخبير الاقتصادي يرى فيها تحولات في النظام الرأسمالي العالمي، بينما يركّز السياسي على ما تفرضه التكنولوجيا من تغيّرات على دور الدولة، أما الإعلامي فينصبّ اهتمامه على سرعة تداول الأخبار واتساع رقعة التأثير الإعلامي. في الجانب الثقافي، تُفهم العولمة على أنها تلاقح حضاري وتبادل ثقافي، في حين ينظر إليها عالم الاجتماع من منظور التحديات العالمية مثل الفقر، البيئة، والإرهاب إلى جانب نمو المجتمع المدني وهكذا، تتجلى العولمة كظاهرة شاملة لها وجوه عديدة تمس مختلف جوانب الحياة.

أولا :العولمة السياسية

1- مفهوم العولمة السياسية

يرى الباحث عبد العزيز المنصور أن العولمة السياسية تمثل امتدادًا طبيعيًا للعولمة الاقتصادية، إذ يعتقد أن الأخيرة لم تأتِ إلا لتمهيد الطريق نحو نفوذ سياسي أوسع. فبحسب المنصور، الهدف من العولمة الاقتصادية

هو التمهيد للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض الهيمنة والتأثير على قراراتها السياسية وسيادتها (المنصور، 2009، صفحة 570)

أما وليد عبد الحي يعرفها على أنها الاتحاد المتواصل نحو تعددية ، تلعب فيها المنظمات الدولية دورا رئيسيا لتشكيل بنية عابرة للقوميات و ظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية و الدولية التي تراقب عمل الحكومات و تؤثر فيه . (الحي، 2011، صفحة 33)

2- قياس العولمة السياسية :

العولمة السياسية الفعلية (De facto political globalization)

- تعبر العولمة السياسية الفعلية عن مدى انتشار السياسات الحكومية على الصعيد العالمي، ويتم قياسها عبر مؤشرات مثل مشاركة الدول في مهام حفظ السلام التي تنظمها الأمم المتحدة، إلى جانب عدد السفارات والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع الدولي داخل كل دولة.
- فوجود سفارات أجنبية يشير إلى أن ممثلين من دول أخرى يمارسون مهامهم في الدولة المستضيفة، ما يدل على قبول ضمني من الحكومة للتأثيرات السياسية والموارد الخارجية. وبالمثل، يتم رصد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية الفاعلة في الدولة كمؤشر على الانفتاح أمام التأثيرات الخارجية، حيث يُنظر إلى هذه المنظمات على أنها أدوات محتملة للتأثير السياسي أو الاجتماعي داخل الدولة. (Sturm، 2019، صفحة 555)

العولمة السياسية القانونية (De jure political globalization)

- تعبر قدرة الدولة على الانخراط في التعاون السياسي الدولي عن مدى تفاعلها مع النظام العالمي، ويمكن تقييم ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية؛ المؤشر الأول هو عدد المعاهدات متعددة الأطراف التي انضمت إليها الدولة منذ عام 1945، حيث يُعد العدد المرتفع منها دليلاً على انفتاح سياسي أوسع، المؤشر الثاني يتمثل في عدد العضويات التي تحتفظ بها الدولة في المنظمات الدولية، مما يُظهر مدى اندماجها في الهيكل السياسي العالمي،أما المؤشر الثالث فهو تنوع الدول التي وقعت معها معاهدات، والذي يعكس مدى اتساع شبكة العلاقات الدولية التي تبنيها الدولة.
- تُستخدم هذه المؤشرات لقياس مستوى تفاعل الدولة مع المجتمع الدولي، فالمعاهدات والعضويات تبرز مدى رغبة الدولة في تشكيل تحالفات سياسية فعّالة، بينما يعكس تنوع الشركاء توجه الدولة نحو إقامة علاقات دولية متوازنة. ومن جهة أخرى، فإن التركيز على عدد محدود من الدول في توقيع المعاهدات قد يشير إلى وجود تحالفات إستراتيجية عميقة، وليس مجرد انتشار أفقي للعلاقات. ومن أجل دقة التقييم، يتم التركيز على المعاهدات الثنائية وخاصة معاهدات الاستثمار كونها تتطلب التزاماً فعلياً من الطرفين ما يجعلها دليلاً عملياً على المشاركة السياسية ، ويُعتمد على معاهدات الاستثمار الثنائية كمؤشر بديل في ظل غياب قاعدة بيانات كاملة للمعاهدات الثنائية الأخرى. (Sturm، 2019، الصفحات 557-558)

3- الآثار الإيجابية و السلبية للعولمة السياسية

- ✓ **الآثار الايجابية :** يرى الباحث سهيل الفتلاوي أن العولمة ترتبط بتوحيد النظام السياسي العالمي، حيث تسعى إلى وضع العالم تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في حين يتراجع دور منظمة الأمم المتحدة ليقتصر على أداء وظائف شكلية وروتينية. كما يُعد الاقتصاد العالمي بمثابة الداعم الأساسي للقوة العسكرية، بما يعزز من سعي القوى الكبرى إلى فرض هيمنتها على العالم بلا قيود جغرافية.

ومن الممكن تلخيص أبرز الانعكاسات الإيجابية للعولمة السياسية على النحو الآتي :(شرهان، 2019، صفحة 56)

- التأثير الإيجابي على حقوق الإنسان في العالم العربي **:**تُحدث العولمة السياسية تأثيرات متعددة بحسب توجهاتها، إذ تلعب دورًا في دعم وتعزيز حقوق الإنسان على مختلف الأصعدة.
- على الشعور القومي **:**تُعبّر العولمة عن توجه نحو عالم لا يعترف بحدود الدولة أو الأمة، حيث تُستبدل الانتماءات القومية بروابط وشبكات عالمية مترابطة تسعى لتقليص الفواصل الجغرافية والثقافية، مما يؤدي إلى تراجع الخصوصية الوطنية وانفتاح المجتمعات على الهويات العابرة للحدود.
- أثرها على انفتاح الدول العربية : شهدت الدول العربية تحولات مشابهة لما جرى في مناطق أخرى من العالم، وهو ما يدل على دور العولمة في دفع هذه الدول نحو مزيد من الانفتاح على المستويات المختلفة.
- أثرها على العمل العربي المشترك :تُجسد العولمة روح عصر المعرفة، مما يفرض تبني نمط تفكير جديد يتطلب التعامل مع القضايا بشفافية وبناء تعاون فعّال بين الدول.

- ✓ **الآثار السلبية** :لا شك أن للعولمة السياسية آثارًا سلبية عديدة على العالم ككل، وبشكل خاص على الوطن العربي، وتتمثل هذه الآثار السلبية في: (شرهان، 2019، صفحة 57)
  - * تقليص قوة الدولة ؛
  - * السعي لفرض نظام سياسي عالمي موحد؛
  - * فرض سياسات معينة على الدول بشكل قسري؛
  - * التأثير السلبي في الصراعات الأيديولوجية داخل العالم العربي؛
  - * تأثير العولمة السياسية على الهوية العربية؛
  - * الطابع السلبي للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول ؛
  - * تعزيز الهيمنة الأمريكية في المنطقة ؛
  - * دورها في اندلاع الثورات العربية.

ثانيا العولمة الثقافية

1- مفهوم العولمة الثقافية

- تُعد العولمة الثقافية أحد الجوانب الرئيسة للعولمة، وتتمثل في تحويل الثقافة إلى منتج عالمي يُروّج له كما تُسوَّق السلع التجارية. ويؤدي هذا الاتجاه إلى نشوء وعي عالمي موحد ومفاهيم وقيم مشتركة تتجاوز الحدود

المحلية ضمن إطار ثقافة شمولية. وتُسهم هذه العملية في تقارب القيم المرتبطة بالأسرة والمرأة، أساليب الاستهلاك والملابس والطعام إلى جانب العادات والتقاليد. (غول، 2005-2006، صفحة 08)

- تسعى العولمة الثقافية إلى فرض نموذج ثقافي موحد على مختلف دول العالم، إلا أن القوى الغربية لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف حتى اليوم، بسبب مواجهتها لثقافات أخرى تختلف عنها في القيم والرؤى (المنعم، 1999، الصفحات 1-23)

2- قياس العولمة الثقافية :

عولمة الثقافة الفعلية (De facto culturel globalization)

تُعد العولمة الثقافية من أكثر أبعاد العولمة صعوبة في القياس و بحسب (Saich، 2000) و (Dreher، 2008)، فإنها تُشير جزئيًا إلى انتشار الهيمنة الثقافية الأمريكية والتي يُستدل عليها بعدد مطاعم *ماكدونالدز* في العالم. وقد توسع هذا المفهوم لاحقًا ليشمل تأثير الدول الغربية بشكل عام على الاتجاهات الثقافية، وذلك من خلال إدخال عدد متاجر *""آيكيا* كمؤشر إضافي. وفي النسخة المحدثة من هذا المؤشر، تم إدراج متغيرات جديدة لا ترتبط بثقافة واحدة محددة، مثل عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية الأجنبية من غير المقيمين كمؤشر على تبادل وتأثير العلامات التجارية الدولية، ويُعتبر هذا المتغير مشابهًا من حيث الدلالة لماكدونالدز وآيكيا، لكنه لا يركّز على ثقافة بعينها.

كما تشمل المؤشرات أيضًا متغيرين إضافيين يعكسان انتقال القيم الثقافية عبر تبادل السلع والخدمات ذات الطابع الثقافي، استنادًا إلى (Disdier, 2010)، ندرج تجارة السلع الثقافية بناءً على تعريف (UNESCO، 2009). وبإتباع (Hellmanzik, 2015) ، نُدرج ضمن المؤشرات تجارة الخدمات الثقافية والترفيهية والشخصية وهي فئة فرعية ضمن ميزان المدفوعات. وتشمل هذه الفئة خدمات تتعلق بإنتاج وتوزيع المنتجات الثقافية مثل : صناعة الأفلام والتسجيلات الموسيقية، بالإضافة إلى تنظيم الأنشطة الرياضية أو إدارة المتاحف ،ويتم قياس هذين المتغيرين من خلال إجمالي الصادرات والواردات مع مراعاة عدد السكان المحليين للحصول على مؤشر نسبي أكثر دقة.

عولمة الثقافة القانونية (De jure culturel globalization)

يركّز المؤشر الفرعي للعولمة الثقافية القانونية على مدى تقبّل الدولة للتأثيرات الثقافية الخارجية، ومدى قدرتها على التفاعل معها وفهمها ودمجها ضمن منظومتها و هو مستوحى من (Raab, 2008) ، يُبرر الباحثون اختيارهم للمتغيرات من خلال التأكيد على دورها المحوري في قياس مدى انتشار القيم العقلانية المشتركة، والتي تُعد مؤشراً على القدرة على التكيّف الثقافي عالميًا وقد تم تحديد ثلاثة عناصر رئيسية لقياس هذا التقبل والفهم للقيم الثقافية الأجنبية.

أولاً، نظراً لأن جزءًا كبيرًا من الثقافة العالمية المعاصرة يتأثر بمبدأ المساواة في أدوار المرأة داخل المجتمع، فإن تبني مواقف مماثلة يُعد مؤشراً على الانفتاح الثقافي، ولتقدير هذا الجانب يتم استخدام مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي كمقياس يعكس المساواة بين الذكور والإناث. وبالتالي بين

الجنسين عمومًا.ثانيًا، يُستخدم مؤشر رأس المال البشري المستمد من *""جداو بـ الدولي"*، كمؤشر على مستوى التعليم لما له من دور في تعزيز القيم المشتركة ونشرها.

و أخيرا، يتم إدراج مؤشر الحريات المدنية المستند إلى تقارير *""الحري فـ العالـ"*، والذي يقيس جوانب متعددة من الحريات مثل حرية التعبير والمعتقد، حق التنظيم والتجمع، سيادة القانون والاستقلال الفردي. ويُفترض أن هذه العناصر تمثل دعائم أساسية لدعم العولمة الثقافية.

3- الآثار الايجابية و السلبية للعولمة الثقافية

- ✓ **الآثار الإيجابية:** يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:
  - يوفر التقدم التكنولوجي في مجالات مثل النقل، الاتصالات والفضائيات، الحواسيب والإنترنت سهولة الوصول إلى المعلومات وتبادلها وهذا يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المجتمعية بشكل عام، بالإضافة إلى تحسين فعالية اتخاذ القرارات مع تقليل التكاليف.
  - يساهم الانفتاح العالمي في إقامة روابط للتواصل بين الثقافات المتنوعة، مما يعزز التفاهم المتبادل ويشجع على العيش المشترك بسلام و بالتالي التقليل من فرص حدوث صراعات حضارية.
- ✓ **الآثار السلبية**

من بين مخاطر العولمة على الأمن الفكري ما يتعلق بتحويل الثقافة الاستهلاكية إلى أداة فعّالة لتشويه الهياكل الاجتماعية التقليدية، مما يؤدي إلى تغريب الفرد وعزله عن قضاياه وإضعافه من خلال التشكيك في قناعاته الوطنية والقومية والأيديولوجية والدينية، الهدف من ذلك هو إخضاعه لأيديولوجيات معينة وبذلك، تمثل العولمة تحديًا كبيرًا أمام بناء المجتمعات التقليدية، حيث تساهم في تدمير قدرات الأفراد وتجعلهم مجرد مستهلكين للثقافة سواء في صورتها المادية (السلع والخدمات) أو المعنوية (الأفكار والمعتقدات). علاوة على ذلك، يمكن للعولمة أن تساهم في تغريب الثقافات الوطنية عبر وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة التي أصبحت أقوى أدوات لاحتكار المعرفة والتحكم في الإنتاج الثقافي، وقد لعبت صناعة الثقافة دورًا مهمًا في توجيه هذه الاتجاهات إذ تم إعادة تشكيل الثقافة من خلال منطق ما بعد الحداثة، مما عزز منطق الاستهلاك لدى الشعوب. (حجازي)

ثالثا العولمة الإعلامية

1- مفهوم العولمة الاعلامية

عولمة الإعلام : تشير إلى تحويل الجماهير حول العالم بغض النظر عن خلفياتهم أو معتقداتهم إلى متابعين لنفس وسائل الإعلام ومحتوياتها، مما يؤدي إلى إدمان الوسائط الاتصالية نفسها يرى تشومسكي أن "التوسع في التعدي على القوميات بواسطة الشركات العملاقة الشاملة والمستبدة التي تحركها دوافع ربحية، يؤدي إلى تشكيل جمهور وفق نمط معين، حيث يصبح الأفراد مدمنين على أسلوب حياة قائم على احتياجات مصطنعة، مما يؤدي إلى تجزئة الجمهور وفصل كل فرد عن الآخر". (كمال، 2017، صفحة 66)

2- قياس العولمة الإعلامية

عولمة المعلومات الفعلية (De facto informational globalization)

تُقاس العولمة المعلوماتية الفعلية باستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية:

أولاً، يُقاس عرض النطاق الترددي للإنترنت من خلال سعة الاستخدام للنطاق الترددي الدولي ويُعتبر مقياسًا للتدفقات الرقمية الدولية للمعلومات الواردة والصادرة.

ثانيًا، يتم قياس براءات الاختراع الدولية بعدد طلبات البراءات المقدمة من غير المقيمين، وهي تشير إلى تدفقات التكنولوجيا والمعرفة العلمية والمعلومات ذات الصلة على المستوى الدولي. (OECD، 2010)

تُعبر صادرات التكنولوجيا المتقدمة عن تدفقات المعلومات التكنولوجية والعلمية الصادرة، بينما تشير براءات الاختراع الدولية بشكل أساسي إلى تدفق المعلومات الواردة، ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه المتغيرات تُقاس بالنسبة إلى عدد السكان المحليين.

- عولمة المعلومات القانونية (De jure informational globalization)

تشير عولمة المعلومات القانونية إلى القدرة على تبادل المعلومات بين الدول، ويتم قياسها بعدد أجهزة التلفزيون لكل فرد، وكذلك بعدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يعكس مؤشر حرية الصحافة توفر المعلومات المتعلقة بالأخبار، ويهدف إلى قياس استقلالية وسائل الإعلام وتقييم مدى حرية الصحافة، سواء كانت مطبوعة أو بثية أو رقمية.

3- الآثار الايجابية و السلبية للعولمة الإعلامية

- ✓ **الآثار الايجابية:** و تتمثل في
- توسيع نطاق المعرفة : تتيح العولمة الإعلامية وصول الأفراد إلى مجموعة واسعة من المعلومات والأخبار من مختلف أنحاء العالم مما يعزز الثقافة العامة.
- تعزيز التواصل الثقافي **:** تساهم وسائل الإعلام العالمية في تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات المختلفة وتشجيع التعايش السلمي.
- مكافحة الانعزالية **:**تساهم في تقليل الحواجز بين الشعوب، مما يساعد في التغلب على العزلة الثقافية والجغرافية.
- الشفافية والمحاسبة **:** تسهم في تحسين الشفافية عبر نشر الأخبار والمعلومات الهامة، مما يعزز محاسبة الحكومات والمؤسسات.
- ✓ **الآثار السلبية:**
- هيمنة الثقافات الغربية **:** قد تؤدي العولمة الإعلامية إلى طغيان الثقافة الغربية على الثقافات المحلية، مما يهدد التنوع الثقافي.
- نشر المعلومات المضللة : مع انتشار وسائل الإعلام الرقمية، يمكن أن تنتشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المغلوطة مما يضلل الجمهور.
- تأثيرات سلبية على الهوية الوطنية **:** يمكن أن تضعف العولمة الإعلامية الهوية الثقافية والوطنية للشعوب نتيجة للضغط المتزايد من الإعلام العالمي.

- فقدان الخصوصية : تزايد التواصل الرقمي ووسائل الإعلام الاجتماعية قد يؤدي إلى انتهاك الخصوصية الفردية وزيادة الرقابة.

رابعا العولمة الاقتصادية

1- مفهوم العولمة الاقتصادية

يعتقد أحمد مصطفى عمر أن العولمة الاقتصادية أصبحت أكثر تعقيدًا بسبب ترابطها المتزايد، مما يسهم في تكوين نظام اقتصادي موحد يعتمد فيه العالم بشكل متبادل على بعضه البعض من حيث المواد الخام والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال بدون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها. (الطحان، 2011، صفحة 66)

يُعتبر البُعد الاقتصادي أحد أبرز أبعاد العولمة، حيث تقوم العولمة الاقتصادية على مفهوم *""اقتصا السو*" فهي عملية تسود فيها قوانين السوق على مستوى العالم مما يجعل الكرة الأرضية منطقة تجارة موحدة، تشمل الأغنياء والفقراء على حد سواء. في هذا السياق، تصبح معايير العرض والطلب هي الأساس في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومع تزايد سرعة وسائل النقل والمواصلات واتساع الأسواق تزول الحواجز التي كانت تعيق انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال. بذلك، تدعو العولمة الاقتصادية إلى تبني نموذج الاقتصاد المفتوح والتبادل الحر، وتروج لقيم مثل المنافسة والإنتاجية، مما يُعد العالم بتحقيق الرفاهية والتقدم. (غربي، 2013، صفحة 26)

2- قياس العولمة الاقتصادية

عولمة التجارة الفعلية (De facto trade globalization)

يشير هذا البعد إلى تبادل السلع والخدمات عبر مسافات بعيدة و يُقاس هذا البُعد باستخدام مؤشرات مثل صادرات وواردات السلع والخدمات كلها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولأخذ التوزيع الجغرافي للروابط التجارية في الحسبان يتم إضافة متغير يقيس تنوع الشركاء التجاريين. يُحسب هذا المتغير باستخدام معكوس المتوسط لمؤشر هيرفيندال-هيرشمان لتركيز الشركاء التجاريين في صادرات وواردات السلع أي أنه عند فهرسة الدول بـ (i) وشركائها التجاريين بـ(j) ، يكون مؤشر هيرفيندال-هيرشمان كما يلي:

$$HHI_i = \sum_{j=1}^{n} \left(a_j^i\right)^2$$

حيث a^i_j هي حصة الشريك التجاري (j) في صادرات أو واردات الدولة (i)، كلما كانت الصادرات والواردات موزعة بين عدد أكبر من الشركاء المتنوعين انخفض مؤشر هيرفيندال-هيرشمان(HHI) مما يعكس زيادة في تنوع الشركاء التجاريين.

يعزز هذا المتغير الدول التي يكون هيكل تجارتها موجهًا نحو الأسواق العالمية مقارنة بالدول التي تركز تجارتها بشكل رئيسي على مستوى إقليمي نظرًا لقلة البيانات المتاحة، يتم حساب تنوع الشركاء التجاريين فقط في تجارة السلع.

عولمة التجارة القانونية (De jure trade globalization)

يرتبط هذا البعد ارتباطًا وثيقًا ببُعد القيود الاقتصادية في نسخة 2007 من مؤشر KOF للعولمة. (Dreher، 2008) وهو يشير إلى السياسات التي تسهم في تسهيل وتعزيز تدفقات التجارة بين الدول. يُقاس هذا البُعد باستخدام مؤشرات تتعلق بتنظيم التجارة، ضرائب التجارة، معدلات التعريفة الجمركية واتفاقيات التجارة الحرة، ويشمل تنظيم التجارة متوسط مكونين فرعيين: يشمل تنظيم التجارة انتشار الحواجز التجارية غير الجمركية وتكاليف الامتثال للتصدير.

يقيس متغير ضرائب التجارة العائدات الضريبية الناتجة عن التجارة الدولية كنسبة من إجمالي الدخل في الدولة، أما متغير معدلات التعريفة الجمركية فيشير إلى المتوسط غير المرجح لمعدلات التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات يتم احتساب متغيرات تنظيم التجارة، ضرائب التجارة، ومعدلات التعريفة الجمركية باستخدام معكوس القيم المعيارية، بحيث تُظهر القيم الأعلى مستوى أكبر من عولمة التجارة القانونية أما اتفاقيات التجارة الحرة فتعكس مخزون الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعزز التجارة الحرة بين الدول.

3- الاثار الايجابية و السلبية للعولمة الاقتصادية

- ✓ **الآثار الايجابية :** تتمثل أهم الايجابيات فيما يلي (الطحان، 2011، صفحة 75)

- يرى البعض أن العولمة الاقتصادية قد تدفع الدول إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها لمواجهة التحديات الناتجة عنها، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، زيادة كفاءة استخدام الموارد على مستوى العالم، توفير فرص عمل إضافية، الاستفادة من التقدم التكنولوجي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما تفتح العولمة الفرص أمام جذب الاستثمارات الأجنبية في مجالات مثل الغاز، والبتروكيماويات، والخدمات مثل السياحة والنقل ؛
- في ظل العولمة ستتنوع السلع والخدمات مما يحسن جودتها ويقلل تكاليفها. كما ستتيح العولمة الاستفادة من المزايا النسبية للدول العربية وتعزيز دور القطاع الخاص ،بالإضافة إلى ذلك، ستساهم العولمة في تنفيذ سياسات الخصخصة، ومساعدة الاقتصاد الوطني في التصدي لمشاكل مثل التهريب وانتشار السلع المقلدة، واتخاذ تدابير لحماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية غير العادلة ؛
- ستشجع العولمة أيضًا على البحث والتطوير، اعتماد التقنيات الحديثة وتقليص البيروقراطية والروتين مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ؛
- وأخيرًا، ستساعد العولمة في تسريع تحديث الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الأنظمة والتشريعات القائمة.

- ✓ **الآثار السلبية :** وتتمثل أبرز الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على الدول العربية في: (الطحان، 2011، الصفحات 75-76)

- انخفاض مساهمة التجارة العربية في إجمالي المبادلات التجارية العالمية ؛
- زيادة تكاليف إنتاج وتوزيع بعض الصناعات التصديرية بسبب متطلبات الجودة،التغليف وشروط حماية البيئة
- التأثير على الميزانية العامة في الدول العربية نتيجة لتخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات المستوردة؛

- يؤدي إلغاء الدعم الزراعي وتطبيق برامج الإصلاح الزراعي لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في الدول الصناعية المتقدمة إلى تأثيرات سلبية على موازين المدفوعات في الدول العربية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية، ويضر بالدول التي تعتمد على استيراد الغذاء؛
- تعرض قطاع الخدمات لمنافسة غير متكافئة؛
- زيادة معدلات البطالة، تفاقم الفقر، التخلف الاقتصادي، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة؛
- تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية، حيث يجب أن تتماشى هذه السياسات مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

خامسا العولمة المالية

1- تعريفها

يرى الاقتصادي Alonso G أن العولمة تتمثل في الزيادة المستمرة في التجارة الدولية والروابط المالية، وهو ما يعززه التحرير الاقتصادي والتطورات التكنولوجية. من جانبه، يعتقد الكاتبان Aglietta & Brender أن العولمة في نهاية القرن العشرين تعني الانفتاح الإجباري، فهي في الواقع اختيار يُفرض من أحد الأطراف الفاعلة كما يتجسد في الوحدة النقدية حيث يكون كل طرف غارقًا في عالمه، ومن يرفض اختيار القواعد يدفع ثمناً باهظاً نتيجة قراره بعدم المشاركة. (مفتاح، جوان 2002، صفحة 206)

يُعتبر مصطلح العولمة المالية حديث النشأة نسبيًا، حيث عرفه Aghetta على أنه مجموعة التحولات والتغيرات التي طرأت على النظام المالي. فقد أدى إزالة الحدود والحواجز، بالإضافة إلى الترابط بين الأنظمة النقدية والمالية للدول المختلفة إلى إحداث تغييرات جذرية تمثل هذه التغيرات في إجراءات التحرير المالي التي سمحت بتنوع الأصول المالية بين الدول.

وتتعلق هذه التطورات بالتغييرات التي حدثت في النظام المالي خلال الثمانينيات في معظم الدول المتقدمة والتي أدت إلى تحولات هيكلية ومالية بعد أن كان النموذج الإداري هو السائد في النظام المالي، مما كان يعيق حركة رؤوس الأموال. جاءت هذه التعديلات لتفتح المجال أمام تدفق رؤوس الأموال وتنمية الأسواق ووسائل المالية الجديدة وذلك من خلال تحرير الأنظمة المالية والنقدية الوطنية والاندماج الدولي. (autre, 1990, p. 328)

2- قياس عولمة التمويل

<u>عولمة التمويل الفعلية **(De facto financial globalization)**</u>

يتم قياس العولمة المالية الفعلية من خلال تدفقات رأس المال ومخزون الأصول والخصوم الأجنبية ،ومن ثم يُعتمد على مقياس كمي بدلاً من مقياس يعتمد على الأسعار أو الأخبار لقياس العولمة المالية.(Baele, 2004)

يركز (Kose، 2009) على مجموع مخزون الأصول والخصوم الأجنبية بدلاً من التدفقات، وذلك لتقليل تأثير التقلبات وأخطاء القياس التي قد تظهر في متغيرات التدفق. وبإتباع (LaneP. R., 2007-2018)نقوم بإدراج متغيرات تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات المحفظية، الدين الدولي، والاحتياطيات الدولية (باستثناء الذهب) جميع هذه المتغيرات محسوبة كمجموع لمخزون الأصول والخصوم ومقيسة بالنسبة إلى الناتج

المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، ندرج أيضًا مجموع مدفوعات وإيرادات الدخل الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل ذلك الأرباح والمدفوعات الناشئة بشكل رئيسي عن توفير العمالة ورأس المال عبر الحدود وللحصول على البيانات التاريخية لكافة متغيرات المخزون، يتم الاستناد إلى قاعدة البيانات الموسعة والمحدثة *""الثرو الخارجي للدو "*(Lane، 2018)(والتي توفر معلومات شاملة حول مكونات الوضع المالي الخارجي لعينة واسعة من الدول.

عولمة التمويل القانونية (De jure financial globalization)

يُقصد ببُعد العولمة المالية القانونية مدى انفتاح الدولة على الاستثمارات والتدفقات المالية العالمية. ويُعد التقرير السنوي لترتيبات وأنظمة الصرف (AREAER) الصادر عن صندوق النقد الدولي المرجع الأساسي في تطوير غالبية مؤشرات هذا البُعد (Quinn، 2011) وهو يُعنى بقياس مدى تحرّر الحساب الرأسمالي لدولة معينة. ونُدرج في هذا السياق المؤشر الأكثر شيوعًا والذي تم تطويره بالاستناد إلى تقارير.AREAER (Chinn، 2006-2008) المتغير الثاني يُستخدم لقياس مدى القيود المفروضة على الاستثمار، ويُستمد من تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ولمراعاة السياسات التي قد تسهم في تعزيز تدفقات رأس المال عبر الحدود، نُدرج أيضًا عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية، والتي تشمل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار والمعاهدات التي تتضمن بنودًا متعلقة بالاستثمار.

3- الآثار الايجابية و السلبية للعولمة المالية

من الناحية النظرية، يُفترض أن يسهم الانفتاح المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع مصادر التمويل وتقاسم المخاطر على المستوى الدولي، مما قد يُعزز فرص النمو والاستثمار. كما يُمكن أن يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ودعم الابتكار وزيادة الإنتاجية.

مع ذلك، فإن تحقيق هذه المنافع ليس مضمونًا دائمًا، خصوصًا في الدول النامية التي تعاني من هشاشة في أنظمتها البنكية وضعف في مؤسساتها الرقابية. ففي مثل هذه الحالات، قد يؤدي الانخراط في الأسواق المالية العالمية إلى تفاقم الأزمات بدلاً من احتوائها. كما أن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر تبقى مشروطة بجودة السياسات الاقتصادية والحوكمة الرشيدة، بينما تظل الديون الخارجية سلاحًا ذا حدين بحسب أسلوب إدارتها وكفاءة استخدامها.

لذلك، توجد مجموعة من العوامل الحاسمة التي تحدد مدى تأثير العولمة المالية على التقلبات الاقتصادية ومستويات النمو، سواء كانت هذه التأثيرات إيجابية أم سلبية، ومن أبرز هذه العوامل: (أوستري، 2007، الصفحات 3-4)

* تطور القطاع المالي: تساعد الأسواق المالية المتقدمة في تقليل تأثير دورات النمو والركود التي تنجم عن التذبذبات الكبيرة في التدفقات المالية والتوقف المفاجئ لها.

* جودة المؤسسات : تلعب المؤسسات القوية دورًا حاسمًا في توجيه تدفقات رأس المال نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. كما أن وجود إطار مؤسسي قوي، يتمتع بالشفافية ويخلو من الفساد ويعتمد على سيادة القانون، يسهم في تسهيل توزيع المخاطر الدولية ويعزز النمو الاقتصادي.
* السياسات الاقتصادية الكلية السليمة: عندما تكون السياسات الاقتصادية الكلية ضعيفة، قد يؤدي الانفتاح المالي إلى زيادة الاقتراض بشكل مفرط وتراكم الديون، مما يرفع من احتمالية حدوث أزمات اقتصادية.
* التكامل التجاري: كلما زادت انفتاح البلدان على التجارة الدولية، تقلصت احتمالات توقف التدفقات المالية المفاجئ أو حدوث تغييرات كبيرة في الحسابات الجارية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الانفتاح التجاري في تخفيف آثار الأزمات من خلال تسريع عملية التعافي الاقتصادي.

المبحث الثاني: رأس المال الثابت كمحدد للنمو الاقتصادي

بعد مناقشة مفهوم العولمة وأبعادها المختلفة، والتغيرات التي أحدثتها في بنية الاقتصاد العالمي، يتبيّن أن من بين أبرز العوامل التي تأثرت بالعولمة وساهمت في تعزيز الأداء الاقتصادي هو الاستثمار. ويُعدّ رأس المال الثابت أحد أهم أشكال هذا الاستثمار، نظرًا لدوره المحوري في دعم القدرة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى الاستثمار من حيث مفهومه وأنواعه، مع التركيز على تراكم رأس المال الثابت، من حيث المفهوم، الأنواع، وأثره الفاعل في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه

طبيعة علاقة الاستثمار برأس المال الثابت، تتجلى في كونهما علاقتين اجتماعيتين وفنيتين، وإن الذي يحدد حجم رأس المال هو الاستثمار و بالتالي تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي. من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركيا. ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، مستوى التشغيل ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية

أولا:مفهوم الاستثمار تعددت مفاهيم و نذكر منها ما يلي:

1. **لغويا:** وردت في القرآن الكريم مفردات مشتقة من الجذر (ثمر) مثل: أثمر، ثمرة، ثمر، ثمرات، في أربعة وعشرين موضعًا، ومن ذلك قوله تعالى:«انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ» **(الأنعام: 99)**، ومنه قوله تعالى « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»**(الأنعام: 141)**.

يمتنّ الله تعالى على عباده بما أنبت لهم من ثمار متنوعة، ويأمرهم أن يأكلوا منها عند نضوجها وألا ينسوا إخراج حقها يوم حصادها، وهو الزكاة، للمستحقين. كما ينهى عن الإسراف في التصرف بما تبقى من تلك النعم، فيُفهم من هذا أن الملكية الفردية في الإسلام ليست مطلقة، بل تُقيّد بضوابط الشرع، ومنها أداء الحقوق المالية وعدم الإسراف.

2. **اقتصاديًا** : الاستثمار على أنه عملية إنشاء أو اقتناء أصول ثابتة، تمثّل تراكمًا لعوامل مادية، لا سيما منها العوامل الإنتاجية والتجارية، والتي تُمكّن من زيادة القدرة الاقتصادية للمؤسسة على المدى الطويل . (مسعود، 2007-2008، صفحة 108)
3. **أما من المنظور المالي:** فيُعرَّف الاستثمار على أنه كل نفقة تُخصَّص بهدف تحقيق عوائد مستقبلية على المدى الطويل، ويُنظر إليه كعملية طويلة الأجل تتطلب تمويلاً طويل الأمد. ويتعلق ذلك بما يُعرف بالأصول الدائمة، والتي تشمل الأصول الثابتة إضافة إلى الديون المتوسطة وطويلة الأجل. (قنوني، صفحة 100)
4. **من الناحية المحاسبية:** يرتبط الاستثمار بالقيم الثابتة أو مجمل الممتلكات المصنفة ضمن المجموعة الثانية في المخطط الوطني المحاسبي. كما أنه يرتبط بمفهوم المدة الزمنية، إذ يُعتبر عملية شراء أو إنجاز تهدف إلى الاستعمال الدائم لأصل معين لمدة تساوي أو تفوق دورة محاسبية واحدة. (مسعود، 2007-2008، صفحة 109)

وتشمل هذه الأصول ما هو خاضع للاهتلاك كالآلات والمعدات، بالإضافة إلى أصول غير منقولة (كالعقارات والتجهيزات) وأصول منقولة (كالأوراق المالية)، مما يعني أن الاستثمار محاسبيًا يُمثل زيادة في ممتلكات المؤسسة المادية والمالية طويلة الأجل.

ثانيا :أنواع الاستثمار

بعد تناول مفهوم الاستثمار من مختلف الزوايا سواء المحاسبية ، الاقتصادية أو المالية وتمييزه عن كل من **المقامرة والمضاربة**، يمكن تصنيف **انواع الاستثمار** الأساسية كما يلي:

1. **الاستثمار الحقيقي:** يُعرّف الاستثمار الحقيقي بأنه ذلك النوع من الاستثمارات الذي يساهم في زيادة التكوين الرأسمالي داخل المجتمع، من خلال رفع قدرته الإنتاجية كاقتناء الآلات، المعدات وبناء المصانع الجديدة. ويُعتبر الاستثمار حقيقيًا عندما يمنح المستثمر الحق في حيازة أصل مادي ملموس مثل العقارات أو السلع بحيث تكون له صلة مباشرة بالبيئة والطبيعة .وتمتاز هذه الاستثمارات بكونها تملك كيانًا ماديًا محسوسًا، وتُنتج عنها منافع اقتصادية حقيقية تُسهم في تعزيز ثروة المجتمع على المدى الطويل.

في هذا السياق، يمكن التمييز بين الاستثمار المستقرأ والاستثمار المباشر أو المستقل:

- الاستثمار المستقرأ :هو ذلك الاستثمار الذي ينشأ كرد فعل لزيادة الطلب على منتج معين، مما يدفع المؤسسة إلى زيادة إنتاجها استجابةً لهذا الطلب. ويشمل هذا النوع من الاستثمار تحديث مشاريع المؤسسة بهدف رفع قدرتها التنافسية من خلال خفض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتجات.
- أما الاستثمار المباشر أو المستقل: فهو استثمار يتم بناءً على قرار إداري استراتيجي يرتبط عادةً بالسياسة العامة للمؤسسة الإنتاجية. ويظهر في شكل تغيير نوع المنتج، إطلاق منتج جديد أو إنشاء شركة جديدة بغضّ النظر عن تطورات الطلب الحالي في السوق. (الله، 1999، صفحة 13)

وتنقسم أنواع الاستثمار الحقيقي إلى عدة أشكال رئيسية، تختلف باختلاف طبيعتها والغرض منها ويمكن تلخيصها كما يلي:

- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت
- الاستثمار في المخزون : يُعد الاستثمار في المخزون أحد أشكال الاستثمار الحقيقي، حيث يُساهم التوسع في المخزون السلعي في تسهيل العمليات الإنتاجية وضمان استمراريتها دون انقطاع من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بشكل دائم وجاهز للتشغيل.

ويُعبر التغير في حجم المخزون السلعي من سنة إلى أخرى عن تغير في مستوى الاستثمار خلال الفترة نفسها. ويتكوّن المخزون من عدة أصناف من السلع، تشمل :سلعًا تامة الصنع، سلعًا نصف مصنعة، ومواد أولية، وكلها تُعد ضرورية لمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلع ليست كلها موجهة للاستهلاك، بل تشمل أيضًا سلعًا وسيطة وسلعًا استثمارية . وبناءً عليه فإن الإضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون تُعتبر شكلًا من أشكال الاستثمار، نظرًا لما تمثّله من مساهمة في العملية الإنتاجية المستقبلية.

2. **الاستثمار المالي :**تُعرّف الاستثمارات المالية بأنها الاستثمارات التي تتم في الأوراق المالية، مثل الأسهم، السندات وشهادات الإيداع حيث تُمكّن هذه العمليات المستثمر من حيازة أصل مالي غير ملموس.

ويمثل الأصل المالي حقًا قانونيًا يمنح حامله القدرة على المطالبة بجزء من الأصول الحقيقية التابعة للمؤسسة المُصدِرة لتلك الورقة المالية، ويُرفق هذا الحق عادةً بمستند قانوني يُثبت الملكية ويوضح الحقوق المرتبطة به، بما في ذلك الحصول على جزء من العائدات الناتجة عن استغلال الأصول الحقيقية.

أما في ما يخص السوق الثانوية للأوراق المالية فإن عمليات التداول التي تتم فيها لا تُعد استثمارًا فعليًا بالمعنى الاقتصادي، إذ إنها تمثل فقط تحويلاً في ملكية الأصل المالي من بائع إلى مشتري دون أن تُنتج أي قيمة مضافة جديدة للاقتصاد الوطني. وبالتالي، فإن مجرد ارتفاع سعر الورقة المالية في السوق الثانوية لا يُعد مصدرًا لخلق منافع اقتصادية إضافية أو زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. (حمزة، 2014، صفحة 75)

3. **الاستثمار التجاري :**يُعد الاستثمار التجاري من الأشكال المهمة للاستثمار، حيث تشمل النفقات الموجهة نحو الدعاية والإعلان، إضافة إلى تطوير المنشآت التجارية، بهدف تعزيز النشاط التجاري وتصريف المنتجات. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بكونه قائمًا بذاته، إذ أن العوائد المتوقعة منه تختلف عن تلك الناتجة عن الاستثمارات الإنتاجية أو المالية الأخرى، نظرًا لارتباطه المباشر بتوسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية. (فاطيمة، 2021)
4. **استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي** ُعد استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي من أشكال الاستثمار غير المادي، ويظهر عادةً على شكل نفقات تُصرف عند تشغيل العنصر البشري كعامل من عوامل الإنتاج. ويشمل هذا الاستثمار ما يُعرف برأس المال البشري، أي مجموع الكفاءات الفردية المرتبطة بصحة الفرد، قدراته الفيزيولوجية، خبرته العملية، وتكوينه وتدريبه المهني. ومن هذا المنطلق، فإن توظيف فرد يمتلك مؤهلات ومهارات عالية ضمن مشروع استثماري يُعتبر استثمارًا بحد ذاته، بالنظر إلى مساهمته

المباشرة في أداء المؤسسة من خلال المهام التي يؤديها، وما يترتب على ذلك من تحسين في الإنتاجية وزيادة في الأرباح. (قنوني، صفحة 100)

5. **الاستثمار في البحث والتطوير:** يحظى الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) بأهمية استراتيجية، خاصة لدى المؤسسات الكبرى والمشاريع الصناعية المتقدمة .فمن خلال تخصيص الموارد لهذا المجال، تتمكن المؤسسة من تبني التكنولوجيا المتطورة وتحسين كفاءة التجهيزات والآلات مما يسمح لها برفع الإنتاج والإنتاجية، تحسين جودة المنتجات وتقليص التكاليف .وبالتالي، يُعتبر هذا النوع من الاستثمار محركًا رئيسيًا للتجديد والابتكار وعاملاً حاسمًا في تعزيز التنافسية على المدى الطويل.

ثالثا :أهمية الاستثمار

يُعد الاستثمار من المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي، نظرًا لارتباطه الوثيق بالإنتاج والنمو والتنمية الشاملة. وتكمن أهميته في مجموعة من الجوانب الاقتصادية التي تتضح فيما يلي:

- الاستثمار محرك رئيسي للنمو طويل الأجل:يلعب الاستثمار دورًا حيويًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فهو ذو أثر طويل المدى ومنفعة شبه دائمة، ما يجعله الركيزة الأساسية لأي سياسة تنموية فعّالة.
- استغلال الطاقات والإمكانيات الكامنة: يساهم الاستثمار في تفعيل الموارد والقدرات المعطلة داخل الاقتصاد سواء كانت بشرية أو مادية من خلال توجيهها نحو نشاط إنتاجي فعّال، مما يحفز الاقتصاد ويعزز الإنتاجية.
- تعزيز صورة المؤسسة وتنافسيتها: يُعد الاستثمار أداة استراتيجية لتعزيز مكانة المؤسسة في محيطها الاقتصادي والمالي، حيث يمكنها من تحديث عملياتها وتنويع منتجاتها، وهو ما يمنحها القدرة على الصمود في بيئة تنافسية متغيرة. فالمؤسسة التي لا تستثمر تفقد قدرتها على البقاء والنمو.
- دور الاستثمار في رفع مستوى المعيشة:يُشكل الاستثمار عاملًا أساسيًا في الارتقاء بالمستوى المعيشي، كما أظهرت التجارب الناجحة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، حيث أدى ارتفاع حجم الاستثمارات إلى خلق فرص عمل وزيادة الدخل القومي.
- الاستثمار كشرط لتحقيق التنمية:يمثل الاستثمار قاعدة انطلاق أساسية لعملية التنمية، حيث يؤدي النقص في رأس المال إلى تعطيل النمو، بينما تواكب زيادة الاستثمارات استغلالًا أفضل للطاقات والإمكانيات المتاحة، ما يسهم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تراكم رأس المال الثابت

انطلاقًا من أهمية الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية، يبرز مفهوم رأس المال الثابت كأحد أهم مكونات الاستثمار الحقيقي. وسنتناول في هذا المطلب الجوانب المختلفة لرأس المال الثابت من حيث تعريفه، أنواعه، نماذجه، أهميته الاقتصادية وطرق تقديره بهدف إبراز دوره الحيوي في دعم النمو الاقتصادي.

أولا:مفهوم تكوين رأس المال الثابت

يُقصد بتكوين رأس المال الثابت جميع الاستثمارات التي تُوجَّه نحو اقتناء الأصول التي تُسهم في توسيع القدرات الإنتاجية للمجتمع، أو المحافظة عليها وتجديدها. وتُعد هذه الأصول إنتاجية ومعمرة بطبيعتها . ويتجلى هذا

التكوين في النفقات المخصصة لاقتناء السلع الرأسمالية الجديدة، بالإضافة إلى ما يُنفق على التجديدات والتحسينات والإضافات التي تُجرى على الأصول الرأسمالية القائمة، فضلاً عن قيمة الأعمال الإنشائية غير المكتملة .

ويُعرّف البنك الدولي الاستثمار المحلي بأنه "إجمالي تكوين رأس المال الثابت"، ويشمل إجمالي النفقات الموجهة نحو زيادة الأصول الثابتة في الاقتصاد، مضافًا إليه صافي التغيرات في مستويات المخزون.

ويتضمن تكوين رأس المال اتخاذ قرارين رئيسيين: الأول يتعلق بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال، بينما يركّز الثاني على معدل تدفقات الاستثمار. كما تتباين طرق التفكير في هذا السياق بين مقاربة ترى الاستثمار كوسيلة لتحقيق التوازن، وأخرى تركز على سلوك أصحاب رأس المال.

وفي الحسابات القومية، يُعرّف إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأنه اقتناء الأصول الثابتة المنتجة، سواء كانت مادية أو غير مادية، وهي ناتجة عن عمليات إنتاجية وتُستخدم بشكل متكرر أو مستمر في عمليات الإنتاج لفترة تزيد عن عام. ويشمل هذا الاستثمار المحلي إنشاء البنى التحتية مثل الأسوار، القنوات، الطرق، السكك الحديدية، وشراء المعدات والآلات والمركبات، بالإضافة إلى تشييد المباني المدرسية والمستشفيات والمكاتب والمنشآت الصناعية والتجارية، إلى جانب النفقات على البرمجيات والبحث والتطوير وغيرها.

ثانيًا:أنواع إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يُصنّف إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى نوعين رئيسيين بحسب الجهة المنفذة، وهما: (قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي ، 2022)

1. **إجمالي تكوين رأس المال الثابت العام:** يتمثل في الإنفاق الحكومي الموجّه نحو اقتناء الأصول الرأسمالية أو تطوير القائم منها، بهدف رفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد الوطني. وتبرز أهمية هذا النوع من الاستثمار خاصة في الدول النامية، حيث تكون الدولة المساهم الرئيس في النشاط الاقتصادي، وتتحمل مسؤولية تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، نتيجة سيطرتها على موارد الإنتاج الأساسية وحاجة القطاعات المختلفة إلى رؤوس أموال ضخمة لا يمكن للقطاع الخاص توفيرها بمفرده.
2. **إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص:** يشير إلى الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد أو الشركات بغرض تكوين أو توسيع الأصول الإنتاجية، والتي غالبًا ما تأخذ شكل مشاريع استثمارية ذات طابع ربحي سريع وفترة زمنية قصيرة. وتُعد هذه الاستثمارات بمثابة إضافة مباشرة للطاقة الإنتاجية القائمة، وتُنفذها وحدات تنظيمية خاصة، سواء كانت محلية أو أجنبية أو ذات طابع مشترك، وتُعرف عمومًا بالمشاريع الاستثمارية الخاصة.

المطلب الثالث: النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت ، أهميته و طرق قياسه

أولا : نظرة عامة على النماذج الرئيسية لمحددات تكوين رأس المال الثابت

تتعدد النماذج النظرية التي سعت إلى تفسير محددات تكوين رأس المال الثابت، ومن أبرزها خمسة نماذج رئيسية و هي :

- **نموذج المعجل المعمم :**يفترض هذا النموذج أن الرصيد الأمثل لرأس المال هو مضاعف ثابت من الناتج، وأن تكاليف تعديل رأس المال الفعلي لتتوافق مع هذا المستوى الأمثل مرتفعة. كما يعتمد إحلال رأس المال

الجديد محل المتقادم على كل من المستوى الحالي والسابق للناتج. ويُشتق النموذج كما يلي: (تيارت، الصفحات 157-158)

$$= \beta_0 + \sum_{t=0}^{n} \beta_t \, X_{t-1} + \lambda K_{t-1} + e_t I_t$$

حيث:

I_t :إجمالي الإنفاق الاستثماري الحقيقي .

β_0 :صافي الاستثمار الحقيقي.

X_{t-1} :الناتج في الفترة السابقة.

λ : $_{kt-1}$الاستثمار الجديد .

- **نموذج التدفقات النقدية :**هو تطوير للنموذج السابق بإضافة متغير جديد يمثل التغير في التدفقات النقدية الحقيقية خلال فترة واحدة. وتُحتسب التدفقات النقدية الحقيقية بقسمة التدفقات النقدية الاسمية على مؤشر مناسب للأسعار، وتشمل القيمة الاسمية مكونات مثل: الإهلاك، الأرباح بعد الضرائب، والتغير في المخزون الناتج عن تغير الأسعار فقط. (تيارت، الصفحات 157-158)
- **نموذج النيوكلاسيك :**انتقد هذا النموذج قصور النماذج السابقة لعدم تضمينها لأسعار المنتجات النهائية ومدخلات الإنتاج. وينطلق من فرضية أن المنشأة تسعى لتعظيم أرباحها من خلال مراعاة تلك الأسعار، حيث يُمثل الاستثمار كدالة في نسبة سعر المنتج النهائي إلى تكلفة رأس المال: (تيارت، الصفحات 157-158)

$$\beta_0 + \sum_{t=0}^{n} \beta_t \, a \left(\frac{PX}{C}\right)_{t-1} + \mathrm{d}K_{t-1} + e_t I_t$$

حيث :

P سعر المنتج النهائي؛

A حصة رأس المال في الناتج ؛

وC تكلفة رأس المال التي تُحسب بطرح معدل التضخم من مجموع سعر الفائدة الاسمي طويل الأجل ومعدل الإهلاك.

- **نموذج النيوكلاسيك المعدل :**ينطلق هذا النموذج من فرضية أن نسبة رأس المال إلى العمل تتغير باستمرار وفقًا للتغيرات في نسبة سعر المنتج النهائي إلى تكلفة رأس المال، إلا أن التعديل المقترح للنموذج يؤكد على أهمية تثبيت هذه النسبة لضمان استقرار العلاقة بين المتغيرات قبل وبعد تشغيل رأس المال. (تيارت، الصفحات 157-158)
- **نموذج تقييم الأوراق المالية :**يركّز هذا النموذج على سلوك ملاك المنشأة باعتبارهم يسعون لتعظيم قيمة ممتلكاتهم في حقوق الملكية. ويُفترض أنهم يصدرون أدوات مالية جديدة ويستخدمون حصيلتها في شراء سلع رأسمالية إضافية، بشرط أن تكون القيمة السوقية لأدوات حقوق الملكية أعلى من تكلفة إحلال تلك السلع.

وبالتالي، فإن المتغير الحاسم في الطلب على الاستثمار هو النسبة بين القيمة السوقية للأدوات المالية وتكلفة إحلال السلع الرأسمالية. (تيارت، الصفحات 157-158)

ثانيا :أهمية تكوين رأس المال الثابت

تختلف أهمية المؤشرات الاقتصادية تبعًا لتأثيرها في مساري النمو والتنمية الاقتصادية، ويُعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت من بين المؤشرات ذات الأثر البارز، نظرًا لدوره الحيوي في تحفيز التنمية. فهو يساهم في تحديد مستوى ومعدل نمو الدخل القومي، كما يتميز بخصائص تميّزه عن عوامل الإنتاج الأخرى، أبرزها المرونة الكبيرة في التوسع من خلال إطلاق واستمرار مشاريع الاستثمار والادخار. وكلما ارتفع حجم رأس المال الثابت، انعكس ذلك إيجابيًا على إنتاجية بقية عناصر الإنتاج، كالأرض واليد العاملة، مما يجعله عاملًا أساسيًا في رفع الكفاءة الإنتاجية العامة وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي. (Narkse, 1962, p. 2)

ثالثا: طرق تقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت

تشير دراسة NARKSE إلى وجود منهجين رئيسيين يُعتمد عليهما في تقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وهما: (محمد ز.، 2015، صفحة 215)

1. **طريقة الإنتاج (أو التدفق السلعي)؛**
2. **طريقة الإنفاق.**

تُعرّف طريقة الإنفاق بأنها احتساب الإنفاق الفعلي من قبل المنفقين النهائيين على اقتناء السلع الرأسمالية، وتشمل هذه التقديرات كلاً من الهوامش التجارية والرسوم الجمركية.

أما من حيث مصادر البيانات المعتمدة في تطبيق هذه الطريقة، فتشمل:

- قوانين الموازنة العامة (الجارية والاستثمارية)؛
- الحسابات الختامية لشركات القطاعين العام والخاص؛
- نتائج الإحصاءات الإنشائية والصناعية للقطاع الخاص؛
- المشاريع الاستثمارية وبرامج تنمية الأقاليم وغيرها من الوثائق الرسمية.

المبحث الثالث : مدخل إلى النظم المالية و التطور المالي

سنتناول في هذا المبحث دراسة النظام المالي من خلال تحليل مفهومه، وحداته الأساسية وهيكله الذي يشمل المؤسسات، الأسواق والأدوات المالية. كما سيتم ابراز الوظائف الرئيسية التي يقوم بها النظام المالي لضمان استقرار الاقتصاد وتوجيه الموارد المالية بشكل فعال. و سنتطرق أيضا إلى دراسة مفهوم التطور المالي من خلال تحليل تعريفاته من منظور مختلف، مع التركيز على استعراض العوامل والمحددات التي تسهم في تحقيق هذا التطور، بالإضافة إلى تناول المؤشرات الأساسية التي تقيس فعالية النظام المالي و التي تشمل الشمول ، العمق ، الكفاءة والاستقرار المالي.

المطلب الأول : ماهية النظام المالي ،وحداته ، هيكله ووظائفه

أولا : تعريف النظام المالي

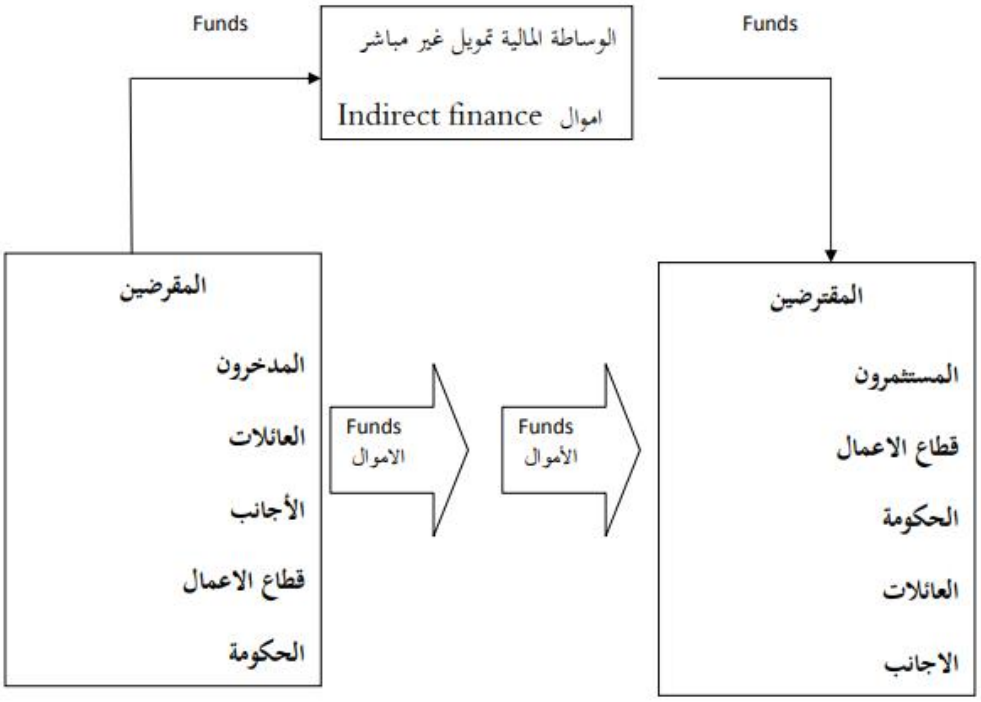
يُعد النظام المالي حجر الأساس في بنية الاقتصاد الحديث، إذ يتولى تنظيم تدفقات الأموال بين الأفراد، المؤسسات، والحكومات عبر شبكة مترابطة من الأسواق، المؤسسات، والأدوات المالية. وتتمثل وظيفته الجوهرية في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، تمويل الاستثمار وضمان الاستقرار الاقتصادي.

وفيما يلي نستعرض مجموعة من التعاريف التي توضح مفهوم النظام المالي من زوايا مختلفة:

- يتكون النظام المالي من الترتيبات التي تُستخدم لإنشاء وتبادل الحقوق النقدية، أي الحق في استلام النقود أو أي أصول أخرى. (الرحمان، 2009، صفحة 21)
- عرفه عبد الغفار حنفي قائلاً: "النظام المالي هو أحد المكونات الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث يزود المجتمع بخدمات أساسية لا يستطيع الاقتصاد في الوقت الحاضر أن يعمل دونها. يتكون النظام المالي من الأسواق المالية، المؤسسات المالية، الشركات، العائلات، رجال الأعمال، والحكومة التي تشكل هذا النظام وتضبط عملياته." (امنة، 2015-2016، صفحة 13)
- مجموع المؤسسات والأطراف التي تمكن بعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز (التي تنفق أكثر مما تملك) خلال فترة زمنية محددة من الحصول على التمويل، وفي نفس الوقت تتيح للوحدات ذات الفائض توظيف هذه الفوائض المالية.(Robert Ferrondier, 1997, p. 9)
- يعرف النظام المالي على أنه مجموعة من العناصر التي تعمل معًا لأداء وظائف متعددة، أبرزها نقل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز. (محمد خ.، 2019-2020)

يوضح الشكل التالي طريقة تدفق الموارد داخل النظام المالي:

الشكل (06) تدفق الموارد داخل النظام



المالي

المصدر: (محمد خ.، 2019–2020)

ثانيا: وحدات النظام المالي

وحدات النظام المالي تمثل الأطراف المختلفة التي تساهم في تنظيم وتوجيه التدفقات المالية داخل الاقتصاد تتمثل هذه الوحدات فيما يلي: (الدين، 2015-2016، الصفحات 21-22)

1. **العائلات :** ُعدّ الأسر وحدات اقتصادية رئيسية، وتتمثل مهمتها الأساسية في استهلاك السلع والخدمات. كما تساهم هذه الوحدات الاستهلاكية في تكوين الادخار، حيث تنفق جزءًا من دخلها على شراء المنتجات والخدمات وغالبًا ما تلجأ الأسر إلى الاقتراض من أجل تمويل بعض احتياجاتها مثل اقتناء السيارات أو الأثاث أو السكن، وتُصنف الأسر بحسب مكان الإقامة إلى أسر مقيمة داخل الوطن وأخرى غير مقيمة كالسياح، كما يمكن تصنيفها وفق النشاط المهني إلى موظفين، أصحاب مهن حرة، عسكريين، عاطلين عن العمل أو عمال في قطاعات مختلفة.

تحصل هذه الأسر على دخلها من الأجور أو المرتبات نظير الجهد أو العمل الذي تقدمه للمؤسسات والشركات والإدارات، وتقوم بإنفاق هذا الدخل في تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات.

2. **قطاع الأعمال :** يضم قطاع الأعمال وحدات منظمة تُعرف بالوحدات الإنتاجية، وهي تعتمد على عناصر مختلفة مثل رأس المال، المعدات والموارد البشرية، وتتمثل وظيفتها الأساسية في إنتاج السلع وتقديم

الخدمات. وتعتبر هذه المؤسسات أيضًا من مصادر الادخار في الاقتصاد حيث تختلف طبيعة المؤسسات حسب نوع النشاط الذي تقوم به فمنها ما هو صناعي أو تجاري أو فلاحي أو خدمي. تحتاج هذه الوحدات إلى تمويل لتغطية استثماراتها، وتربطها علاقات متبادلة مع باقي الفاعلين الاقتصاديين.

فهي تقدم منتجات وخدمات للأسر مقابل عوائد مالية، وتوفر فرص عمل تدفع مقابلها أجورًا. كما تساهم المؤسسات بدفع الضرائب والاشتراكات الاجتماعية للدولة، في حين تقدم هذه الأخيرة خدمات إدارية متنوعة لها. إضافة إلى ذلك، تقوم هذه الوحدات بتصدير منتجاتها وخدماتها إلى الأسواق الخارجية.

3. **القطاع الأجنبي:** تعتمد كل دولة على الاستيراد لتلبية احتياجاتها، كما أن الأسواق العالمية بدورها تحتاج إلى الدول لتصدير الفائض من إنتاجها. من هذا المنطلق تنشأ علاقات اقتصادية متبادلة بين الفاعلين المحليين ونظرائهم الأجانب، ويتجلى دور هذا القطاع بشكل واضح من خلال ميزان المدفوعات؛ ففي حال وجود عجز يتدخل كمموّل في السوق المالية عبر شراء الأصول المالية، أما إذا تحقق فائض فيقوم ببيع تلك الأصول للشركات المحلية أو يستثمر الفائض في الأسواق المالية الخارجية.

انطلاقًا من ذلك، يُسهم كل قطاع بدور أساسي في المنظومة المالية بحسب ما يحققه من فائض أو عجز، ووفقًا لما أوضحه الاقتصاديان John Gurley و Edward Shaw فإن دور القطاعات الاقتصادية في النظام المالي يُقاس من خلال ميزانية كل وحدة اقتصادية، ويتم ذلك باستخدام العلاقة التالية :(ابتسام، 2008-2009)

$$R - E = \Delta FA - \Delta D$$

حيث:

- R : الإيراد من الدخل الجاري
- E : الإنفاق من الدخل الجاري
- ΔFA : التغير في الأصول المالية
- ΔD : التغير في الخصوم

عندما يفوق الإنفاق العام الإيرادات العامة $(E > R)$ فإن العجز الناتج يمكن تمويله إما من خلال تقليص الأصول المالية (ΔFA) مثل السحب من المدخرات المصرفية أو عن طريق زيادة الاقتراض أو بيع الأسهم، أما إذا كانت الإيرادات العامة أكبر من الإنفاق $(R > E)$ فإن الفائض يُستخدم إما لزيادة الأصول المالية أو لسداد الديون.

4. **الحكومة:** تلعب الحكومة دورًا محوريًا في النشاط الاقتصادي لأي دولة، إذ لا يقتصر دورها على السعي لتحقيق الأرباح بل تُعد فاعلًا رئيسيًا في المنظومة المالية عبر عمليات الإقراض والاقتراض، ويُبنى هذا الدور على إعداد الميزانية العامة حيث تقوم الدولة بالادخار عندما تسجل فائضًا ماليًا وتستثمره في أصول مالية مثل الأسهم والسندات، أما في حال حدوث عجز فإنها تتجه إلى الاقتراض سواء من خلال إصدار سندات وأسهم أو باللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. (الدين، 2015-2016، الصفحات 21-22)

ثالثا: هيكل النظام المالي

يمثل النظام المالي جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي في أي دولة، ويتكون من ثلاثة مكونات رئيسية: المؤسسات المالية، الأسواق المالية والأدوات المالية لكل مكون من هذه المكونات دور مهم في تسهيل حركة الموارد بين الوحدات الاقتصادية المختلفة.

أ- المؤسسات المالية:

بحسب ما ورد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن القطاع المالي يشغل موقعًا بارزًا ضمن القطاعات الأخرى للاقتصاد، ويتكون من مجموعة مؤسسات تختلف من حيث الأهداف والمهام ويتم تصنيفها في قطاعات تضم وحدات تشترك في خصائص متماثلة. (دليل الاحصائيات النقدية و المالية ، 2000)

فباعتبار المؤسسات المالية حلقة وصل بين من يعرضون الأموال ومن يطلبونها، يمكن تعريفها بأنها كيانات تنشط في:

- استقبال مختلف أنواع الودائع والمدخرات؛
- امتلاك الأصول المالية، مثل القروض والأوراق المالية؛
- أداء وظائف السلطة النقدية؛
- الاستثمار في أدوات مالية متنوعة؛
- تقديم باقة من الخدمات المالية، كالتأمين؛
- العمل ضمن أسواق منظمة أو غير منظمة.

وفيما يتعلق بتصنيفها فقد تمت مراجعته سنة 2000 في دليل الإحصاءات ليعكس التحولات التي شهدتها المؤسسات، الأسواق والأدوات المالية، حيث تم تقسيم قطاع المؤسسات المالية إلى وسطاء ماليين ومؤسسات مالية مساعدة. (لحمر، 2004-2005، الصفحات 7-8)

وتُعرف الوساطة المالية بأنها: "نشاط إنتاجي تتولى من خلاله الوحدات المؤسسة جمع الأموال عن طريق تحمل التزامات على عاتقها، بغرض تحويل هذه الأموال إلى وحدات مؤسسة أخرى عبر امتلاكها لأصول مالية". (دليل الاحصائيات النقدية و المالية ، 2000) .ويقوم الوسيط المالي بعملية الوساطة بين العارضين للأموال والباحثين عنها، ويتميّز هذا الوسيط بالخصائص التالية: (مطاط، 1996-1997، الصفحات 7-8)

- يُمكن للوسيط المالي إبرام التزامات باسمه الخاص.
- كما أنه قادر على توفير ضمانات، وخدمات متخصصة، وأدوات مالية معينة، أو تقديم أي نوع من المساعدة التي تساهم في تسهيل عمليات الإقراض والاقتراض.
- لا يقتصر دوره على كونه وسيطًا ينقل الأموال فحسب، بل يمكنه أيضًا تغيير طبيعة هذه الأموال بما يساهم في تيسير عمليات التمويل.
- كما يمكنه تحمّل المخاطر المالية، إضافة إلى إمكانية تعديل هذه المخاطر بحسب الحاجة.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية المساعدة، فقد صنفها دليل الإحصاءات إلى: مؤسسات الإيداع والتي تشمل(البنك المركزي ،

مؤسسات الإيداع الأخرى) و المؤسسات المالية الأخرى، وتشمل(شركات التأمين وصناديق التقاعد ،الوسطاء الماليون الآخرون باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد و مؤسسات مالية أخرى)

ب- أسواق رؤوس الأموال:

تعد سوق رأس المال المصدر الرئيسي لتمويل الشركات بمختلف أنواعها، لذا يُستخدم تعبير رؤوس الأموال " للإشارة إلى جميع الكيانات التي تساهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مرحلة أو أكثر من مراحل الوساطة بين المقرضين والمقترضين. وبهذا، تُعد البنوك على اختلافها، شركات التأمين، مؤسسات الادخار، والسوق المالية نفسها جزءًا من سوق رؤوس الأموال.

ويتم انتقال الأموال من الجهات المقرضة إلى الجهات المقترضة من خلال سوق رأس المال، وفق سياسات محددة و أدوات مالية معينة.

تتضمن سوق رؤوس الأموال عدة أنواع من الأسواق، تختلف تصنيفاتها تبعًا لمجموعة من المعايير، منها معيار نوع الأداة المالية، حيث يتم التمييز بين سوق أدوات الدين كالسندات، وسوق أدوات الملكية مثل الأسهم. كما يُعتمد أيضًا معيار أجل الاستحقاق، الذي يفرق بين السوق النقدي والسوق المالي وتستطيع المؤسسات أن تلجأ إلى التمويل من أكثر من سوق في الوقت ذاته.ومع التطورات الاقتصادية وعولمة الأسواق المالية، مع تنوع الأدوات المالية الحديثة والأساليب المستخدمة، أصبح من الصعب رسم حدود دقيقة بين السوق المالي والسوق النقدي أو بين السوق المحلي والسوق الخارجي. لذا يُعد معيار أجل الاستحقاق أكثر وضوحًا في التفريق بين السوقين حيث يُعنى السوق النقدي بالمعاملات قصيرة الأجل في حين يركّز السوق المالي على التدفقات متوسطة وطويلة الأجل ،ولكل منهما مؤسساته الخاصة التي تعتمد سياسات وأدوات تتناسب مع طبيعة عمله.

وتنقسم السوق المالية بدورها إلى سوقين فرعيين: السوق الأول يتم فيه التداول عبر الأوراق المالية ويُعرف بسوق الأوراق المالية، بينما الثاني يُعنى بمنح القروض طويلة الأجل. (سويلم، 1993، صفحة 15)

6- الأدوات المالية

وفقًا لدليل الإحصاءات النقدية والبنكية لصندوق النقد الدولي (1984) تم تصنيف الأدوات المالية استنادًا إلى الخصائص الاقتصادية التي تعتمد على معيار السيولة (أي القدرة على تحويل الأداة إلى نقود دون تحمل تكلفة)، حيث يعتبر مفهوم السيولة مقياسًا مهمًا في رسم السياسات النقدية. وبذلك، قام الدليل بتقسيم الأدوات المالية وفقًا لدرجة سيولتها بدءًا من الأدوات عالية السيولة وصولًا إلى الأدوات التي تفتقر للسيولة وفيما يلي تصنيف هذه الأدوات:

<u>الأدوات المالية شديدة السيولة:</u> تتضمن وسائل الدفع التي يمكن للجمهور استخدامها بسهولة ودون تكلفة أو إجراءات معقدة. تشمل العملة الورقية والمعدنية والحسابات الجارية في البنوك التجارية، وتُعرف في العديد من البلدان بالمجمع النقدي M1.

الأدوات المالية شبه السائلة: هذه الأدوات تمثل السيولة من الدرجة الثانية، وتعد البدائل الأقرب إلى وسائل الدفع السائلة. تشمل الودائع لدى البنوك (باستثناء الودائع الجارية) وودائع صناديق الادخار، بالإضافة إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل. وعند إضافة المجمع الأول يتم الحصول على المجمع النقدي M2.

الأدوات ذات السيولة غير المؤكدة: تُعرف بأنها السيولة من الدرجة الثالثة وتشمل الأدوات التي يصعب تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى ويتطلب تحويلها تكاليف وتحمل درجة أكبر من المخاطر مثل الأسهم والسندات. وعند إضافة المجمع الثاني يتم تكوين المجمع M3.

الأدوات المالية عديمة السيولة: تتضمن الأدوات التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى مثل القروض. بشكل عام، يرتبط عدد المجاميع النقدية بدرجة تطور الصناعة البنكية والمنتجات المالية من دولة إلى أخرى.

رابعا :وظائف النظام المالي:

بحسب ما ذكره Palat J.P (2002) فإن النظام المالي يُعد إطارًا تنظيميًا تلتقي فيه الجهات الباحثة عن التمويل مع الجهات التي تمتلك فوائض مالية، ويتم فيه تداول الأدوات المالية المختلفة. هذا الإطار يسهل الربط بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، بحيث يتيح للمستثمرين الوصول إلى الموارد ويمنح أصحاب المدخرات فرصًا لتوظيف أموالهم.

في حال غياب هذا النظام ستكون العملية التمويلية معقدة ومكلفة؛ إذ سيضطر كل طرف للبحث بشكل فردي عن الطرف المقابل، مما يستلزم وقتًا وجهدًا ومصاريف عالية للحصول على المعلومات واتخاذ قرارات التمويل. هذه التعقيدات كانت الدافع الأساسي وراء تطور الأسواق المالية وظهور مؤسسات الوساطة.

يؤدي النظام المالي وظائف رئيسية، أبرزها تقليل تكلفة المعلومات وتسهيل المعاملات، كما يساهم في دعم النمو الاقتصادي عبر تحسين تخصيص الموارد، زيادة الاستثمار ورفع إنتاجية الاقتصاد. وتكمن أهميته في قدرته على توزيع رؤوس الأموال بكفاءة عبر الزمن والمناطق الجغرافية، وفي ظل بيئات اقتصادية متقلبة.

وقد قام (Levine، 2005) بتقسيم هذه الوظائف إلى خمسة أدوار رئيسية و هي:

- ✓ تسهيل الصفقات المالية وتخفيض تكاليفها: إن التغطية ضد المخاطر، تنويع محفظة الأصول وتبادل المخاطر (حيث يكون الاستثمار في المدى الطويل أكثر إنتاجية وأقل مخاطرة) هي من الوظائف المهمة وفقًا ل (Levine، 2005)، فإن الوساطة المالية تقوم من خلال هذه الوظيفة بإشباع الحاجات المختلفة للأعوان الاقتصاديين، فمن جهة تفضل العائلات الحصول على أصول سائلة، ومن جهة أخرى تسعى المؤسسات إلى الاستثمار في أصول غير سائلة طويلة الأجل. وبذلك، تعمل مؤسسات الوساطة المالية على التوفيق بين هذين الاختيارين مقدمة مزيجًا مثاليًا من الاستثمارات السائلة وغير السائلة.

في حين أكد (Smith، 1991) أن الوساطة المالية تعمل على تحسين إنتاجية رأس المال وتشجيع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توجيه الادخار نحو الأصول الأقل سيولة وتقليل التسييل المبكر للاستثمارات المنتجة. (Smith، 1991)

- ✓ جمع المعلومات حول المشاريع الاستثمارية وتفضيل التخصيص الأمثل للموارد: لاتخاذ أي قرار استثماري يتعين على المدخرين تحمل تكاليف مالية كبيرة لتقييم المشاريع المختلفة والشروط المتاحة في السوق. ومع ذلك، قد لا يتمكن بعضهم من جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من المشاريع. وفقًا (Diamond، 1984)، فإن الوساطة المالية قادرة على تقليل تكلفة جمع ومعالجة المعلومات، وذلك بفضل العلاقات طويلة المدى التي تربطها بالمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، يمكنها الاستعانة بالخبراء في مجال التحليل المالي، وهو ما لا يستطيع المدخر العادي القيام به نظرًا لإمكانياته المحدودة. (مير، 2020، الصفحات 314-315)
- ✓ تخفيض الصراعات، ومراقبة المقاولين والمؤسسات: تلعب الوساطة المالية دورًا محوريًا في مراقبة أداء مديري المؤسسات الممولة، والذين يميلون في كثير من الأحيان إلى تقديم مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الدائنين وحملة الأسهم. يتمتع هؤلاء المديرون بالقدرة على إخفاء المعلومات المتعلقة بالأداء الحقي للمشاريع مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال ، وفي هذا الصدد قدم (Diamond، 1984)نموذجًا أبرز من خلاله أن كل وسيط مالي يعتبر بمثابة مراقبًا فعالًا.
- ✓ تعبئة الادخار المحلي: عملية تجميع المدخرات تُعتبر واحدة من أهم الوظائف التي يقوم بها الوسطاء الماليون فخدمات الوساطة المالية هي في جوهرها عملية جمع الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي وتمكين الوحدات ذات العجز من استخدامها. هذه المهمة التي يؤديها الوسطاء الماليون هي ما يميز المؤسسات التي تقدم خدمات الوساطة المالية عن غيرها من المؤسسات.

من الناحية التاريخية، يرى (walter, 1873)أن بريطانيا استفادت بشكل كبير من نظامها المالي مما ساعدها على تحقيق نمو اقتصادي أكبر مقارنة بغيرها من الدول، وذلك من خلال تجميع المدخرات لتمويل المشروعات والابتكارات الحديثة. وبحسب (Peter، 1995، الصفحات 81-128)، فإن عدم وجود التمويلات المتنوعة التي يوفرها المدخرون يمكن أن يؤثر سلبًا على العديد من عمليات الإنتاج، مما يؤدي إلى اقتصادات غير فعالة.

- ✓ تسهيل المبادلات للسلع والخدمات: تعمل الترتيبات المالية على تعزيز التخصيص الفعال للموارد، دعم الابتكار التكنولوجي، وتحفيز النمو الاقتصادي. يتطلب التخصيص الأمثل للموارد إجراء عدد كبير من المعاملات المالية، والتي غالبًا ما تكون مكلفة ومع وجود الترتيبات المالية تنخفض هذه التكاليف، مما يسهل تخصيص الموارد المالية للقطاع الإنتاجي، ويُسهم في تحقيق أرباح الإنتاج. (Levine، 2005)

المطلب الثاني: مفهوم التطور المالي و محدداته

○ مفهوم التطور المالي

يعرف Ross Levine (2004) التطور المالي على أنه تحسين كفاءة الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي بهدف تقليص التشوهات السوقية و يتم ذلك من خلال تقليص تكاليف المعاملات وتقليل مخاطر المعلومات عبر تجميعها وتوزيعها في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني. وهذا يؤدي إلى آثار إيجابية على قرارات الادخار والاستثمار، وبالتالي على النمو الاقتصادي. هذا التعريف مستلهم من أعمال *A.*

*Demirgüç*و *R. (1997)*، بالإضافة إلى النهج الوظيفي للنظام المالي الذي اعتمده *Ross Levine* (2008)، والذي يركز على الدور الوظيفي للتطور المالي. (غزالة، 2015، صفحة 129)

- حسب *An* و *McKibbin* (2005)، يُعتبر النظام المالي متطورًا إذا تمكن من جمع المدخرات الخاصة وتوزيع الموارد بشكل فعال. كما يسهم في تعزيز السيولة، تنويع المخاطر، وتقليص تكاليف المعاملات والمعلومات. إضافة إلى ذلك، يتيح النظام المالي جمع الأموال عبر مدخرات الأسر والأرباح غير الموزعة للشركات، مما يوفر بدائل تمويلية للمشروعات والاقتصاد بشكل عام . (محمد خ.، 2019-2020، صفحة 27)
- عرف *Tchakounté*(2008) التطور المالي بأنه زيادة نسبة الوصول إلى الخدمات المالية التي تستهدف الاستثمارات المنتجة لصالح الأفراد أو الجماعات المحرومة، ويتم ذلك من خلال تحسين آليات جمع المدخرات الخاصة وتخصيص الائتمان مع التركيز على تقليص التكاليف المرتبطة بعدم تماثل المعلومات (محمد أ.، 2019، صفحة 311)

و بالتالي ؛ يمكن تعريف التطور المالي على أنه عملية تحسين كفاءة النظام المالي في اقتصاده الوطني، بحيث يتمكن من توفير خدمات مالية مبتكرة وفعّالة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات الاقتصادية. يتضمن هذا التطور تعزيز قدرة النظام المالي على جمع المدخرات الخاصة وتخصيصها بشكل مناسب في الاستثمارات المنتجة. كما يهدف إلى تقليل التكاليف المرتبطة بعدم تماثل المعلومات، مما يساهم في تحسين تخصيص الموارد وتقليل المخاطر المرتبطة بالتعاملات المالية.

يعزز التطور المالي من قدرة الاقتصاد على تحفيز النمو من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات المالية خاصةً للأفراد والمجموعات المحرومة، وبالتالي يعزز الشمول المالي ويسهم في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

- **محددات التطور المالي**

أولا: المؤسسات كمحددات للتطور المالي

لقد كان البحث في دور المؤسسات في عملية التطور المالي موضوعًا واسعًا، خاصة فيما يتعلق بدراسة تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على أداء الأسواق المالية. وقد تم التأكيد على أن وجود نظام قانوني وتنظيمي قوي، يتضمن حماية حقوق الملكية، ضمان تنفيذ العقود، وإتباع أساليب محاسبية سليمة يعد أمرًا أساسيًا لتحقيق التقدم المالي. إن هذه العناصر تعتبر ضرورية لتعزيز الاستقرار والثقة في النظام المالي، مما يسهم في تحسين فعالية الأسواق المالية ويشجع على جذب الاستثمارات .(Huang, 2011, p. 3)

و تصنف المؤسسات بناءً على مهامها إلى أربع: (قدور، 2007-2008)

- المؤسسات القانونية :تُعد هذه المؤسسات المسؤول الأول عن تأسيس النظام القانوني ووضع القوانين التي تحدد وتضمن حقوق الأفراد مع التركيز بشكل خاص على حماية حقوق الملكية. كما تساهم في ضمان تطبيق القواعد القانونية بشكل عادل وفعال.

- المؤسسات الاقتصادية :هذه المؤسسات مسؤولة عن وضع القواعد التي تنظم أنشطة الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات. تشمل مهامها أيضًا تنظيم الأسواق المالية والمساهمة في تحديد السياسات الاقتصادية التي تؤثر على النمو والاستقرار.
- المؤسسات السياسية :تختص هذه المؤسسات بتحديد القواعد الانتخابية وتنظيم الأنظمة السياسية التي تؤثر على سير العمليات الديمقراطية، مما يعزز من الاستقرار السياسي ويضمن مشاركة فاعلة للمواطنين في العملية السياسية.
- الهيئات الاجتماعية :تعمل هذه الهيئات على وضع وتنفيذ القواعد التي تنظم مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والأمن، بما يساهم في تعزيز رفاهية المجتمع وضمان حقوق الأفراد في هذه المجالات الأساسية.

تتفاعل المؤسسات القانونية والاقتصادية بشكل مترابط لتوجيه النشاط المالي في الدولة، حيث تضمن المؤسسات القانونية تطبيق القوانين بشكل فعال، بينما توفر المؤسسات الاقتصادية البيئة التنظيمية والإشرافية اللازمة لتسهيل العمليات المالية والمصرفية. هذا التعاون بين المؤسسات يعزز من كفاءة النظام المالي ويؤدي إلى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي في البلاد.

1. نظرية المقدرات الأولية

تُعدّ نظرية المقدرات الأولية من أبرز الإسهامات التي قدمها Acemoglu، Johnson و Robinson (2001) في تفسير التفاوت المؤسسي والاقتصادي بين الدول. تنطلق هذه النظرية من فرضية أن الظروف الطبيعية والتاريخية التي واجهها المستعمرون الأوروبيون مثل المناخ، البيئة الصحية ومدى توفر الموارد لعبت دورًا حاسمًا في تحديد شكل المؤسسات التي أقاموها في المستعمرات.

ففي المناطق التي اتسمت بظروف ملائمة للاستيطان مثل انخفاض معدلات الوفيات ووجود بيئة قابلة للعيش، فضّل المستوطنون تأسيس مؤسسات مستقرة تضمن حماية حقوق الملكية وتقلل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد ساهم هذا النوع من المؤسسات في خلق بيئة مشجعة على الاستثمار والتطور المالي من أمثلة ذلك: الولايات المتحدة وأستراليا.

أما في المناطق ذات المخاطر الصحية العالية أو المناخ القاسي، فقد اتّبع المستعمرون استراتيجية مختلفة ترتكز على استغلال الموارد بسرعة دون بناء مؤسسات قوية. في هذه الحالات، أُنشئت هياكل سلطوية تركز السلطة بيد نخبة محدودة، كما هو الحال في العديد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتؤكد النظرية أن هذه الفوارق المؤسسية ظلت قائمة حتى بعد الاستقلال، مما أدى إلى استمرار تأثيرها على مستويات التنمية المالية. وبيّنت دراسات لاحقة، مثل تلك التي أجراها Beck ، Demirgüç-Kuntو Levine (2003)أن الدول ذات المؤسسات الوراثية الشاملة تمتلك أنظمة مالية أكثر تطورًا مقارنة بتلك التي ورثت مؤسسات استغلالية.

2. الإشراف والتنظيم المصرفي

لطالما شكل كل من الرقابة والتنظيم المصرفي محورًا رئيسيًا في الأدبيات الاقتصادية، نظرًا لأهميتهما في الحد من احتمالية وقوع الأزمات البنكية ومع إصدار قاعدة البيانات العالمية التي أعدها Barth، Caprio و Levine (2001)حول أنماط الإشراف والتنظيم البنكي عبر مختلف الدول، اتسع نطاق البحث العلمي ليركز بشكل أعمق على العلاقة بين هيكلة الإشراف المصرفي ومستوى التطور المالي. وفي هذا السياق يمكن التطرق إلى مجموعة من العناصر الأساسية التي تعكس هذا الارتباط. (بخوش، 2021-2022، الصفحات 31-32)

2.1. استقلالية وطبيعة الجهة التنظيمية

يتطلب تأطير النظام المالي وجود هيئة تنظيمية، والتي قد تكون خاضعة للدولة أو تعمل باستقلال عنها، ولكل من النموذجين مزايا وتحديات. فبسبب اختلالات الأسواق المالية، يصبح وجود جهة تنظيمية أمرًا ضروريًا لتصحيح أوجه القصور، غير أن التنظيم العمومي قد لا يكون دائمًا كافيًا أو فعالًا في معالجة هذه المشكلات.

وفي المقابل، تقترح بعض الاتجاهات اعتماد نموذج إشراف مستقل، يتم من خلاله إنشاء هيئة رقابية تعمل بشكل منفصل عن كل من الحكومة والأسواق، ويُعتقد أن هذا النموذج يوفّر توازنًا بين غياب التنظيم الذاتي في الأسواق وبين الحاجة إلى رقابة فعالة من قبل الدولة. فحين يتمتع القائمون على الإشراف بحوافز خاصة ومستقلة فإن استقلال الجهة التنظيمية عن السلطات السياسية يحد من استغلالها في توجيه القروض المصرفية نحو أهداف سياسية،وبنفس المنطق فإن استقلال هذه الهيئة عن السوق يقلل من احتمالية وقوعها تحت تأثير المؤسسات المصرفية الكبرى.

2.2 نطاق صلاحيات هيئة الإشراف

إن منح هيئة الإشراف صلاحيات واسعة قد يكون له مزايا، إلا أنه يحمل أيضًا بعض العواقب السلبية. فعلى الرغم من أهمية الإشراف والتنظيم فإن التشدد الزائد في الرقابة يمكن أن يؤدي إلى تقليص فعالية النظام المالي. في هذا السياق أجرى Demirgüç-Kunt، Laeven و Levine (2003) دراسة تجريبية تناولت تفاعل التنظيم مع هيكل السوق والمؤسسات، بالإضافة إلى تكاليف الوساطة المالية. شملت الدراسة عينة من 1400 بنك في 72 دولة، وأظهرت نتائجها أن التنظيم المصرفي المفرط في الصرامة (مثل فرض قيود على دخول النظام المالي، تحديد أنشطة البنوك، والحد من حرية عملها) يؤدي إلى زيادة هوامش الفائدة الصافية، مما يعكس انخفاض الكفاءة الإجمالية للنظام المالي.

3.2. القيود على النشاط المصرفي

تقدم النظرية مجموعة من الحجج المؤيدة والمعارضة لتقييد الأنشطة المصرفية. ففي بعض البلدان، يُحظر على البنوك امتلاك شركات التأمين أو الشركات غير المالية، وذلك بسبب المخاوف المتعلقة بعدم تماثل المعلومات، مما يصعب على السلطات التنظيمية متابعة أنشطة هذه البنوك المعقدة. علاوة على ذلك، قد يعزز الخطر المعنوي البنوك على تحمل مخاطر أكبر، خصوصًا عندما تشارك في أنشطة متعددة (Chang & Smith, Boyd, 1998).

من جهة أخرى، يمكن أن يؤدي النفوذ السياسي والقوة السوقية التي تتمتع بها البنوك الكبيرة إلى تشويه المنافسة والتأثير على القرارات السياسية. رغم ذلك، يعارض بعض الباحثين تقييد الأنشطة المصرفية ويرون أن مشكلة عدم تماثل المعلومات ليست بالأهمية التي يُعتقد بها، كما في دراسة Barth، Caprio و(2003) Levine . فقد أظهرت الدراسات أن البلدان التي تفرض قيودًا على البنوك في مجالات مثل التداول العقاري أو التأمين تميل إلى امتلاك أنظمة مالية أقل تطورًا حيث لا تتمكن البنوك من تنويع أنشطتها والاستفادة من وفورات الحجم.

4.2. التأمين على الودائع

تختلف الآراء حول تأثير آليات التأمين على تطور النظام المالي من جهة، يمكن للتأمين على الودائع أن يعزز ثقة المودعين في استقرار النظام المالي مما يساعد في تحسين جمع المدخرات، ولكن إذا كان النظام غير مُنظم بشكل جيد فقد تكون له تأثيرات عكسية، حيث يقلل من فاعلية الرقابة على الأنشطة المصرفية ويزيد من خطر الأنشطة عالية المخاطر بسبب ما يُسمى *""مشكل الخط الأخلاقي*. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت أقساط التأمين المقررة متساوية بين البنوك فإن التأمين على الودائع يعمل كدعم غير مباشر للبنوك ذات الرسملة الأقل والممارسات الأكثر خطورة من قبل البنوك القوية. وفقًا لدراسة Senbet و(2001) Sorg فإن التأمين على الودائع لا يعزز التطور المالي في الواقع بل قد يكون له تأثير.

5.2الاطار المحاسبي

تعد جودة المعايير المحاسبية عاملاً حاسمًا في حوكمة الشركات، إذ تحدد مدى وضوح البيانات المالية للشركة وتعتبر أداة أساسية في نقل المعلومات عن وضعها المالي وشفافيتها. تساعد المعايير المحاسبية الجيدة في تقليص مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الشركات ودائنيها، مما يعزز من قدرة المستثمرين والدائنين على تقييم الشركات بشكل أدق. كما أنها تساهم في تطوير وتنفيذ العقود المالية بفعالية أكبر، وقد أظهرت دراسة Levine و Loayza و Beck (2000) وجود علاقة إيجابية وقوية بين جودة المعايير المحاسبية ومستوى التطور المالي في الدول.

ثانيًا: المحددات السياسية

مستوى التطور المالي له علاقة بسياسات الحكومة حيث أشار(Robini و1992 Salai-Martin) إلى أن النظام المالي يستخدم كأداة للتأثير على مستويات الدخل والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، في اقتصاد يتسم بارتفاع معدلات التهرب الضريبي قد تلجأ الحكومة إلى كبح النظام المالي من خلال فرض معدلات ضريبية مرتفعة لزيادة إيراداتها. هذه السياسة يمكن أن تؤثر سلبًا على نشاط الوساطة المالية مما يعيق التطور المالي. (قدور، 2007-2008، صفحة 54)

الاستقرار السياسي وغياب العنف: Violence of Absence and Stability Political يعتبر هذا المؤشر أحد مؤشرات مفهوم الحكم الرشيد Governance Good ويعبر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف و الإرهاب من اجل الاستيلاء على الحكم بالقوة أي التنبؤ بعدم استقرارية الحكومات، أو أنها تسير عن طريق العنف بما في ذلك السياسات الداعية للإرهاب.

يعتبر الاستقرار السياسي من المحددات الأساسية للتطور المالي، و يفسر بشكل كبير التباين في مستويات التطور المالي بين الدول، فعدم الاستقرار السياسي (أعمال الشغب، الحروب، الصراعات العسكرية، الإرهاب...الخ)يؤدي إلى زيادة عدم اليقين بشأن مردودية المشاريع الممولة ويمكن أن يزيد مشاكل عدم الدفع، مما يدفع المصارف إلى التوجه نحو تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل فقط. وفي حالة وجود حروب يتم تسخير القطاع المالي للمساهمة في تمويل الاحتياجات العسكرية والعتاد الحربي وغياب التنظيم في القطاع المالي، مما يعرض سالمة النظام المالي إلى الخطر Amna .2014 . (سمير شرف، 2021، صفحة 461)

ثالثا: المحددات الاقتصادية

من المحددات الاقتصادية للتطور المالي نجد:

1. النمو الاقتصادي: ان توسع النظام المالي قد يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي ، إذ أن السببية بين الظاهرتين تبقى غير مؤكدة حيث أنه لتطور النظام المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وبإمكان هذا الأخير أن يؤثر في التطور المالي، إذ يبقى الجدل قائما حول اتجاه السببية بين الظاهرتين .حسب (1912 Shumpeter) فإن وجود المؤسسات المالية ضروري من أجل تحقيق التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى النمو، أو بمعنى آخر فإنه بإمكان تطور النظام المالي أن يسبب النمو الاقتصادي .(Kpodar، 2006، صفحة 50)

وعلى العكس من ذلك فإن (Robinson 1952) يبين السببية في الاتجاه المعاكس، إذ يوضح أن تطور النظام المالي ما هو إلا نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي إذ أن زيادة النشاط الاقتصادي يترتب عنها زيادة في طلب الخدمات المالية وبالتالي تكثيف النشاط المالي .

من جهة أخرى فإن تسارع النشاط الاقتصادي بإمكانه أن يزيد من احتمال نجاح مشاريع الاستثمار ومن ثم ضمان احترام آجال تسديد القروض والنتيجة تتمثل في انخفاض الحقوق المشكوك فيها وبالتالي تحسين الوضعية المالية للبنوك.

وحسب (Patrick 1966) فإن السببية تعود إلى مستوى التطور، إذ فرق بين خطوتين للتطور الاقتصادي لدولة ما، في المستوى الأول نجد التطور المالي الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي وفي هذه الحالة نكون بصدد ظاهرة " *leading Supply"* حيث أنه يؤدي إلى تحويل الموارد من قطاع تقليدي قليل الإنتاج إلى قطاع حديث أكثر فعالية، وباجتياز هذا المستوى تتحسن الأسواق المالية وتصبح أكثر سيولة فينتقل اتجاه السببية وتظهر ظاهرة " *following demand"*أين يتطور النظام المالي بفضل تنامي الطلب على الخدمات المالي من طرف المؤسسات. (Kpodar، 2006، صفحة 51)

إضافة إلى ذلك، فإن مفكرين آخرون على غرار(Janovic et Greenwood 1990) يتبنون فكرة السببية في الاتجاهين sens double à causalité أو بمعنى آخر أثر النمو الاقتصادي على تطور النظام المالي متزامن مع أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي، وقد كانوا قد استندوا في ذلك على نموذج نمو داخلي أين نمو نشاط الوسطاء الماليين يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الذي بدوره يساعد على توسع نشاط الوسطاء الماليين.

2. التضخم: للتضخم أثر سلبي على النظام المالي حيث أن المعدل العالي للتضخم يعد عموما مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم التأكد بشأن مردودية المشاريع الاستثمارية، مما يؤثر على القطاع المالي وبالأخص في إحدى وظائفه الأساسية والمتمثلة في منح القروض بفعالية حيث أن معدل التضخم العالي يسبب تخفيض معدل المردودية الحقيقي للنقود بل يتعدى أيضا إلى تخفيض معدل المردودية الحقيقية للأصول بصفة عامة. (قدور، 2007-2008، صفحة 37)

رابعًا: المحددات الهيكلية

تتمثل أبرز المحددات الهيكلية فيما يلي: (القادر، 2015، الصفحات 1614-1618)

1. هيمنة البنوك العمومية **:** تقدم النظرية الاقتصادية مبررات متوافقة وأخرى متعارضة بشأن تدخل السلطات العمومية في النظام المالي، إذ يُعترف منذ فترة طويلة بدور هذا النظام في توجيه الادخار نحو المشاريع المنتجة. وتُبرر نظرية التنمية هذا التدخل من خلال السعي إلى تخصيص المدخرات للمشاريع ذات الأولوية. كما يمكن أن تسهم البنوك العمومية في تحقيق أهداف اجتماعية، مثل الحد من التفاوت في توزيع الدخل وتوفير الخدمات المالية للفئات الاجتماعية المحرومة، التي تُستبعد غالبًا من النظام المالي بسبب مشكلات عدم تماثل المعلومات .

وحتى في غياب البنوك العمومية، يمكن أن يتم تدخل السلطات العمومية من خلال قنوات متعددة تسهم في تعزيز التطور المالي. على سبيل المثال، يدعم (Murdock و1993 Stiglitz) الرأي القائل بأن التدخل الحكومي يمكن أن يحسن من كفاءة الأسواق المالية عبر فرض قيود مالية معتدلة، تُعتبر مفيدة للتطور المالي. وتشمل هذه القيود الحفاظ على معدلات فائدة منخفضة، بشرط أن يكون معدل الفائدة الحقيقي موجبًا مما يساعد على تحقيق استقرار اقتصادي وتحفيز الاستثمار.

أثبتت تجربة جنوب شرق آسيا أن تدخل السلطات العمومية كان ذا أثر إيجابي، إلا أن تجارب أخرى في بعض الدول النامية أظهرت أن القيود المفرطة أعاقت عملية الوساطة المالية، مما أدى إلى اختفاء بعض البنوك وتسرب رؤوس الأموال.

كما وُجّهت انتقادات عديدة لهيمنة الدولة على القطاع المالي أو تدخلها في وظائفه، حيث أشار Shleifer و1994) Vishny)إلى أن الحكومات قد تسيطر على المؤسسات والبنوك لتوفير مناصب ودعم مالي لمؤيديها، بهدف كسب أصوات انتخابية، مما يؤدي إلى استغلال النظام المالي لأغراض سياسية على حساب أهداف التنمية الاقتصادية.

2. انفتاح النظام المالي على البنوك الأجنبية: ويشير هذا الانفتاح إلى عمليتين منفصلتين و هما إمكانية دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى القطاع البنكي المحلي ومن ثم إلى باقي القطاع المالي وإمكانية إرسال واستقبال التدفقات المالية بدون قيود على شكل: الخطوط الائتمانية، المحافظ الاستثمارية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التحويلات المالية، والاستثمارات في البورصة أو على مستوى المؤسسات المالية. ومن أجل قياس درجة الانفتاح المالي اعتمدت بعض الدراسات على مؤشرات لاختبار وجود أو غياب ومستوى

القواعد المراقبة لتدفقات رؤوس الأموال والمصدر الأكثر استعمالا لإجراء هذا الاختبار هو نشرة صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لترتيبات الصرف وقيود الصرف (AREAER) مؤشر KAOPEN المقدم من قبل (Chinn, 2006-2008) والذي يشمل ثلاث مجموعات رئيسية من المتغيرات :القيود المفروضة على معاملات حساب رأس المال، وجود أنظمة صرف موازي والقيود المفروضة على الحساب ، كما استعملت بعض الدراسات التقارب بين معدلات الفائدة المحلية ومعدلات الفائدة الدولية، الارتباط الجاري بين الادخار المحلي والاستثمارات المحلية والادخار المحلي وتدفقات رؤوس الأموال. (Menzie D. Chinn، 2008، صفحة 311)

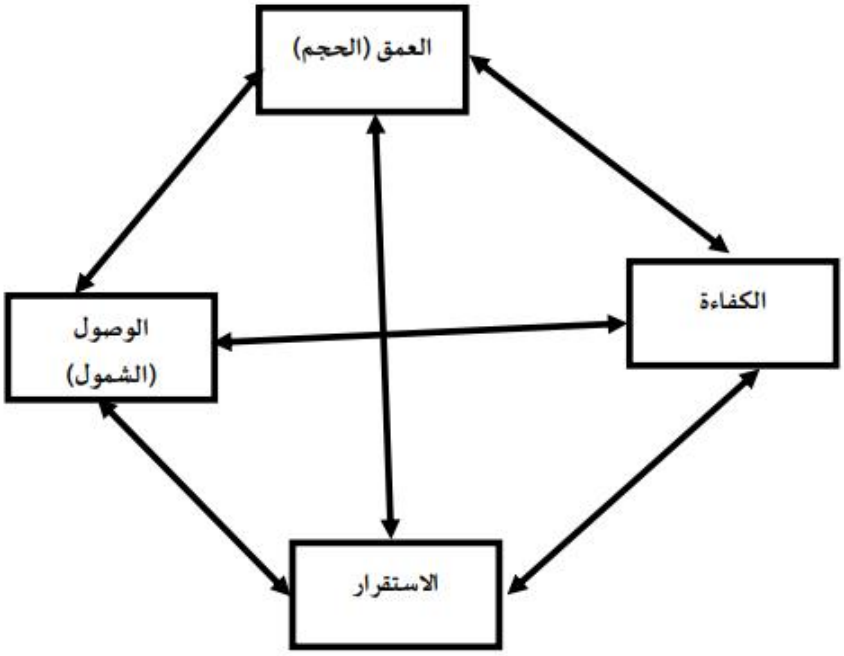
المطلب الثالث: مؤشرات التطور المالي

يُعتمد في تقييم أداء الأنظمة المالية على مجموعة من الأبعاد الأساسية والتي تتركز بدرجة كبيرة على دور البنوك باعتبارها الفاعل الرئيسي في معظم الاقتصاديات، إلى جانب مؤسسات أخرى كالشركات التأمينية والهيئات المالية غير المصرفية. وتشمل هذه التقييمات كذلك الأسواق المالية بما فيها أسواق الأسهم والسندات، وذلك ضمن إطار يُعرف بـ*""مصفوف خصائ النظا المال"*. تتألف هذه المصفوفة من أربعة محاور مركزية: العمق، الشمول (الوصول)، الكفاءة، والاستقرار، ورغم أن هذه المحاور لا تغطي كافة جوانب النظام المالي إلا أنها تمثل العناصر الأكثر دراسة وتحليلًا في الأدبيات التجريبية.

وتكمن أهمية هذه الأبعاد في دورها كمؤشرات معيارية تستخدم لقياس مستوى تطور الأنظمة المالية في الدول ما يُمكّن الباحثين من اختبار فرضيات دقيقة تتعلق بالأداء المالي. كما أن هذه المؤشرات تهدف إلى تقويم قدرة المؤسسات والأسواق المالية على تقديم خدمات حيوية مثل: توفير معلومات استباقية حول الاستثمارات، تخصيص الموارد بكفاءة، مراقبة الأداء المالي للمشروعات، تحسين حوكمة الشركات، إدارة وتوزيع المخاطر، تعبئة المدخرات، وأخيرًا دعم عمليات التبادل التجاري والخدمي.

لكن ورغم أهمية هذه المهام فإن الحصول على مؤشرات مباشرة تُقيسها لا يزال أمرًا صعبًا من الناحية التطبيقية. ولهذا قام كل من Čihák و Demirgüç-Kunt و Feyen و Levine (2013) بتطوير مقاييس نوعية تعتمد على الخصائص الأربع السابقة كمحاولة لتقديم أدوات كمية تعكس الخدمات الجوهرية التي يوفرها النظام المالي.

الشكل رقم (07) : الأبعاد الأربعة لقياس تطور النظام المالي.



المصدر :(Sukcharoesin, 2013, p. 344)

أولا : مؤشرات بعد العمق المالي

يشير مصطلح العمق المالي إلى مدى تطور وانتشار الخدمات المالية داخل الاقتصاد، بحيث يشمل ذلك توفير مجموعة متنوعة من الأدوات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع. يُقاس هذا العمق عادة من خلال مؤشرات مثل نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشرات نقدية مماثلة فكلما ارتفع حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد ، زادت الإمكانيات المتاحة لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

وفقًا للجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (2020) فإن تعزيز العمق المالي يُعد عاملاً أساسيًا في تقوية البنية المالية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

لا يُعتبر العمق المالي هدفًا نهائيًا بل يُعد مقياسًا يعكس مستوى تطور الخدمات التي يوفرها النظام المالي، ويتمثل جوهره في قدرة المؤسسات المالية على تقليل تكاليف المعلومات والمعاملات، تعبئة المدخرات، وتوزيع الموارد بكفاءة، بالإضافة إلى إدارة المخاطر وتيسير الأنشطة التجارية. يُقاس هذا العمق عادة من خلال مؤشرات اقتصادية كلية أبرزها: نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرات الكتلة النقدية مثل M2 وكذلك نسبة رسملة السوق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- **مؤشرات العمق المالي للنظام المصرفي**

من المسلم به أن للتطور المالي دورًا أساسيًا في دعم النمو الاقتصادي. ويُعتبر ازدياد حجم القطاع المالي داخل الاقتصاد الحقيقي، مثل ارتفاع نسب الائتمان المصرفي، الودائع، والمجاميع النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي،

دليلاً على ما يُعرف بـ "العمق المالي". في هذا السياق، يمكن التمييز بين نوعين من المؤشرات: الأول يشير إلى الحجم النسبي لهذا العمق مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، بينما الآخر يُظهر الحجم المطلق للأنشطة المالية. (Purva Khera, 2021, p. 21)

تُستخدم ثلاث مؤشرات رئيسية لتقدير حجم مكونات القطاع المالي المختلفة كنسبة من إجمالي الأصول المالية، وهي:

* نسبة أصول البنك المركزي إلى إجمالي الأصول المالية.
* نسبة أصول البنوك التجارية إلى إجمالي الأصول المالية.
* نسبة أصول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي الأصول المالية.

- ✓ يُحسب إجمالي الأصول المالية كمجموع لهذه المكونات الثلاثة، إلا أن توفر هذه البيانات لجميع الفئات ليس دائمًا مضمونًا. لذا، يتم اللجوء إلى اعتماد مؤشر بديل أكثر استخدامًا، وهو قياس الأهمية النسبية للبنوك التجارية مقارنة بالبنك المركزي، حيث يُعتبر هذا المؤشر دليلاً على مدى تطور النظام المصرفي.. (Beck, 1999, p. 5)
- ✓ أحد المؤشرات المهمة في قياس تطور النظام المالي يعتمد على نسبة أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصولها مضافًا إليها أصول البنك المركزي. تشير القيمة المرتفعة لهذا المؤشر إلى تقدم التطور المصرفي داخل الاقتصاد، فضلاً عن تنوع الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك التجارية. يعتمد هذا المؤشر على فرضية أن البنوك التجارية، بسبب طبيعة عملها، تتمتع بقدرة أكبر على اكتشاف فرص استثمارية مربحة، مما يجعلها أكثر كفاءة في توجيه الموارد المالية مقارنة بالبنك المركزي. وقد تم استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات البارزة، مثل الدراسات. (Levine and 1993) وLevine وآخرون (2000). (Ang، 2007، صفحة 220)
- ✓ تعتمد مجموعة من المؤشرات على قياس حجم أصول القطاعات المالية المختلفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مثل أصول البنك المركزي، أصول البنوك التجارية، وأصول المؤسسات المالية الأخرى. تُستخدم هذه النسب لتقييم مدى مساهمة كل من هذه القطاعات في تقديم الخدمات المالية بما يتناسب مع حجم الاقتصاد الوطني. وتشير القيم المرتفعة لهذه المؤشرات إلى الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المالية في دعم النشاط الاقتصادي. ومن المهم الإشارة إلى أن الأصول المضمنة في هذه المؤشرات تشمل الالتزامات تجاه القطاع غير المالي الحقيقي، بما في ذلك الحكومة، المؤسسات العامة، والقطاع الخاص. (Beck، 1999، صفحة 6)
- ✓ يُعرف إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمؤشر Goldsmith، ويُعتبر مؤشرًا هامًا حيث يشير ارتفاعه إلى تطور أكبر في النظام المالي والنقدي للبلد. يُستخدم هذا المؤشر في قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية كمقياس شامل للحجم، لأنه لا يقتصر فقط على الائتمان المقدم للقطاع الخاص، بل يشمل أيضًا الائتمان الموجه للحكومة والأصول المصرفية الأخرى بخلاف الائتمان. ومع ذلك، يُعد هذا

المقياس متاحًا فقط لعدد محدود من الاقتصادات، ويُستخدم أقل في الدراسات المتعلقة بتطور النظام المالي.. (Čihák Martin، 2013، صفحة 11)

- ✓ مؤشر المجاميع النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يقيس درجة التنقيد في الاقتصاد، حيث توفر النقود خدمات هامة تتعلق بالمدفوعات والادخار. يُطلق عليها أيضًا مصطلح "المطلوبات السائلة للناتج المحلي الإجمالي". كلما ارتفع هذا المؤشر، زاد تطور الاقتصاد من ناحية الوساطة المالية، أي أن ارتفاع نسبة السيولة يعكس كثافة أعلى في النظام المصرفي. يُفترض في هذه الحالة أن هناك علاقة إيجابية بين حجم القطاع المالي والخدمات المالية المقدمة. (Hassan، 2011، صفحة 91) تقليديًا، تم استخدام المجاميع النقدية المتاحة بسهولة مثل (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على نطاق واسع لقياس العمق المالي. ومع ذلك، تعرضت هذه المؤشرات للانتقاد حيث إنها ليست مؤشرات مثالية للتطور المالي. فهي تعكس فقط مدى توفر خدمات المعاملات النقدية كوسيط للمعاملات التي يقدمها النظام المالي، بدلاً من قياس قدرة النظام المالي على توجيه الأموال من المودعين نحو فرص الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفر الأموال الأجنبية في النظام المالي يجعل من المجاميع النقدية مقياسًا غير كافٍ للتطور المالي. وبالتالي، يُعد الائتمان المصرفي للقطاع الخاص مؤشراً بديلاً غالبًا ما يُستخدم لقياس التطور المالي، حيث يُعتبر مقياسًا أكثر تفوقًا وتفضيلاً في هذا السياق.. (Ang، 2007، صفحة 220)
- ✓ نسبة الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى درجة الاعتماد على القطاع المصرفي لتمويل النشاط الاقتصادي. بعبارة أخرى، فإن ارتفاع هذا المؤشر يعكس تطورًا ماليًا أعلى، حيث تكون البنوك أكثر قدرة على تقديم الوظائف المالية الأساسية. ومع ذلك، يُفترض أن البنوك غير ملزمة بمنح القروض للقطاعات ذات الأولوية أو بحيازة الأوراق المالية الحكومية، وهو توجه قد يتواجد في بنوك البلدان النامية. بسبب هذا العيب، يُستخدم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كبديل أكثر دقة لقياس التطور المالي. (بخوش، 2021-2022، صفحة 51)
- ✓ نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي تُعد من أبرز المؤشرات التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات التجريبية حول التطور المالي. هذا المؤشر يستثني الائتمان المقدم للقطاع العام وكذلك الائتمان المقدم من البنوك المركزية. يختلف مستوى الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من بلد لآخر، ويرتبط ارتباطًا قويًا بمستوى الدخل. كما أن العمق المالي المقاس من خلال هذا المؤشر له دلالة إحصائية قوية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بتقليص الفقر. (Martin Čihák، 2013، صفحة 10) بما أن القطاع الخاص يمتلك القدرة على استخدام الأموال بطريقة أكثر كفاءة وإنتاجية مقارنة بالقطاع العام، فإن استبعاد الائتمان الموجه للقطاع العام يعكس بشكل أدق مدى تخصيص الموارد بكفاءة. وقد تم تقديم هذا المؤشر من قبل العديد من الدراسات الاقتصادية بهدف قياس مدى تطور النظام المالي في الدول المختلفة. (king and levine , 1993) (Ang، 2007، صفحة 220)

تشير النسبة المرتفعة للائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى أعلى من الاستثمار المحلي وتطور أكبر للنظام المالي. فالنظم المالية التي تخصص مزيدًا من الائتمان للقطاع الخاص غالبًا ما تكون أكثر قدرة على جمع المعلومات، وممارسة الرقابة على الشركات والمديرين، وإدارة وتنويع المخاطر، وتسهيل المعاملات، بالإضافة إلى تعبئة المدخرات. وبالتالي، يعكس ذلك التوسع في الخدمات المالية كنتيجة للتطور المالي. ومع ذلك، لا تعني النسبة المرتفعة للائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالضرورة حالة إيجابية، فقد تشير أيضًا إلى حدوث أزمات مصرفية محتملة.. (Hassan، 2011، صفحة 91)

- ✓ نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر قدرة المصارف على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة مثل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع الزمنية، واستخدام هذا المؤشر يعطي واقعية أفضل لتطور النظام المصر في لاسيما في الدول النامية. (خلف، 2011، صفحة 183)

نسبة أشباه النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعد هذا المؤشر مقياسًا لقدرة المصارف على جذب المدخرات طويلة الأجل، والتي تعد أساسية للمصارف لتقديم القروض طويلة الأجل. وتعتبر هذه القروض مهمة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية ذات الأجل الطويل في الاقتصاد.

على الرغم من التركيز الواسع في الأدبيات على البنوك، فإن الأزمة المالية لعام 2008 أدت إلى توسيع الاهتمام نحو المؤسسات المالية غير المصرفية. ومع ذلك، تظل البيانات المتعلقة بهذه المؤسسات أقل شمولية بشكل ملحوظ مقارنة بالبنوك. على الرغم من ذلك، تحتوي قاعدة بيانات التنمية المالية على مؤشر إجمالي أصول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتضمن المؤشرات الفرعية التالية: (Čihák Martin، 2013، صفحة 12)

* أصول صناديق المعاشات التقاعدية إلى GDP؛
* أصول الصناديق المشتركة إلى GDP؛
* أصول شركات التأمين إلى GDP؛
* أقساط التأمين (الحياة) إلى GDP؛
* أقساط التأمين (غير الحياة) إلى GDP.

يستخدم العمق المالي بشكل واسع في الدراسات التجريبية لوصف تطور القطاع المالي من الجانب المصرفي، وتعتبر مؤشرات مثل الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والمجاميع النقدية من أكثر المؤشرات استخدامًا في هذه الدراسات.

وفي عام 2013، حدد Beck أوجه القصور في مؤشرات العمق المالي في ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

*أنها لا تعكس جودة الوساطة المالية؛

*أنها تشمل كل من إقراض الأفراد والمؤسسات، بينما الإقراض المؤسسي فقط هو الذي يمتلك القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي؛

*أنها قد تعكس استنزاف الموارد من قطاعات أخرى.

بناءً على هذه النقاط، فإن قياس تأثير التطور المالي على الأداء الاقتصادي باستخدام مؤشرات العمق المالي لا يكشف بشكل كامل عن العلاقة بينهما. حيث يمكن أن تعكس هذه المؤشرات جوانب أخرى من النظام المالي، مثل الوصول إلى الخدمات المالية، الكفاءة، الاستقرار، وجودة ونوعية الوساطة المالية، مما يجعلها غير كافية لفهم الصورة الكاملة للتطور المالي وتأثيره على الاقتصاد. (Leyla Yusifzada، 2015، صفحة 5)

- **مؤشرات العمق المالي في السوق المالي**

✓ القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي(الرسملة السوقية):

يُعد معدل الرسملة السوقية مؤشرًا يُستخدم لتقدير حجم سوق الأوراق المالية، ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية المدرجة على الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة ارتفاع هذا المعدل يشير إلى قدرة السوق المالية على تعبئة المدخرات وتنويع المخاطر، ما يدعم النشاط الاستثماري ويُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

ويُفضل استخدام هذا المؤشر لأنه يعكس التطور الحقيقي لحجم السوق خلافًا لمؤشر عدد الشركات المدرجة الذي قد يكون مضللًا في حالة كون تلك الشركات صغيرة من حيث القيمة السوقية. كما أن نمو الأسواق المالية من حيث الحجم يساهم في زيادة الرسملة، وهو ما يُعد تعبيرًا مباشرًا عن تعمق النظام المالي.

وتُعد نسبة الرسملة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي معيارًا فعّالًا لقياس سيولة السوق حيث تعكس العلاقة بين حجم السوق والاقتصاد الوطني ،فكلما ارتفعت هذه النسبةدلّ ذلك على ارتفاع سيولة السوق ومستوى نشاطه مما يجعلها مرآة تعكس تطور السوق ومدى تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي. (العبيدي، 2020، صفحة 13) ،وتستخرج القيمة السوقية من خلال المعادلة الآتية:

رسملة السوق المالية = عدد الأسهم المدرجة × سعر السهم الواحد

✓ نسبة حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يُطلق على هذا المؤشر اسم *""مؤشر حجم التداول* ويُستخدم لقياس قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. تعكس هذه النسبة مدى فعالية السوق في توفير السيولة للاقتصا، حيث يشير ارتفاعها إلى وجود مستوى عالٍ من السيولة في السوق. وبالتالي يعزز هذا المؤشر جاذبية السوق للمستثمرين حيث يشير إلى سهولة تداول الأوراق المالية وتوافر الفرص الاستثمارية في السوق. (العبيدي، 2020، صفحة 14)

ثانيا : مؤشرات بعد الوصول (الشمول) المالي:

لا يقتصر تطور القطاع المالي على حجمه أو مدى اتساع مؤسساته وأسواقه بل يرتبط أيضًا بمدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول الفعّال إلى الخدمات المالية. يُعد التوسع في الشمول المالي من العوامل الأساسية في تقليص الفجوات الاقتصادية، حيث يمنح الأفراد من ذوي الدخل المحدود إمكانية الاستفادة من أدوات الادخار،

الائتمان، والتأمين. كما يسهم هذا الوصول في دعم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الابتكار، تحفيز ريادة الأعمال وزيادة فرص العمل عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.(Leyla Yusifzada, 2015, p. 5)

- عرّف البنك الدولي الشمول المالي بأنه الحالة التي يمتلك فيها الأفراد حساباً لدى مؤسسة مالية سواء كانت مصرفاً تقليدياً، اتحاداً ائتمانياً، مؤسسة تمويل صغير أو حتى مكتب بريد، كما يشمل أيضاً الأشخاص الذين يستخدمون بطاقات السحب الآلي (Klapper & Demirguc-Kunt, 2012) ، ويُعتبر النظام المالي شاملاً عندما يتمكن جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من الوصول بسهولة إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعّال وبتكلفة مناسبة. في هذه الحالة، يكون النظام المالي أكثر قدرة على تخصيص الموارد بكفاءة، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويعزز العدالة الاجتماعية. (سمير شرف، 2021، صفحة 459)

في السنوات الأخيرة، أحدثت الابتكارات في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) تحولًا جذريًا في صناعة الخدمات المالية مما مكّن العديد من الأفراد خاصة في الدول النامية من الحصول على خدمات مالية كانوا محرومين منها سابقًا. فقد كان لاستخدام الهواتف المحمولة دور محوري في هذا التحول حيث ساعدت هذه الوسيلة التقنية على تقليل تكلفة المعاملات، تجاوز العوائق الجغرافية، وتسهيل وصول الأفراد والشركات الصغيرة إلى الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والادخار والتمويل. هذا التوسع السريع في الشمول المالي الرقمي يرجع إلى عدة أسباب رئيسية، أبرزها: (الدولي، 2021)

-الهويات الرقمية سهّلت عملية فتح الحسابات بشكل غير مسبوق .

-رقمنة المدفوعات النقدية ساعدت على دمج عدد أكبر من الأفراد في الحسابات المصرفية .

-الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة وفرت وسيلة مريحة للوصول إلى الخدمات حتى في المناطق البعيدة .

-التوسع في إتاحة بيانات العملاء مكّن مزودي الخدمات من تطوير منتجات مالية رقمية تتناسب بشكل أفضل مع احتياجات الفئات غير المشمولة مصرفيًا.

- **مؤشرات الشمول المالي للنظام المصرفي**

اتفق أعضاء التحالف الدولي من أجل الشمول المالي على ثلاث مؤشرات أساسية تُستخدم لقياس مدى تحقق الشمول المالي وهي :**الوصول، الاستخدام والجودة** .وتشكل هذه المؤشرات الإطار المرجعي الأساسي في عمليات جمع البيانات وتحليلها بهدف تقييم مدى شمولية الأنظمة المالية ومدى فعاليتها في تلبية احتياجات جميع الفئات المجتمعية. (أكنيش اسماعيل، 2024، صفحة 260)

- ✓ <u>بعد الوصول</u>**:** يرتبط هذا المؤشر بمدى تمكّن الأفراد من الوصول الفعلي إلى الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من الجهات الرسمية. يُقاس من خلال عدد فروع البنوك، أجهزة الصراف الآلي ووكلاء خدمات الدفع لكل 100 ألف بالغ، إضافة إلى نسبة البالغين الذين يمتلكون إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو الهاتف المحمول وعدد البطاقات الائتمانية لكل 1000 شخص بالغ.

- ✓ بعد الاستخدام :يركز هذا المؤشر على استمرارية الأفراد في استخدام الخدمات المالية، من حيث التكرار والانتظام ومدى التفاعل معها. ويمكن قياسه من خلال نسبة البالغين الذين يملكون حسابًا مصرفيًا (عاديًا أو رقميًا) لدى مؤسسة مالية رسمية وعدد المرات التي يُستخدم فيها الحساب في عمليات السحب أو الدفع أو تسوية المدفوعات لأطراف أخرى.
- ✓ بعد الجودة : يعكس هذا المؤشر مدى توافق المنتجات والخدمات المالية مع احتياجات المستهلك وظروفه المعيشية، ويُقاس بناءً على مجموعة معايير تشمل مدى وضوح وتيسير الخدمة، تحمل تكلفتها، شفافيتها وحماية حقوق المستهلك وتكافؤ فرص الحصول عليها وتنوع الخيارات المتاحة.

- **مؤشرات الشمول المالي للأسواق المالية :**

يتوقف تطور السوق المالي بدرجة كبيرة على مدى إمكانية وصول الشركات والمستثمرين إليه. وتتميز الأسواق المالية المتقدمة بانخفاض هيمنة الشركات الكبرى وزيادة فرص الشركات الصغيرة في الحصول على التمويل ضمن بيئة تنافسية عادلة. يُقاس بُعد الوصول في تطور السوق المالي من خلال عدد الشركات المُدرجة، وعدد الطروحات العامة الأولية، بالإضافة إلى نسبة تركّز السوق أو الحصة السوقية التي تستحوذ عليها أكبر 10 شركات من حيث القيمة السوقية. وبوجه عام، يتم قياس الوصول المالي باستخدام مؤشرات تعكس درجة التركّز، مثل حصة الشركات الكبرى داخل السوق و منها : (العز، 2021، صفحة 359)

- ✓ نسبة القيمة المتداولة لأسهم الشركات إلى إجمالي القيمة المتداولة :

يعكس هذا المؤشر حجم التداول النشط لأسهم الشركات المُدرجة بعد استبعاد أسهم أكبر عشر شركات من حيث النشاط مقارنة بإجمالي حجم التداول في السوق المالي. وتشير الزيادة في هذه النسبة إلى أن هناك تداولًا فعليًا ونشاطًا استثماريًا في السوق وليس مجرد إدراج شكلي للأسهم.

- ✓ نسبة رأس المال السوقي للشركات إلى إجمالي رأس المال السوقي :

يمثل هذا المؤشر القيمة السوقية لأسهم الشركات المُدرجة، باستثناء أكبر عشر شركات ويتم احتسابه من خلال ضرب عدد أسهم كل شركة في سعر السهم خلال فترة زمنية معينة (عادةً سنة) ثم تُحسب النسبة من إجمالي رأس المال السوقي للسوق المالي.

ثالثا: مؤشرات بعد الكفاءة المالية

إن الكفاءة المالية هي الطريقة التي تجمع بها المؤسسات المالية الموارد المالية وتخصصها في القطاعات التي هي بحاجة لهذه الموارد المالية، ويلعب النظام المالي دورًا مهما في تحقيق هذه الأنشطة المالية، كما تؤثر هذه الأخيرة بشكل مباشر أو غير مباشر على النمو الاقتصادي.(Hu, 2019, p. 194)

يشير مصطلح *""الكفاء المالية* إلى القدرة على توجيه وتحويل الأموال المخصصة للشركات لتحقيق الأهداف المرجوة. كما تشمل تخصيص الموارد بشكل مناسب لاستخداماتها المختلفة. إن تحسين عمليات الشركة وإدارة مواردها المالية بشكل فعال يمكن أن يمنح الشركات القدرة على العمل بطريقة مالية مستدامة، مما يساعدها على تحقيق المزيد من الأرباح وتعزيز النمو المستدام لقيمة الشركة.. (الجبوري، 2022، صفحة 331)

- **مؤشرات الكفاءة المالية للنظام المصرفي**

تتضمن مقاييس الكفاءة التي تهدف بالدرجة الأولى إلى قياس تكلفة الوساطة الائتمانية، عدة مؤشرات، منها:

- هامش سعر الفائدة : يعبر هذا المؤشر عن الفرق بين سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض وسعر الفائدة الذي تدفعه على الودائع،ويُعد ارتفاع هذا الهامش دلالة على انخفاض الكفاءة المالية إذ يشير إلى ارتفاع التكاليف التي يتحملها المقترضون مقارنة بالعوائد التي يحصل عليها المودعون. (العز، 2020، صفحة 37)

- العائد على حقوق الملكية (Return on Equity - ROE) : يعد العائد على حقوق الملكية مؤشرًا ماليًا مهمًا يوضح العلاقة بين مجموعة من المؤشرات التي تقيس العائد. كما يُظهر تأثير الكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، بالإضافة إلى دور الرافعة المالية في تعزيز العائد على حقوق الملكية بمعدل أعلى من العائد على الأصول. يتم حسابه من خلال النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية،فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت النتائج أفضل بالنسبة للمؤسسة حيث يسمح ذلك بتوزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، بالإضافة إلى زيادة الأرباح المحتجزة (الإحتياطيات).

معادلة العائد على حقوق الملكية : ROE =صافي الدخل /إجمالي حقوق الملكية (شريقي، 2025)

- نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الدخل: تعكس هذه النسبة العلاقة بين التكاليف التشغيلية وإجمالي دخل البنوك، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى تراجع في مستوى الكفاءة المالية. (العز، 2020، صفحة 37)
- نسبة العائد على الأصول المصرفية (ROA): يقيس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على استخدام أصولها بشكل فعال لتحقيق الأرباح، فهو يعكس كفاءة إدارة المؤسسة في توظيف أصولها لتحقيق دخل صافي. من خلال هذا المؤشر يمكن قياس مقدار الدخل الصافي الذي تحققه المؤسسة لكل وحدة نقدية من الأصول المتاحة لها خلال فترة معينة. (شريقي، 2025)

- **مؤشرات الكفاءة المالية في الاسواق المالية**

لكي تُعتبر السوق المالية كفؤة لا بد أن توفّر بيئة مواتية للمستثمرين والمشاركين تمكنهم من تخصيص رؤوس الأموال بكفاءة نحو الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية،ويُفترض أن يكون السوق الكفؤ قليل الاعتماد على حركة السوق العامة بحيث تعكس أسعار الأسهم الفردية المعلومات الخاصة بها لا مجرد تحركات السوق ككل. كما تتطلب الكفاءة السوقية تكرار ومرونة في تغيرات الأسعار وانخفاض تكاليف التداول والمعاملات.

يمكن تقييم الكفاءة المالية من خلال عدة مؤشرات أبرزها *""معد دورا السه"* والذي يُقاس بنسبة القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال فترة زمنية معينة إلى القيمة السوقية الإجمالية. ويُعتبر هذا المؤشر دليلًا على نشاط السوق وكثافة التداول فيه، حيث يشير ارتفاعه إلى انخفاض تكاليف تنفيذ الصفقات وزيادة سيولة الأصول المالية. ولكن من المهم استخدام معدل الدوران إلى جانب *""مؤشر حجـ التداو"* للحصول على تقييم دقيق، إذ لا يعكس ارتفاع القيمة السوقية بالضرورة ارتفاعًا في السيولة. وبالتالي فإن ارتفاع معدل دوران السهم يُعد مؤشرًا إيجابيًا على كفاءة السوق وشفافية تسعير الأسهم في حين يُشير انخفاضه إلى ضعف في تلك الكفاءة.

رابعا : مؤشرات بعد الاستقرار المالي:

يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي لا يشهد فيها النظام المالي حالة من عدم الاستقرار، كما يمكن أن يُفهم أيضًا على أنه الحالة التي تكون فيها المكونات الثلاثة للنظام المالي وهي المؤسسات المالية، الأسواق المالية، والبنية التحتية المالية في وضع مستقر.. (الاستقرار المالي)

الاستقرار المالي لا يُمثّل حالة جامدة أو نقطة مرجعية زمنية يمكن للنظام المالي الرجوع إليها بل يُعدّ ظاهرة ديناميكية تتجسد في طيف واسع من الأحداث المتعددة الأبعاد التي تتداخل فيها متغيرات قابلة للقياس والرصد. وتُستخدم هذه المتغيرات كمؤشرات كمية لتقييم مدى قدرة النظام المالي على أداء مهامه الأساسية بكفاءة مثل الوساطة المالية، إدارة المخاطر وتخصيص الموارد.

نظرًا لتعدد الأبعاد التي ينطوي عليها مفهوم الاستقرار المالي، فإنه لا يمكن اختزاله في مؤشر واحد بل يتطلب تحليلًا شاملاً يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المعقدة بين مكونات النظام المالي، التأثيرات المتبادلة غير الخطية واحتمالات انتقال العدوى بين القطاعات.

لذلك، يتطلب الحفاظ على استقرار النظام المالي اعتماد إطار شامل ومنهجي للرصد والتقييم بالإضافة إلى تطوير أنظمة مالية تكون **عميقة، واسعة، ومرنة** وقادرة على التكيف مع الصدمات و معالجة نقاط الضعف التي قد تؤدي إلى تفاقم الأزمات.

- **مؤشرات الاستقرار المالي للنظام المصرفي**

تشمل مؤشرات الاستقرار المالي ذات الأساس المصرفي ما يلي:(Martin Čihák, 2013, pp. 18-20)

1 - مؤشر z-score : هو المقياس الأكثر شيوعا لقياس درجة الاستقرار المالي للبنوك، من أجل تحديد السلامة والصحة المالية لها، يتم تحديد قيمة z-score بالمعادلة التالية:

z - score = [العائد على الأصول + (حقوق الملكية : 1 الأصول) ÷ الانحراف المعياري للعائد على الأصول]

يعتمد مؤشر **Z-Score** على قياس الاستقرار المالي للمؤسسات من خلال العلاقة العكسية بين قيمته واحتمالية التعرض للإعسار المالي أي الحالة التي تكون فيها قيمة أصول المؤسسة أقل من التزاماتها. فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، دلّ ذلك على انخفاض احتمالات الفشل المالي مما يجعله أداة مفيدة في تقييم درجة الأمان والاستقرار المالي للمؤسسات.

مع ذلك، يُواجه هذا المؤشر بعض القيود التي تحدّ من دقته كأداة مستقلة لتقييم الاستقرار المالي. أهم هذه القيود هو اعتماده على **البيانات المحاسبية المعلنة** ما يجعله عرضة للتلاعب أو التحسينات الشكلية من قبل بعض المؤسسات، مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة حول مستوى الاستقرار الحقيقي. كما أن تحليل Z-Score يركز على كل *مؤسسة على حدة* متجاهلًا التداخل والارتباط بين المؤسسات المالية داخل النظام المالي، الأمر الذي قد يُقلل من قدرته على الكشف المبكر عن الأزمات النظامية.

2. أما بالنسبة للنمو الائتماني المفرط :يُعد النمو السريع في الائتمان أحد العوامل الرئيسية المرتبطة بوقوع الأزمات المصرفية ، فعلى الرغم من أن تطور القطاع المالي غالبًا ما يُرافقه توسّع في منح الائتمان، إلا أن تسارع هذا النمو بشكل مفرط قد يؤدي إلى اختلالات خطيرة في النظام المالي، ورغم سهولة قياس معدل نمو

الائتمان، فإن التحدي يكمن في تحديد ما إذا كان هذا النمو مفرطًا أم لا مما يجعل استخدامه كمؤشر لتقييم الاستقرار المالي أمرًا معقدًا ويحتاج إلى تفسير دقيق ضمن السياق الاقتصادي والمالي العام.

3. من بين المؤشرات الأخرى التي تُستخدم لقياس الاستقرار المالي، يمكن ذكر ما يلي:

1.3. نسبة كفاية رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال): يُعد رأس المال أداة حيوية تعزز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية والمخاطر العالية التي قد تتعرض لها. وقد زاد الاهتمام بملاءة البنوك من قبل الجهات الرقابية نظرًا لأهميتها في ضمان سلامة المراكز المالية للبنوك. ومن أبرز النسب المستخدمة لقياس درجة الملاءة المالية نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، والتي تُحسب كنسبة رأس المال الإجمالي (رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. وقد حددت لجنة بازل 1 و2 هذه النسبة بحد أدنى 8%، بينما رفعت معايير بازل 3 النسبة إلى 10.5% تعكس هذه النسبة قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وتحمل الصدمات، مما يعزز متانة وضعها المالي.

2.3. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: تُقاس جودة أصول البنوك باستخدام نسبة القروض المتعثرة (قبل خصم مخصصات خسائر البنوك) إلى إجمالي القروض. تشير القروض المتعثرة إلى تلك القروض التي فشلت البنوك في تحصيلها من المقترضين بسبب تعثرهم في السداد وعدم تقديم ضمانات كافية. تُعتبر هذه النسبة مؤشرًا على قوة النظام المصرفي؛ فكلما ارتفعت قد يؤدي ذلك إلى تراجع السيولة المتاحة لدى البنوك، مما يضعف قدرتها على الإقراض أو الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين وقد يصل الأمر إلى إعسار أو إفلاس البنوك. يتم حساب هذا المؤشر بقسمة قيمة القروض المتعثرة قبل خصم المخصصات على إجمالي القروض.

3.3. درجة التركز: يُظهر هذا المؤشر طبيعة السوق الذي تعمل فيه الصناعة المصرفية، ويُقاس عادةً باستخدام مؤشر Herfindahl-Hirschman Index (HHI) أو معدل التركز (Concentration Rate). يعكس هذا المؤشر حصة أكبر ثلاثة بنوك من إجمالي أصول النظام المصرفي في الدولة محل الدراسة. تتراوح قيمته بين 0% (منافسة كاملة) و100% (احتكار كامل).

4.3. مؤشر السيولة: تُعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. تعتمد هذه النسبة على الأصول عالية الجودة والقابلة للتسييل بسرعة مقارنة بالأصول الأخرى.

لا يضمن ارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة في البلدان النامية والناشئة تحقيق الاستقرار المالي فحسب بل قد يشير أيضًا إلى نقص في استخدام الأصول بشكل فعال. من جهة أخرى، أظهرت الأزمة المالية العالمية (2008) أن الاستقرار المالي ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومع ذلك فإن تراكم رأس المال وزيادة السيولة رغم تحسينها للاستقرار المالي قد تعيق النمو الاقتصادي إذا لم تُستخدم هذه الموارد بشكل مثمر.

- **مؤشرات الاستقرار المالي للأسواق المالية**

يُقاس استقرار السوق المالي غالبًا من خلال مؤشر تقلبات العوائد الذي يعبر عن مدى تذبذب العوائد في السوق، فارتفاع هذا المؤشر يدل على زيادة في تقلبات السوق وبالتالي ضعف في الاستقرار المالي بينما يشير انخفاضه

إلى حالة أكثر استقرارًا ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق الانحراف المعياري للعوائد الشهرية خلال فترة زمنية (عادة 12 شهرًا)، بعد تنقية السلسلة الزمنية من أي ارتباط ذاتي قد يؤثر على دقة النتائج. انخفاض درجة التقلب يُعد مؤشرًا إيجابيًا على تطور السوق واستقراره.

بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم مضاعف السعر إلى الأرباح (P/E Ratio) كمؤشر آخر لاستقرار السوق حيث يُحسب بقسمة السعر السوقي للسهم على الأرباح السنوية للسهم الواحد. يعكس هذا المضاعف نظرة السوق المستقبلية لأداء الشركات؛ فارتفاعه يعبر عن تفاؤل المستثمرين وثقتهم بالأداء المستقبلي بينما يشير انخفاضه إلى حذر أو تشاؤم بشأن الأداء المرتقب.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل العلاقة التفاعلية بين العولمة، رأس المال الثابت، والتطور المالي، موضحًا كيف أسهمت التحولات العالمية في تعميق تكامل الأسواق وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، لا سيما تلك الموجهة نحو الاستثمار في رأس المال الثابت. وقد أفضى هذا التوسع إلى إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية للدول، وفرض متطلبات جديدة على النظم المالية لتكون أكثر كفاءة في تعبئة الموارد وتخصيصها.

كما تم التطرق إلى النظام المالي باعتباره الإطار الذي يشمل المؤسسات، الأسواق، والأدوات التي تنظم العمليات التمويلية في الاقتصاد. وقد تم تحليل دوره في تحويل المدخرات إلى استثمارات، وتيسير التداول المالي، ما يجعله عنصرًا أساسيا في دعم النمو الاقتصادي.

ومن هنا، يتضح أن تحقيق توازن فعّال بين الانفتاح على العولمة وتعزيز رأس المال الثابت والتطور المالي يتطلب إصلاحات هيكلية تُرسّخ مبادئ الشفافية والاستدامة المالية، بما ينسجم مع متطلبات النظام المالي العالمي

الفصل الثالث

تمهيد

يشكل هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يتم الانتقال من الطرح النظري إلى التحليل الكمي بغرض اختبار مدى تأثير كل من العولمة، ورأس المال، والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. ويكتسي هذا الفصل أهمية بالغة بالنظر إلى اعتماده على أدوات القياس الاقتصادي والنمذجة الإحصائية لتحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وذلك استنادًا إلى معطيات واقعية مستمدة من الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ خُصص المبحث الأول لمقاربة واقعية للاقتصاد الجزائري، في حين تناول المبحثان الثاني والثالث الإطار المنهجي والتطبيقي للدراسة، من خلال عرض النموذج المستخدم والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المعتمد على برنامجEViews10 ، مع تقديم البيانات المعتمدة، وتحديد المتغيرات، وشرح خصائص النموذج، إلى جانب إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية وتحليل النتائج المتوصل إليها لاستخلاص أهم الاستنتاجات.

المبحث الأول : العولمة ،رأس المال الثابت ، التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر

يتناول هذا المبحث تحليلًا معمقًا لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت ودوره في دعم النشاط الاقتصادي. كما يستعرض طبيعة اندماج الاقتصاد الجزائري في مسار العولمة، وانعكاسات هذا الاندماج على الأداء الاقتصادي الوطني، إلى جانب دراسة تطور النظام المالي في البلاد.

المطلب الأول: واقع النمو الاقتصادي و رأس المال الثابت بالجزائر

لقد حظي موضوع النمو الاقتصادي في الجزائر باهتمام كبير، حيث مر بمجموعة من المراحل خلال فترة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. كما تميز بوجود العديد من الخصائص والمؤشرات التي تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أولا :مراحل تطور النمو الاقتصادي بالجزائر و خصائصه

1. مراحل تطور النمو الاقتصادي بالجزائر

مرت الجزائر بتطورات هامة على مستوى اقتصادها، حيث انتقلت من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وقد تميزت هذه العملية بمجموعة من الإصلاحات التي شهدتها البلاد، ويمكن تقسيمها إلى المراحل التالية: (بغداد، جانفي 2005، صفحة 2)

❖ **مرحلة الانتظار والتصنيع (1962-1988)**

و تنقسم الى :

1. مرحلة الانتظار (1962-1966):

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة نموًا اقتصاديًا منخفضًا بلغ 68.19-% بسبب كون البلاد حديثة الاستقلال. كما كانت تعاني من ضعف مقوماتها المالية، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي. ومن جانب آخر، شهدت هذه الفترة تأميم أراضي المعمرين في عام 1963، وتميزت أيضًا بنقص في النظرية الاقتصادية المحددة والنموذج الذي كان يجب إتباعه.

2. مرحلة التصنيع (1967-1988):

خلال هذه المرحلة، شهد الاقتصاد الجزائري تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، يمكن تفسيرها بتقلبات أسعار النفط والأزمات المالية العالمية التي أثرت بدورها على الطلب العالمي للطاقة. في عام 1974، سجل معدل النمو ارتفاعًا ملحوظًا بلغ 49.47% نتيجة لتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وارتفاع أسعار النفط بشكل حاد. ولكن في عام 1980، انخفض المعدل إلى 7.90%، وهو ما يُعرف بالصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية.

لكن الأسعار تراجعت بشكل حاد خلال أزمة 1986 المالية، ما أدى إلى انخفاض معدل النمو بشكل كبير، حيث وصل إلى 0.4 %.وفي سنتي 1987 و1988، شهدت الجزائر انخفاضًا ملحوظًا في معدلات النمو التي قدرت بـ 0.7-% و 1-% على التوالي، ما أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي في البلاد.

❖ **مرحلة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية (1989-2000):**

مرت عملية الإصلاح في الجزائر بثلاث مراحل رئيسية: (قندوسي، 2014، الصفحات 83-84)

1. مرحلة الإصلاحات المحتشمة:

نتيجة لانتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية، وصل معدل النمو في عام 1989 إلى 4.4%. لكن في عام 1990، انخفض المعدل مقارنة بعام 1989 ليصل إلى 4%، وهو ما يعكس بداية التحديات الاقتصادية.

2. مرحلة التردد والتراجع في الإصلاحات (1992-1993):

اتسمت هذه الفترة بالتردد والبطء في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية. كما ظهرت اختلالات اقتصادية جديدة، مما أدى إلى تباطؤ خطوات الإصلاح. انخفضت قيمة العملة وارتفعت الاختلالات الاقتصادية، حيث زاد الاستهلاك الحكومي ليصل إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي في حين هبط الاستثمار بنسبة تزيد عن 10%.

من ناحية أخرى، عرفت الميزانية العامة عجزًا قدره 100% في عام 1993 نتيجة لعدم تعديل سعر الصرف، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات من الصادرات النفطية وزيادة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية، الذي شكل 5% من الناتج المحلي.

بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وانخفاض أسعار النفط، تأثر النمو الاقتصادي سلبًا، حيث بلغ 1.2% في عام 1993.

3. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة (1994-2000):

تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الاقتصادي الإيجابي بعد سلسلة من المعدلات السلبية بين عامي 1987 و1994، باستثناء سنة 1989 التي شهدت نموًا قدره 4.4% ورغم تسجيل نمو بمعدل 1.5% في عام 1998، إلا أن هذا النمو لم يكن كافيًا للقضاء على الآثار السلبية لعملية الإصلاح مثل ارتفاع البطالة وانتشار الفقر.

لكن في سنوات 1999 و2000، انخفض النمو مجددًا إلى 3.2% و2.2% على التوالي. كان من أسباب هذا الانخفاض تراجع حجم الاستثمارات العامة والخاصة. كما يتضح من البيانات أن النمو الاقتصادي في الجزائر كان يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، حيث بلغ معدل النمو في هذا القطاع 2.5%، بينما كان متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات 2.2%، مما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع الحيوي.

❖ **مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014):**

شهدت هذه الفترة نشاطًا اقتصاديًا ملحوظًا بفضل سياسة مالية تنموية تمثلت في زيادة الإنفاق العام، وذلك من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي. في عام 2003، ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي إلى 28.31% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل معدل النمو الاقتصادي حينها 6.8%.

بينما شهدت الفترة ما بين 2005 و2009 تذبذبًا في معدلات النمو، تراجعت هذه المعدلات في الفترة 2010-2014 لتصل إلى 3.3%. يُلاحظ أن قطاع المحروقات ظل المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث شكل محركًا رئيسيًا للاقتصاد الجزائري.

2. خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بعدد من الخصائص التي تحد من فاعليته، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (المدية)

1. مستوى نمو غير كافٍ:

أظهرت الدراسات أنه للحفاظ على مستوى معيشة السكان، يجب أن لا يقل نمو الناتج الوطني الخام عن 6% عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1%. رغم التقدم الذي تحقق في السنوات الأخيرة، إلا أن النمو لا يزال غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الناتجة عن تزايد عدد السكان. كما أنه لا يغطي الطموحات الجديدة التي ناتجة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

وتعكس البنية الديموغرافية الحالية حاجات وطموحات غير محددة للسكان، ما يستدعي تحسين السياسات العامة وتنفيذها بشكل فعّال. ورغم أن النمو الديمغرافي يمكن أن يكون إيجابيًا لأنه يسمح بزيادة اليد العاملة، إلا أن الاختلال بين نمو السكان القادرين على العمل والنمو الاقتصادي يفرض ضرورة تكثيف وتوزيع النمو بشكل أفضل لمواجهة التحديات مثل البطالة الناتجة عن نقص الاستثمارات.

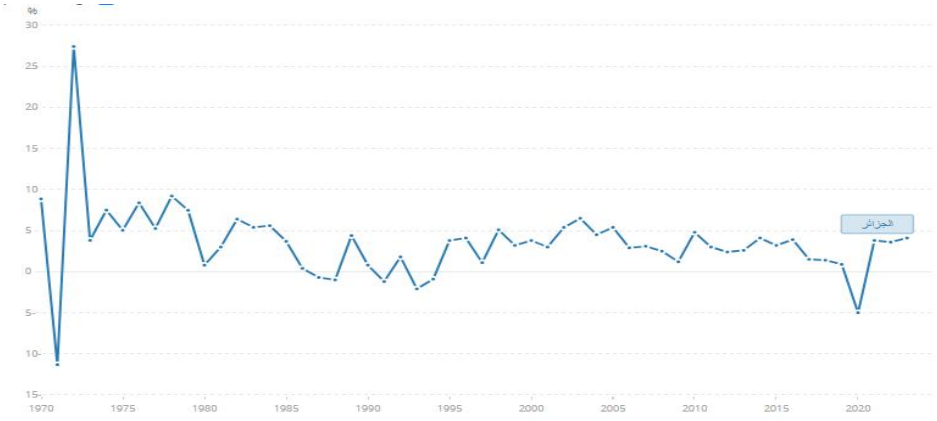
2. ضعف نمو الإنتاجية:

يتحدد مستوى النمو ونوعيته بواسطة إنتاجية العمل ورأس المال، إلا أن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المستخدمة لتحقيقه (أي الإنتاجية) بقيت ضعيفة منذ الاستقلال. أظهرت البيانات خلال العشرية الممتدة بين 1967-1987 استمرار هذه الظاهرة التي استمرت حتى عام 1994.

ووفقًا للبنك العالمي، سجلت الإنتاجية الإجمالية للعوامل انخفاضًا بنسبة 4.3- % في الفترة بين 1995-1999. ورغم أن تحسين الإنتاجية ما زال يواجه العديد من التحديات، يعود ذلك أساسًا إلى ضعف تأهيل الموارد البشرية، ضعف التسيير، نقص الثقافة الاقتصادية ووجود عبء القطاع الموازي.

يمكننا توضيح التغير في معدل النمو الاقتصادي(1970-2018) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08) التغيرات في معدل النمو الاقتصادي (1970-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا : واقع تكوين رأس المال الثابت بالجزائر

شهد واقع تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 تطورًا متغيرًا من سنة إلى أخرى، وذلك نتيجة ارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بدوره بأسعار النفط. ويعرض الجدول التالي تطور تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال هذه الفترة. (بوفنش، 2012، الصفحات 64-65)

جدول رقم (02) نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2023

السنة	نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت	السنة	نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت	السنة	نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت	السنة	نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت
1970	0.34	**1984**	0.33	**1998**	0.26	**2012**	0.32
1971	0.33	**1985**	0.32	**1999**	0.24	**2013**	0.36
1972	0.32	**1986**	0.34	**2000**	0.21	**2014**	0.39
1973	0.36	**1987**	0.3	**2001**	0.25	**2015**	0.43
1974	0.31	**1988**	0.26	**2002**	0.27	**2016**	0.43
1975	0.39	**1989**	0.27	**2003**	0.26	**2017**	0.42
1976	0.43	**1990**	0.27	**2004**	0.26	**2018**	0.41
1977	0.44	**1991**	0.26	**2005**	0.25	**2019**	0.4
1978	0.49	**1992**	0.27	**2006**	0.25	**2020**	0.39
1979	0.39	**1993**	0.27	**2007**	0.28	**2021**	0.35
1980	0.34	**1994**	0.28	**2008**	0.3	**2022**	0.3
1981	0.33	**1995**	0.29	**2009**	0.39	**2023**	0.33
1982	0.34	**1996**	0.25	**2010**	0.37		
1983	0.34	**1997**	0.23	**2011**	0.33		

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

من خلال تحليل بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1970–2023، يتضح أن هذا المؤشر شهد تطورًا متباينًا تأثر إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية. ففي السبعينات، ورغم التوجه الاشتراكي للدولة وتوسيع الاستثمارات العمومية، حافظت نسب تكوين رأس المال الثابت على مستويات مرتفعة بلغت ذروتها سنة 1978 (49%)، إلا أن ضعف مردودية هذه الاستثمارات حال دون تحقيق نمو مستدام. أما في الثمانينات، فقد أدت الأزمة النفطية سنة 1986 إلى تراجع واضح في نسب الاستثمار، لا سيما سنة 1987 التي سجلت أدنى نسبة في تلك الفترة (30%)، وهو ما عكس هشاشة الاقتصاد المعتمد على الريع. وفي التسعينات، تواصل التراجع نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية، حيث سجلت النسب أدنى مستوياتها، ما يعكس ركودًا اقتصاديًا واستثماريًا. مع بداية الألفية الجديدة، شهدت الجزائر انتعاشًا في الاستثمار بفعل برامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط، ما ساهم في رفع نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى 43% سنة 2015، خاصة بعد إصدار قانون الاستثمار لسنة 2006. غير أن هذا التحسن لم يدم طويلًا، إذ تراجعت النسب تدريجيًا بعد 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط وتقليص الاستثمارات العمومية، ما يعكس استمرار التبعية لعائدات المحروقات وضعف مساهمة القطاع الخاص في دفع النمو الاستثماري.

المطلب الثاني: واقع العولمة بالجزائر

أولا : انعكاسات العولمة على الاقتصاد الجزائري

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعيش حالة من التدهور في مختلف المجالات سواء الفلاحية ؛ الصناعية أو الإدارية والتجارية، حيث ظل لفترة طويلة خاضعًا لسلطة القرارات والمراسيم الناتجة عن التخطيط المركزي. و قد كانت البيروقراطية الإدارية والعقود والصفقات السياسية بعيدة كل البعد عن منطق السوق القائم على العرض والطلب والمنافسة. وجاءت الصدمة البترولية لسنة 1986 لتكشف هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية، حيث بلغ معدل التضخم 42 %، وانخفضت طاقة تشغيل المصانع إلى ما دون 50%، وتراجعت المداخيل، ضعفت الاستثمارات وفقدت العملة الوطنية قيمتها. وهكذا دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية تجلت آثارها السلبية على المستوى الصناعي والاجتماعي، خاصة بعد تاريخ 12 أفريل 1994، الذي يمثل محطة أساسية في مسار الاقتصاد الوطني من خلال التوقيع على اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، والقبول بشروط صندوق النقد الدولي ونادي باريس، ومن بين هذه الشروط:

- حرية شاملة للأسعار.
- تقليص نفقات الدولة في الجوانب الاجتماعية.
- مراقبة صارمة لتعديل ميزان المدفوعات.
- حرية كاملة للتجارة الخارجية، مع رفع الضرائب على المواد المدعومة لتمويل خزينة الدولة.
- تخلي الدولة عن دعم المؤسسات وتطبيق سياسة الخصخصة وتشجيعها.
- تجميد الأجور وتقليص استثمارات القطاع العام.

وقد تولى نادي باريس إدارة هذه التوصيات في السياق الجزائري. غير أن التساؤل المطروح هو: لماذا لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق القفزة المنشودة؟

السبب يعود إلى غياب إستراتيجية شاملة وتنسيق فعلي بين مختلف القطاعات، إضافة إلى دخول الجزائر تجربة اقتصاد السوق بقطاع عام هش ومفكك، ومؤسسات تفتقر إلى الكفاءة والخبرة في التعامل مع آليات السوق، ما حال دون قدرة الاقتصاد الوطني على رفع مستوى العرض، وأدى إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد، خاصة في المواد الغذائية وهو ما ساهم في ارتفاع فاتورة الاستيراد.

1. <u>انعكاس العولمة على القطاع الفلاحي:</u>

لا يزال القطاع الفلاحي يعاني من عدة مشاكل، من أبرزها مسألة الملكية العقارية في ظل القانون 87 /19، الذي يمنح المستخدمين حق تملك المنشآت والتجهيزات والمخازن، وحق الانتفاع من الأرض دون ملكيتها، ما جعل الفلاح يشعر بعدم الاستقرار كمستثمر. كما أن غياب بنوك تمويل خاصة بالقطاع أدى إلى اعتماد المستثمرين على استئجار الأرض ووسائل الإنتاج من الخواص. ومنذ عام 1994، دخلت السوق الجزائرية مرحلة التحرير.

لم يتمكن هذا القطاع من توفير المواد الغذائية الأساسية مثل السكر، السميد، الحليب، والأدوية، كما تراجعت المساحات الخصبة بفعل الانفتاح، نتيجة زحف الإسمنت على الأراضي الزراعية، وزحف الرمال على المناطق الرطبة وشبه الرطبة. (اسيا، 2013-2014، صفحة 216)

وقد انعكست العولمة سلبًا على الفلاحة في بداياتها، حيث غادر عدد كبير من العمال هذا النشاط وتوجهوا إلى القطاع الصناعي الذي وفر لهم أجورًا أعلى مقارنة بالقطاع الفلاحي. كما واجه الفلاحون صعوبة في اقتناء الآلات الحديثة بسبب ارتفاع تكلفتها، إضافة إلى محدودية معرفتهم بأنواع الأسمدة المناسبة للحصول على إنتاج جيد. ومع ذلك، فقد شهد القطاع الفلاحي تطورًا في مستوى التجهيز من خلال إدخال آلات الحصاد والمرشات للري، مما ساعد في مواجهة نقص الأمطار. وأسهمت العولمة أيضًا في دفع الحكومة إلى منح أهمية أكبر للجوانب القانونية والمالية للقطاع، عبر إنشاء بنوك لتمويل الأنشطة الفلاحية. وقد عرف هذا القطاع في السنوات الأخيرة انتعاشًا حيث بلغت نسبة نمو الإنتاج الفلاحي حوالي 10% خلال سنة 2015.

2. انعكاس العولمة على القطاع الصناعي:

تُعد الصناعة من أبرز القطاعات الاقتصادية في العصر الحديث، نظراً لدورها المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يُقاس مدى تقدم الدول بمدى تطور قطاعها الصناعي. وتتميز الصناعة المتقدمة باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة وقدرتها على منافسة الصناعات العالمية. ومنذ نيلها الاستقلال، سعت الجزائر إلى إرساء أسس تنمية صناعية، وقد شهد القطاع الصناعي بالفعل تطوراً ملحوظاً بفضل المخططات التنموية. غير أن التحولات العالمية والتغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية دفعت الجزائر إلى تبنّي اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق العالمية. وقد انعكست هذه التحولات بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية، ولا سيما الصناعية منها، مما ترك آثاراً اقتصادية واجتماعية واضحة على هذا القطاع في ظل تحديات العولمة.

2.1. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة على القطاع الصناعي:

إن تبني نهج اقتصاد السوق في الجزائر وظهور ظاهرة العولمة في الألفية الثالثة، يتطلب من الجزائر القيام بإصلاحات هيكلية عميقة في الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزايا تحرير التجارة. وقد ترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية مست بالقطاع الصناعي، وسوف نحاول ذكر هذه الآثار على النحو التالي: (سكينة، 2010، صفحة 58)

*تطور الإنتاج الصناعي: تشير الإحصائيات إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر قد شهد ركودًا ملحوظًا، خاصة في صناعات الجلود والمنسوجات، ويرجع ذلك إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها هذه الصناعات نتيجة لانفتاح السوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية وتوسع النشاط في القطاع غير الرسمي. وفقًا للإحصاءات، انخفض مؤشر إنتاج الجلود والأحذية بنسبة 53% في سنة 1989، كما بلغ هذا المؤشر 23.7% في سنة 1997. وفي عام 2010، انخفض إنتاج الجلود والفرو بنسبة 10.6%. أما صناعة المنسوجات، فقد شهدت انخفاضًا قدره 10.8% في نفس السنة.

أما بالنسبة لصناعة الخشب، فقد سجلت انخفاضًا في إنتاجها بنسبة 14.8%. وإذا نظرنا إلى الفترة بين 1994 و1997 نلاحظ أيضًا تراجعًا في إنتاج الصناعة الغذائية بنسبة 13%، وفي عام 2010 انخفض الإنتاج إلى 3.3%. كما شهدت صناعة الحديد والمنتجات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية انخفاضًا كبيرًا في إنتاجها بنسبة 50% بين عامي 1994 و1997، وفي سنة 2010 انخفض الإنتاج إلى 12.6%.

وقد أسفرت هذه التراجعات في الإنتاج عن زيادة كبيرة في معدلات البطالة، خاصة في قطاع الإنتاج الصناعي.

كما تطور استقلال الطاقة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن معدلات استغلال قدرات الإنتاج في المؤسسات الصناعية شهدت تراجعًا مستمرًا وشاملًا. وقد طال هذا التراجع بشكل خاص صناعة الجلود، حيث انخفض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية من 64.10% في سنة 1990 إلى 30.20% في سنة 1998، وفي عام 2010 لم يتجاوز هذا المعدل 10.6%.

أما في صناعة الحديد، فقد كان معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في سنة 1991 يصل إلى 70.6%، لينخفض إلى 47.80% في سنة 1998.

*غلق المؤسسات الصناعية: مع بدء فترة الانفتاح على الأسواق العالمية، سحبت الدولة حمايتها عن المؤسسات الوطنية بشكل مفاجئ، ما جعل هذه المؤسسات تواجه بيئة اقتصادية جديدة ومنافسة شديدة من الأسواق العالمية. وقد وجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع صعب، حيث كانت القرارات الاقتصادية الكلية التي تم اتخاذها تؤثر على محيطها بشكل غير مهيأ. نتيجة لذلك، اضطرت السلطات إلى غلق العديد من المؤسسات التي أصبحت عاجزة عن التكيف مع الظروف الجديدة وإدارة شؤونها المالية والإنتاجية بشكل فعال.

2.2. الآثار الاجتماعية للعولمة على القطاع الصناعي:

على الرغم من النتائج الاقتصادية الكلية التي تحققت خلال مرحلة التحرير الاقتصادي، فإن الوضعية المتدهورة للقطاع الصناعي حالَت دون تحقيق نتائج إيجابية ملموسة تؤثر بشكل مباشر على الطبقات الاجتماعية. تجدر الإشارة إلى أن الصناعة كانت تشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية. ومع انفتاح اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، شهد القطاع الصناعي تراجعًا كبيرًا في وضعه، مما نتج عنه آثار اجتماعية سلبية وخيمة تمثلت أبرز هذه الآثار في ضعف القوة الشرائية للمواطنين، ارتفاع معدلات البطالة، وضعف الإنفاق على القطاع الإنتاجي مما أثّر سلبًا على معيشة العديد من الأسر الجزائرية.

3. انعكاس العولمة على القطاع الخاص:

من الضروري تشجيع القطاع الخاص، ويجب على الدول أن ترفع احتكارها على بعض القطاعات، مثل قطاع النقل الذي شهد تحسنًا ملحوظًا. إلا أن التحدي الكبير يكمن في كيفية تمكين المؤسسات المثقلة بالديون من الدخول في اقتصاد السوق.

لقد شهد القطاع الخاص تحسنًا كبيرًا نتيجة للإجراءات والقوانين التي تبنتها الدولة، والتي سمحت للأفراد بامتلاك المؤسسات العمومية سابقًا أو بالقيام بشراكات معها. وقد انعكس هذا التحسن بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني في إطار العولمة، حيث ساهم القطاع الخاص بشكل كبير في زيادة الاستثمارات المحلية وجلب العملة الصعبة من

الخارج من خلال المعاملات التجارية الخارجية. كما لعب دورًا مهمًا في تقليص معدلات البطالة، وأصبح القطاع الخاص شريكًا في المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية والمالية إلى جانب الدولة.

4. انعكاس العولمة على القطاع التجاري:

تعد الجزائر عضوًا في المنظمة العالمية للتجارة الحرة حيث بدأت كمراقب في اتفاقية الجات سنة 1987 قبل أن تصبح عضوًا رسميًا في المنظمة في عام 1996. وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة إحدى الآليات الأساسية للعولمة، التي تنسق عملها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي هذا السياق، يطرح السؤال حول كيفية تمكن التجارة الجزائرية من مواجهة المؤسسات الأجنبية وتجمع رأس المال في الدول الكبرى.

تتطلب شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التزامًا بفتح الأسواق، وتقديم تسهيلات جمركية، وتسهيل التحويلات المالية، بالإضافة إلى تحسين النظام الضريبي وضمان حقوق الملكية الفكرية. كما يتطلب الانضمام إلى المنظمة امتلاك الكفاءة في التحكم في تكنولوجيا المعلومات وجودة الخدمات.

شهد القطاع التجاري في الجزائر حركة غير مسبوقة نتيجة للانفتاح على الأسواق العالمية، حيث ازدادت صادرات التجارة خاصة في مجال المحروقات، كما ارتفعت الواردات من السلع المتنوعة، بما في ذلك الأجهزة والآلات والمعدات الخاصة بالمصانع ومعدات التجهيز. هذا الانفتاح سهل على المواطنين الوصول إلى المنتجات التي يرغبون فيها حتى وإن كان ذلك على حساب المنتجات الوطنية.

ثانيا :الجزائر في ظل مواجهة تحديات العولمة

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات اقتصادية سريعة كان لها تأثير كبير على معظم اقتصاديات العالم. من أبرز هذه التغيرات، تداخلها وترابطها بشكل معقد بحيث يمكن تحديد السبب والنتيجة. ويمكن تلخيص أهم المتغيرات الاقتصادية العالمية في تلك الفترة في ظهور التكتلات الدولية، توسع ظاهرة العولمة وسرعة انتشارها على مستوى العالم. (اسيا، 2013-2014، صفحة 242)

لا تعتبر الجزائر بمعزل عن التغيرات الاقتصادية العالمية، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما هو الموقع الذي تحتله الجزائر من الناحية الاقتصادية في ظل العولمة؟ في هذا الصدد، تشير المؤشرات الحالية في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات إلى أوضاع غير مشجعة باعتبارها إحدى دول الجنوب، فإن الجزائر تخضع لتأثيرات العولمة وآلياتها، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما أدّى إلى ارتباطها بالنظام الرأسمالي وتشجيعها للخصخصة.

وقد أسفر ذلك عن نتائج سلبية تمثلت في تراكم المشكلات الاقتصادية، عدم الاستقرار وضعف الأداء الاقتصادي. في ظل هذه الظروف، يبقى أفق الاندماج في الاقتصاد العالمي بعيدًا عن التحقيق إذا لم تتغير الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الجزائر. تواجه البلاد صعوبات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، ونقص رأس المال البشري والعمالة الفنية المؤهلة، بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية. كما يعاني القطاع الاقتصادي من عدم الاستقرار السياسي، وارتفاع مستويات الدين الخارجي، ما يزيد من تعقيد قدرة الجزائر على مواجهة تحديات العولمة دون إيجاد الحلول المناسبة لهذه القضايا.

في ظل التحديات التي تفرضها العولمة، أصبح التكتل الاقتصادي ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات العالمية الكبرى. وعليه، فإن الجزائر مدعوة إلى تعزيز جهودها الاقتصادية والعمل على إعادة تفعيل التكتل المغاربي وتشجيع التكتل الاقتصادي العربي، بالإضافة إلى السعي نحو إحداث سوق عربية مشتركة. وفي هذا السياق، تحتاج الجزائر إلى إجراء تغييرات جذرية وإعادة ترتيب شؤونها الداخلية والخارجية، مع حشد الموارد والإمكانات المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية قائمة على الاعتماد على الذات، وخلق آليات تعاون فعالة.

إذا كانت الجزائر تسعى نحو إعادة السلم والاستقرار، فإن الحاجة ما زالت ملحة لإصلاح النظم التربوية والاقتصادية، مع تشجيع البحث العلمي واعتماد العلم كقاعدة أساسية للتحول الذي يتسم بالمنهجية والعدالة والمساواة. ينبغي أن يشمل ذلك محاربة كافة أشكال الفساد التي تعرقل مسار التنمية بكل مجالاتها. ولابد من استثمار الفرص المتاحة لوضع أسس قوية للتعاون الاقتصادي العربي، بهدف التفاعل الفعال مع النظام العالمي الجديد المتمثلة في :

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية.
- إنشاء سوق عربية لرأس المال وتشجيع حركته.
- ضمان حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاجية، بما في ذلك قوة العمل والأشخاص ورأس المال بين الدول العربية.
- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية، فضلاً عن التنسيق في مجال النقل والتجارة الخارجية.
- إنشاء مرصد عربي اقتصادي واجتماعي لمتابعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العربي.
- وضع تصور مستقبلي للموقع الوطني العربي في المحيط الإقليمي والدولي، بما يساهم في تعزيز التعاون والتكامل.
- تطوير إستراتيجية لبناء القدرة التنافسية للدول العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ضمان الحفاظ على القدرات البشرية المتميزة داخل الوطن العربي.

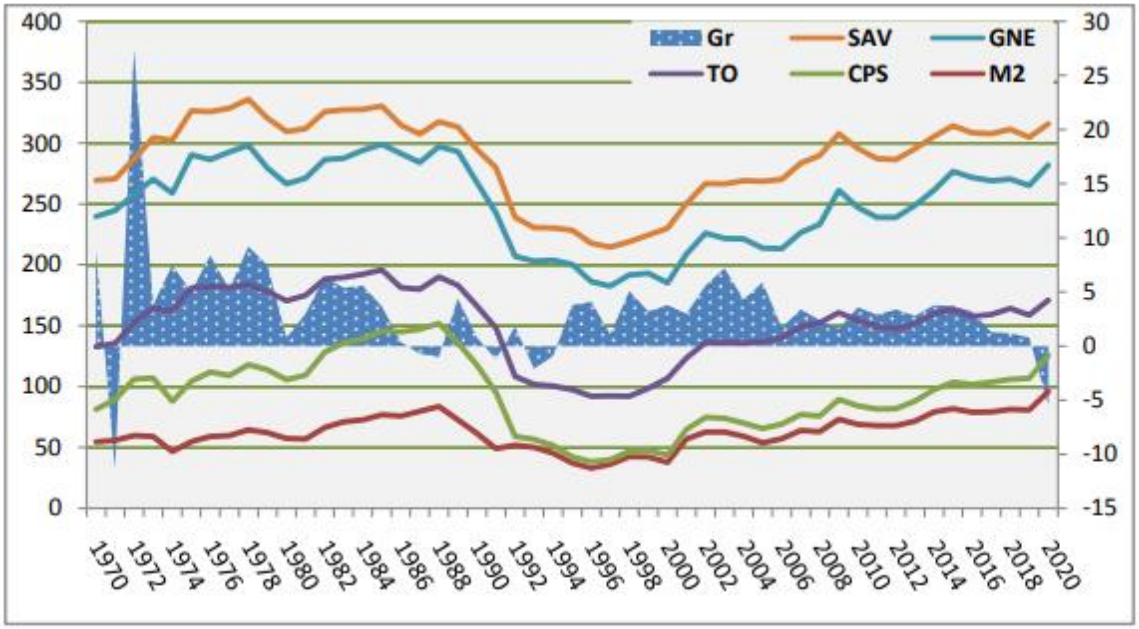
المطلب الثالث: تطور القطاع المالي

بعد الاستقلال، شهدت الجزائر عدة إصلاحات هيكلية ومالية في إطار سعيها للتنمية الاقتصادية. حيث اعتمدت الدولة النظام الاشتراكي وأتبعت أسلوب التخطيط المركزي وسياسة الكبح المالي كمنهج رئيسي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، ومع حدوث أزمة 1986 وانهيار أسعار البترول، وتدهور الوضع الاقتصادي، انكشفت هشاشة وضعف النظام المالي الجزائري، مما دفع الدولة إلى إجراء إصلاحات عميقة في المجالات المصرفية والمالية.

في إطار هذه الإصلاحات، توجهت الجزائر نحو اقتصاد السوق بهدف تحسين القطاع المصرفي، مما أسفر عن صدور **قانون النقد والقرض** في سنة 1990، الذي مثل نقطة تحول رئيسية في تلك الفترة. قدم هذا القانون رؤية جديدة لدور النظام المصرفي كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. تلا ذلك سلسلة من الإصلاحات في مجالات

التنظيم والرقابة والإشراف على النظام المالي، بهدف إلغاء القيود والضوابط المفروضة على القطاع المالي، وتسهيل الانفتاح المالي، وتخلي الدولة عن الإجراءات الحمائية على الأنظمة المالية. كما تم السماح لآليات السوق بالعمل بحرية لضمان تخصيص أفضل للموارد المالية.

الشكل رقم (09) تطور بعض متغيرات التطور المالي بالجزائر



(عزي، ديسمبر 2019، صفحة 122) المصدر:

منذ عام 1970 وحتى 2020، ظلّ معدل نمو الاقتصاد الجزائري متأرجحًا بحالة شبه دائمة، بمتوسط سنوي بلغ نحو 3.44%. ففي أوائل السبعينيات شهدنا طفرة كبيرة عندما وصل النمو إلى 27.42% في 1972، قبل أن ينهار مع هبوط أسعار النفط عام 1986، ثم تتعمّق الأزمة خلال التسعينيات، ليبدأ القطاع في التعافي المتواضع بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي في 1996، إلا أنه عاد للانخفاض إثر الأزمة المالية العالمية عام 2008، مستقرًا منذ حينها في حدود 3–4%.

يمكننا ملاحظة أن منحنى النمو يسير جنبًا إلى جنب مع منحنى المعروض النقدي والقروض الممنوحة للقطاع الخاص، إذ مرّ المعروض النقدي بثلاث مراحل متتابعة:

1. 1970–1988: ارتفاع بطيء في السيولة نتيجة اللجوء الكثيف للديون لتمويل برامج التعديل الهيكلي، ما أدى إلى ضغوط مالية على القطاعات الإنتاجية.

2. 1989–2000: تقلّص في المعروض النقدي بمعدل متوسط 5.94% سنويًا، إثر سياسة نقدية مشدّدة للتصدي للعجز.

3. 2001–2020: انتعاش مستمر في السيولة بفعل ارتفاع الأرصدة الصافية الخارجية، وارتفاع الإنفاق الحكومي، وتنامي دور البنوك في تمويل الاقتصاد.

أما القروض الموجهة للقطاع الخاص، فارتفعت تدريجيًا منذ السبعينيات حتى صدمة النفط عام 1986، ثم تراجعت بشدة بسبب تشديد السيولة ورفع الاحتياطي القانوني وإصلاحات صندوق النقد قبل أن تعود للزيادة بعد 2000 ولكن بوتيرة أبطأ مقارنة بما قبل 1990، استجابة لتحسن الأوضاع المالية ودعم البنوك للأنشطة الإنتاجية.
وعانت مستويات الإنفاق الوطني من تقلب حاد: بين 1970 و1988 كان الإنفاق متذبذبًا بسبب أزمة المديونية ولجوء الدولة لصندوقي النقد والبنك الدوليين، ثم انخفض بقوة بين 1989 و2000 في إطار إصلاحات الحد من الإنفاق والدعم، قبل أن يرتفع مجدّدًا من 2001 فصاعدًا مستفيدًا من ارتفاع الإيرادات الضريبية ومشاريع الإنعاش الاقتصادي.
وبالنسبة للانفتاح التجاري، فقد صعد مؤشره بلا توقف إلى حدود 1988 بموازاة تحرير التجارة الخارجية، ثم تقلّص بين 1989 و2002 جراء إجراءات حمائية وانهيار عائدات النفط، قبل أن يشهد انتعاشًا خفيفًا من 2003 حتى 2020 بفضل رفع القيود وتنشيط الصادرات غير النفطية وإبرام اتفاقيات تبادل حر.
وأخيرًا، سجّل الادخار المحلي مستويات عالية (متوسط 36.13%) في 1970–1978 بدعم المخططات التنموية، ثم تراجع إلى 27.21% في 1988–2000 مع انهيار أسعار النفط، قبل أن يرتفع إلى 46.29% في 2002–2020، مما يؤكد الارتباط الوثيق لجميع هذه المتغيرات بتقلبات أسعار النفط وطبيعة اقتصاد الريع المعتمد على العوائد البترولية. (قادة، 2022، الصفحات 44-45)

المبحث الثاني: الإطار النظري للنموذج المستخدم

بغرض إجراء دراسة قياسية دقيقة للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المعنية، ارتأينا توظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) ، وذلك بالنظر إلى ملاءمته لطبيعة البيانات المستخدمة. يتضمن هذا المبحث تعريفاً بالنموذج، خصائصه، منهجيته، إلى جانب تقديم خلفية حول السلاسل الزمنية، وأخيراً توضيحاً لأهم الأدوات والأساليب القياسية المعتمدة في الدراسة.

المطلب الأول:تحديد مواصفات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL

أولا :تعريف ال ARDL

يشير مفهوم التكامل المشترك إلى وجود سلوك زمني متشابه بين سلسلتين زمنيتين، مما يدل على وجود علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل. وفي هذه الحالة، تكون التركيبة الخطية بين السلسلتين ذات متوسط يساوي الصفر وتباين ثابت، مما يعكس استقرار العلاقة بينهما على المدى البعيد . (حسان، 2023، صفحة 56)
وقد برز نموذج **ARDL** نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *Autoregressive Distributed Lag*) (*Model*، الذي طُوِّر على يد (Pesaran, 2001) كبديل لنماذج التكامل المشترك التقليدية التي عانت من بعض القيود. يمثل نموذج ARDL مزيجًا من نموذج الانحدار الذاتي (*Autoregressive Model*) ونموذج الإبطاء الموزع(*Distributed Lag Model*) وتكمن فكرته الأساسية في أنه يسمح للمتغير التابع **yt** بأن يتأثر ليس فقط بالقيم الحالية للمتغير التفسيري **xt** بل أيضًا بقيمه المتأخرة عبر فترات زمنية متعددة سابقة .

بعبارة أخرى، يعكس هذا النموذج وجود حالة من التكيّف الديناميكي في المتغير التابع نتيجة للتغيرات السابقة في المتغير المستقل. ويُعبّر عن نموذج ARDL من خلال المعادلة التالية: (حسان، 2023، صفحة 56)

$$y_t = ß + ß_0 x_t + ß_1 x_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots(1)$$

ويُعبّر عن السلوك الديناميكي (الحركي)للنموذج من خلال القيم السابقة للمتغير التابع، أي $\mathbf{y_{t-i}}$ مما يعكس فكرة الانحدار الذاتي (Autoregressive)، حيث يُستخدم المتغير التابع كمتغير تفسيري ولكن بإزاحات زمنية سابقة.

$$y_t = \lambda 1 y_{t-1} + \lambda 2 y_{t-2} + \ldots\ldots + \lambda p y_{t-p} + u_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

نلاحظ من المعادلة (1) أعلاه أن المتغير التابع يظهر في الجانب الأيسر، بينما يحتوي الجانب الأيمن على المتغير التفسيري بصيغته المتباطئة زمنيًا، مما يعني أن المتغير التابع يعتمد على قيم سابقة لنفسه وكذلك على القيم المتأخرة للمتغير التفسيري وبالتالي، فإن النموذج يأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = a + a_1 y_{t-1} + ß_0 x_t + ß_1 x_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث (x, y) تمثل المتغيرات التي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما.

ثانيا :مزايا و خصائص النموذج

تُعد هذه المنهجية أكثر فاعلية مقارنة بالمنهجيات السابقة، ونذكر من أبرز مزاياها ما يلي: (دحماني، 2014، صفحة 254)

- تُعتبر أكثر قوة نسبيًا عند التعامل مع عينات صغيرة خصوصًا تلك التي تحتوي على أقل من 80 مشاهدة.
- تُستخدم هذه المنهجية بغض النظر عمّا إذا كانت المتغيرات من الدرجة الأولى أو الدرجة الصفرية أو في حالة وجود خليط بينهما في حين لا يكون نموذج **ARDL** مناسبًا إذا كانت إحدى السلاسل الزمنية من الدرجة الثانية.
- يعتمد نموذج **ARDL** على إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اختيار عدد كافٍ من فترات الإبطاء للوصول إلى عملية توليد البيانات المثلى. ويتم تقدير $(p+1)k$ من نماذج الانحدار بهدف تحديد طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير حيث تمثل p أقصى فترة إبطاء ممكنة و k عدد المتغيرات المدرجة في المعادلة. ويتم اختيار النموذج الأنسب بالاعتماد على عدة معايير معلوماتية، منها:
  - (ADJ:.R-sq) :معامل التحديد المصحح.
  - معيار شوارز للمعلومات(Schwarz SC)
  - معيار أكايكي للمعلومات(Akaike AIC)
- إضافة إلى ذلك، فإن النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك تعاني من مشكلة النمو الداخلي، بينما يتميز نموذج **ARDL** بقدرته على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، مما يساهم في تجاوز مشكلات الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يتمكن النموذج من تقدير العلاقات على المديين القصير والطويل في الوقت نفسه، ويتميز بتقديرات غير متحيزة وذات كفاءة.

- ومن أهم ما يميز نموذج **ARDL** أنه يُبنى في إطار معادلة واحدة، مما يجعله أكثر ملائمة في العديد من التطبيقات.
- تجدر الإشارة إلى أن بعض نماذج السلاسل الزمنية قد تتضمن فترات زمنية طويلة نسبيًا خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمتغيرات ترتبط باتخاذ القرار والسياسات، حيث يتوزع أثر التغير في المتغير التفسيري x على المتغير التابع y عبر فترة زمنية ممتدة. لذلك، ينبغي تضمين القيم المتأخرة للمتغير التفسيري في النموذج كمتغيرات توضيحية لأن نماذج الإبطاء تعتمد في جوهرها على إدراج سلسلة من القيم المتأخرة للمتغيرات المفسرة لضمان تعديل تدريجي ومتسق وفق نموذج ديناميكي مبسط.

ثالثا:خطوات تطبيق منهجية ARDL

تمر منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL بعدة خطوات منهجية ضرورية قبل الشروع في التقدير القياسي وذلك وفقًا لما أشار إليه: (Dava, 2013)

1. التأكد من أن المتغيرات محل الدراسة ليست متكاملة من الرتبة الثانية I(2)، إذ إن وجود مثل هذه المتغيرات يجعل استخدام منهجية **ARDL** غير صالح.
2. صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد (UECM) وهو نموذج يُعدّ صيغة خاصة من نموذج **ARDL** يُستخدم لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
3. تحديد البنية المثلى لفترات الإبطاء (lags) لكافة المتغيرات الداخلة في النموذج لضمان تمثيل الديناميكية بشكل دقيق.
4. تشخيص النموذج :التأكد من استقلالية أخطاء التقدير من خلال:
   - اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.(serial correlation)
   - اختبار عدم تجانس التباين.(heteroscedasticity)
   - اختبارات الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدّرة، مثل:
     - اختبار المجموع التراكمي للبواقي.(CUSUM)
     - اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي.(CUSUMSQ)
5. تنفيذ اختبار الحدود (Bounds Test) لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
6. في حال تم إثبات وجود علاقة طويلة الأجل يتم تقدير المعاملات طويلة المدى، ثم استخلاص نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يربط بين المدى القصير والمدى الطويل.
7. تحليل الديناميكية قصيرة الأجل يتم من خلال نموذج ECM تحليل تأثير التغيرات اللحظية على المدى القصير، إلى جانب قياس مدى العودة إلى التوازن طويل الأجل.

وللتوضيح أكثر ستأتي هذه المراحل مفصلة في الدراسة التطبيقية لقياس تأثير العولمة رأس المال الثابت و التطور المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1970-2023 وذلك بصيغها الرياضية وباستعمال البرنامج الإحصائيEviews 13 .

المطلب الثاني: ماهية السلاسل الزمنية

تُعد دراسة الظواهر الاقتصادية واتجاهاتها والتحكم في مساراتها من العوامل الأساسية لنجاح المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد في تسييرها على الأساليب العلمية. فكل مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها، تحتاج إلى فهم الظواهر المحيطة بها، وتحليل العوامل المؤثرة فيها والتنبؤ بمستقبلها. ولتحقيق ذلك، من الضروري تحليل بيانات الفترات السابقة المرتبطة بهذه الظواهر، بهدف تحديد اتجاهاتها العامة شريطة أن تكون هذه البيانات مؤرخة زمنياً، سواء على مستوى السنوات أو الأشهر أو الأسابيع وغيرها.

أولا :تعريف السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تُمثل تطور ظاهرة معينة (اقتصادية، اجتماعية، طبية، طبيعية، وغيرها) على فترات زمنية متعاقبة، وغالبًا ما تكون هذه الفترات متساوية في الطول. (شعراوي، 2005، صفحة 5)

تُعرف السلسلة الزمنية على أنها سلسلة من القيم المحققة لظاهرة معينة، وتتميز بالخصائص التالية:

- تتكون من قيم معلومة ومحسوبة تم تحقيقها فعليًا في الواقع.
- تكون القيم متجانسة من حيث وحدة الزمن، أي أنها تقاس بفترات زمنية متساوية (يومية، شهرية، فصلية
- تحمل القيم دلالة إحصائية، بمعنى أن البيانات العددية المتوفرة تكون كافية لتحليل الظاهرة محل الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن طول السلسلة الزمنية يلعب دورًا مهمًا في دقة التنبؤ، فكلما كانت أطول نسبيًا زادت موثوقية النتائج، وذلك حسب طبيعة المعطيات (شهرية، فصلية، نصف سنوية، وغيرها). (khaled, 2017, p. 81)

ثانيا:مركبات السلاسل الزمنية

تبدأ الدراسة الإحصائية لأي سلسلة زمنية بتمثيلها بيانيًا، حيث يُعد هذا التمثيل خطوة أولية مهمة لفهم سلوك الظاهرة محل الدراسة. بعد ذلك، يتم تحليل السلسلة استنادًا إلى التغيرات التي تطرأ على قيمها عبر الزمن. وتصنَّف هذه التغيرات عادةً إلى أربع مركبات أساسية، وهي: (مخرمش، 2006 ، الصفحات 22-23)

مركبة الاتجاه العام :تعد مركبة الاتجاه العام أساسية في حركة السلسلة الزمنية، وتتميز بالنمو الطبيعي المتسارع أو التقلص الطبيعي التدريجي للظاهرة المشاهدة. لا تُلاحظ هذه التغيرات في فترات قصيرة، حيث تحدث التغيرات ببطء، وتأخذ شكلها تدريجيًا على مدى وقت طويل مما يضفي عليها صفة الديمومة والاستمرار. وبذلك، تعبر مركبة الاتجاه العام عن تطور الظاهرة عبر الزمن وتكون واضحة فقط في الفترات الطويلة كما توضح الاتجاه العام للظاهرة ويُرمز لها بالرمز T.

المركبة الموسمية :التغيرات الموسمية هي التغيرات التي تحدث بانتظام في فترات زمنية متعاقبة، مثل شهر معين من السنة، أو يوم معين، أو ساعة معينة. وهي تقلبات تتكرر بنفس الوتيرة في كل سنة. ويُرمز لها بالرمز اللاتيني S.

المركبة الدورية :تنعكس المركبة الدورية في السلاسل الزمنية طويلة الأجل، حيث تظهر تأثيرات الانتقال بين حالات اقتصادية مختلفة، مثل الانتقال من الكساد إلى الانتعاش، ثم الرواج ف الركود، وهكذا. تشبه هذه التغيرات التغيرات الموسمية، لكنها تحدث على فترات أطول نسبيًا مقارنة بالفترات الموسمية.

المركبة العشوائية :التغيرات العشوائية هي تغيرات غير متوقعة وطارئة، مما يعني أنه لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها. تحدث هذه التغيرات نتيجة لأسباب عارضة لم تكن في الحسبان، مثل الزلازل، الفيضانات، أو إضراب العمال، وغيرها من الأحداث غير المتوقعة.

بالمقارنة مع التغيرات الموسمية، فإن طول الفترة الزمنية للدورة غير محدد، حيث يتراوح بين ثلاث إلى عشرين سنة. وبالتالي، يصعب تحديد التقلبات الدورية ومقاديرها، لأنها تختلف اختلافًا كبيرًا من دورة لأخرى، سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو من حيث اتساع تقلباتها ومدى تأثيرها. ويرمز لها بالرمز اللاتيني C .

ثالثا:مسارات السلاسل الزمنية:

نادراً ما تحقق الأحداث التاريخية أو الاقتصادية مسارات عشوائية مستقرة ولتحليل عدم استقرارية السلاسل الزمنية، يتم التمييز بين نوعين من المسارات : (نبيلة، 2020، الصفحات 14-15)

- ✓ **المسار من نوع :(Stationary Trend) "TS"** والذي يمثل عدم الاستقرارية من النوع الحتمي (Deterministic).
- ✓ **المسار من نوع :(Differency Stationary) "DS"** ويعبر عن المسارات غير المستقرة العشوائية.

المسار من نوع "TS":هذه النماذج غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام بحيث:

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث $f(t)$: هي دالة كثيرة الحدود للزمن

ε_t : حد الخطأ العشوائي (أو ما يسمى بصخب أبيض)

تُعد هذه النماذج من بين الأكثر انتشارًا، حيث أن معظمها يتخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى ويكتب بالشكل التالي :

$$y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

هذا النموذج غير مستقر لأن وسطه $\mathrm{E}(x_t)$ مرتبط بالزمن، ونجعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{a}_0$ و $\hat{a}_1$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى، يصبح النموذج السابق مكتوبًا بالشكل التالي:.

$$yt = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$$

ثم نقوم بطرح المقدرات من yt كما يلي:

$$yt - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 t$$

المسار من النوع "DS":

تعد هذه النماذج غير مستقرة أيضًا، حيث تبرز عدم الاستقرارية العشوائية وتأخذ الشكل التالي :

$$yt = yt-1+\beta+\varepsilon$$

ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات كما يلي:

$$(1-L)^d y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث: β : هو معامل ثابت L : معامل التأخير d : درجة الفروقات

وعادة ما تستعمل هذه النماذج الفروقات من الدرجة الأولى أي (d=1)، وتكتب من الشكل :

$$(1-L)1y_t = \beta + \varepsilon_t$$

بتعريف مساران مختلفان: DS في المسار βويسمح لنا إدخال الثابت

انه بدون انحراف.DSيقال عن المسار $\beta = 0$

ويكتب : $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

ولما ε_t هو تشويش أبيض، فإن المسارDS يحمل اسم نموذج السير العشوائي *aléatoire modèle de marche*وهو كثيرا ما يستعمل في تحليل كفاءة الأسواق المالية.

$\beta \neq 0$:إذن المسار يحمل اسم مسار DSمع انحراف.

ويكتب: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

تتحقق استقرارية هذا المسار باستخدام مرشح الفروق الأولية (Filtre des différences premières). $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow (1-L)x_t = \beta + \varepsilon_t$

في المسارات من نوعDS ، تنعكس الصدمة في لحظة معينة بشكل لا نهائي على القيم المستقبلية للسلسلة. وبالتالي، فإن تأثير الصدمة يكون دائمًا ويأخذ شكل التناقص بمرور الوقت.

بشكل عام، لإرجاع استقرارية المسار من نوع"TS" ، فإن أفضل طريقة هي استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. أما بالنسبة للمسار من نوع"DS" ، فيجب استخدام ما يُعرف بمرشح الفروق الأولية (Filtre des différences premières).

المطلب الثالث : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها السلسلة التي لا تتضمن اتجاهًا عامًا (Trend) ولا تقلبات موسمية (Seasonality)، أي أن قيمها لا تظهر نمطًا منهجيًا في الزيادة أو النقصان بمرور الزمن .(Régis, 2005, p. 226) أما من الناحية التقنية فإن السلسلة الزمنية تُعد مستقرة إذا ظل متوسطها وتباينها ثابتين مع مرور الوقت ولم يتأثر توزيعها الزمني بعوامل خارجية أو داخلية تؤدي إلى تغيّر منتظم . (Gujarat, 2004, p. 26)

وبناءً على هذه المفاهيم، يمكن تحديد خصائص استقرار السلسلة الزمنية على النحو التالي : (محمد، 2002، صفحة 2)

ثبات متوسط القيم عبر الزمن:

فإذا كانت الفجوة الزمنية=2 فإن

$$E(y_t) = E(y_{t+m}) = \mu \qquad \forall_t, \forall_m$$

ثبات التباين عبر الزمن:

فإذا كانت الفجوة الزمنية = 2 فإن

$$Var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \delta^2 \qquad \forall_t$$

التغاير مستقل عن الزمن: أي أن يعتمد التغاير (covariance) بين قيمتين لنفس المتغير فقط على الفاصل الزمني بينهما، وليس على النقطة الزمنية المحددة التي يُحسب عندها هذا التغاير.

$$COV(y_t, y_{t+K}) = \mathrm{E}[(y_t - \mu)(y_{t+K} - \mu]$$

فإذا كانت الفجوة الزمنية = 2فإن

$$COV(y_t, y_{t+1})_K = COV(y_{t+2}, y_{t+3}) = 0$$

أي أن التغاير مساوي صفر أو لا يختلف عن الصفر أو متناقصا بدرجة كبيرة مع زيادة الفجوة الزمنية.

ويتضح من خلال هذه الخصائص أن مسار التشويش يكون أبيضًا (white noise)، أي أنه مستقل ويتبع نفس التوزيع الاحتمالي الطبيعي بثبات في التباين وبدون ارتباط زمني. وبالتالي، يمكن القول إن السلسلة الزمنية تُعد مستقرة فقط إذا كان مسارها مستقرًا، مما يعني بالضرورة خلوها من أي اتجاه عام أو تقلبات موسمية. وبصورة أكثر شمولًا، ينبغي ألا تتأثر السلسلة بأي عامل يتغير أو يتطور عبر الزمن. (Régis, 2005, p. 224)

2.اختبارات الجذر الوحدي

تُعد اختبارات الجذر الوحدي أداة مهمة لا تقتصر فقط على الكشف عن وجود عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية، بل تُسهم أيضًا في تحديد نوع عدم الاستقرار، سواء كان المسار من نوع(TS اتجاه محدد) أو(DS اتجاه عشوائي). بناءً على ذلك، فإن هذه الاختبارات تساهم في تحديد أفضل طريقة لتحويل السلسلة إلى حالة مستقرة.

1. <u>اختبار *Dickey-Fuller (DF) (1979):*</u> (Régis, 2005, pp. 231-232)

تسمح اختبارات ديكي-فولر (Dickey-Fuller) بتحديد صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان الاتجاه محددًا (Deterministe) أو عشوائيًا (Stochastique) هناك ثلاثة نماذج أساسية تُستخدم في تشكيل هذه الاختبارات. وتتمثل الفكرة الرئيسية لهذه الاختبارات في أنها بسيطة: إذا تم قبول الفرضية $H_0 : \phi_1 = 1)H_0$ في أحد النماذج الثلاثة، فإن المسار (أو السلسلة) يُعتبر غير مستقر.

نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى *AR(1)* $X_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$ .....[1]

نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد ثابت $X_t = \phi_1 X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ .....[2]

نموذج الانحدار الذاتي مع إدخال حد الاتجاه العام t $X_t = \phi_1 X_{t-1} + b_t + C + \varepsilon_t$ .....[3]

إذا تحققت الفرضية H_0 ، فإن السلسلة الزمنية X_t غير مستقرة مهما كان النموذج المأخوذ.

في النموذج الأخير *[3]*، إذا تم قبول $H_1 : \phi_1 \langle 1$ ، وإذا كان المعامل b يختلف عن 0، إذا كانت الفرضية مقبولة، فإن المسار يكون من نوع TS (اتجاه محدد)، ويمكن جعله مستقرًا عن طريق حساب الراسب مقارنة بالاتجاه المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

يجدر بالذكر أنه لا يمكن اختبار الفرضية H_0 (مثلًا) باستخدام القواعد الإحصائية العادية لاختبار الفرضيات (خصوصًا توزيع t *student*)، ولذلك يتم استخدام جداول معدة خصيصًا بواسطة ديكي-فولر. هذه الجداول مشابهة لجداول t لـ *student* ولكنها مخصصة لاختبارات الجذر الوحدي. وقد اختار الكتاب اختبار القيمة $\hat{\phi}_1 - 1$ في مكان $\hat{\phi}_1$ وهذا لأسباب إحصائية. كما أن هذا لا يعرقل عملية الاختبار، إذ تكتب $X_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$ كذلك كما يلي:

$$X_t - X_{t-1} = \phi_1 X_{t-1} - X_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = (\phi_1 - 1) X_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذن فهو نفس الشيء في اختبار الفرضية $H_0 : \phi_1 = 1$ أو $H_0 : \phi_1 - 1 = 0$ لاختبار مدى استقرار السلسلة الزمنية، نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بتقدير المعلمة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ϕ_1 ، والتي نطلق عليها اسم (المعلمة) $\hat{\phi}_1$ ، وذلك بالنسبة للنماذج الثلاثة.
- نقوم بحساب $t\hat{\phi}_1$ ، حيث تساوي هذه الأخيرة $\hat{\phi}$ المعامل المقدر مقسومًا على الانحراف المعياري لها (بعد تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)كما أن $t\phi_1$ تعتبر مشابهة لتوزيع t لستودنت.
- إذا كانت القيمة المحسوبة من $t\hat{\phi}_1$ أكبر من القيمة الجدولية، نقبل الفرضية H_0 مما يعني وجود جذر وحدي، وبالتالي يكون المسار أو السلسلة غير مستقرة.

2. اختبار *ADF Dickey et Fuller Augmentés*: (أبومسلم، 2023، صفحة 4)

قدم كل من ديكي وفولر هذا الاختبار لاستخدامه في الحالات التي تعاني فيها السلاسل الزمنية من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم الأخطاء. ويتضمن هذا الاختبار ثلاث حالات رئيسية يمكن توضيحها من خلال النماذج التالية :

النموذج [4] $\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$.....

النموذج [5] $\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$.....

النموذج [6] $\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$.....

حيث $\varepsilon_t \to i.i.d(o, \sigma_\varepsilon^2)$

p: عبارة عن درجة التأخير

$$p = \phi - 1$$

ويجري الاختبار بطريقة مشابهة لاختبارات *DF* البسيطة، وفقط الجداول الإحصائية هي التي تختلف.

ويمكن تحديد قيمة p عن طريق معايير *"Akaike"* 1979 أو *"Schwarz"* 1978 أو ننطلق بقيمة هامة نوعا ما لـp ونقدر نموذج بـ (p-1) تأخير، ثم بـ (p-2) تأخير، إلى غاية أن يصبح معامل p^{ieme} تأخير ذا مدلول.

3. اختبار فيليبس وبيرون(Phillips and Perron, 1988)

قام كل من (Phillips، 1988) بتقديم هذا الاختبار بهدف معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، والتي قد تؤثر على نتائج اختبارات السكون التقليدية. وقد اعتمد الباحثان في هذا السياق على تعديل معلمي لتباين النموذج، وذلك بما يعكس الطبيعة الديناميكية للسلسلة الزمنية محل الدراسة. ويتميز اختبار PP بأنه يأخذ في الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، مما يسمح بالتقليل من التحيزات الناتجة عن خصائص السلاسل الزمنية وخصوصًا تلك المتعلقة بالتقلبات العشوائية. (حنان، 2017-2018، صفحة 153)

كما يعتمد اختبار فيليبس وبيرون على نفس التوزيعات الحدية لاختباري DF وADF، مما يجعله متسقًا من الناحية الإحصائية معهما.

ويمر هذا الاختبار بأربع مراحل رئيسية، تبدأ بـ:

- التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للنماذج الثلاثة الأساسية المعتمدة في اختبار ديكي-فولر، مع حساب الإحصاءات المصاحبة لها.
- تقدير التباين قصير المدى:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

حيث: e_t: الباقي المقدر

- تقدير المعامل المصحح S_t^2 و المسمى بالتباين طويل الأجل، والذي يُستخرج من هيكلة التباينات المشتركة لبواقي النماذج المقدّرة في المراحل السابقة. ويُحسب التباين طويل الأجل باستخدام الصيغة التالية:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^{1} \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^{n} e_t \, e_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل من الضروري تعريف عدد التأخرات l المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n .

- حساب إحصائية فليبس وبيرون:

بعد تقدير التباين طويل الأجل، يتم حساب إحصائية فليبس وبيرون كما يلي:

$$t^*_{\widehat{\emptyset}_1} = \sqrt{k}.\frac{(\widehat{\emptyset}_1 - 1)}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}_1}} + \frac{n(k-1)\widehat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث: $K = \sigma^2/s_t^2$ قيمة تقريبية تساوي 1 في الحالة التقريبية عندما تكون e_t تشويشا أبيضا .

3.اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات:

في خطوة لاحقة للمرحلة السابقة، يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات ضمن إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) يتم اختيار هذه الفترة بناءً على أقل قيمة للمؤشر الإحصائي من بين خمسة معايير رئيسية، وهي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي **(FPE)**
- معيار أكايكي للمعلومات **(AIC)**
- معيار شوارز للمعلومات **(SC)**
- معيار حنان وكوين **(H-Q)**
- اختبار نسبة الإحتمالية الأعظم.**(LR)**

يتم تحديد عدد التأخيرات المثلى بناءً على المعايير التي تحقق أقل القيم بين تلك المعايير المذكورة سابقًا. ويُعتبر العدد الذي يحقق هذا التقييم هو العدد المثالي لفترات الإبطاء في النموذج. (العيساوي، 2017، صفحة 154)

4.تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:(OLS)

في هذه المرحلة، يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للحصول على نموذج أمثل، يتم إتباع إجراء الانتقال من العام إلى الخاص، حيث يتم تقييم كل متغير على حدة. يشمل هذا الإجراء حذف المتغيرات التي لا تساهم في النموذج، بناءً على القيمة المطلقة للإحصائية t ، بحيث يتم حذف أي متغير تكون القيمة المطلقة للإحصائية **t** الخاصة به أقل من 1 (شومان، 2013، صفحة 189)

5. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

في هذه المرحلة ولغرض اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، سيتم استخدام اختبار الحدود (Bounds Testing Approach) يعتمد هذا الاختبار على منهج اختبار الحدود، الذي قدمه (Pesaran، 2001) كبديل عن الطرق التقليدية مثل اختبار Johansen و Granger ، اللذين يتطلبان أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (أي إما جميعها متكاملة من الدرجة الأولى أو الثانية). ومع ذلك،

يُعد اختبار الحدود أكثر مرونة لأنه يمكن تطبيقه حتى في الحالات التي تكون فيها السلاسل الزمنية للمتغيرات غير متكاملة من نفس الدرجة، بشرط ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

يتم اختبار الحدود باستخدام إحصاء (F-statistic) وإحصاء (Wald- statistic) (حنان، 2017-2018، صفحة 155)كأدوات اختبار رئيسية. في الحالة الأولى، يتم حساب F-statistic على معلمات مستويات المتغيرات المبطئة لفترة واحدة، ثم تتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصاء F مع القيمة الجدولية المناظرة المثبتة في الجداول.نظرًا لأن F-statistic له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين للإحصاء، وهما: الحد الأدنى :حيث يُفترض أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى (أي أنها متكاملة من الدرجة 0) والحد الأعلى : حيث يُفترض أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (أي أنها متكاملة من الدرجة 1).

بناءً على مقارنة القيمة المحسوبة ل F-statistic مع القيم الحرجية في الجداول، يمكن تحديد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات .(حنان، 2017-2018، صفحة 155)

يتم اتخاذ القرار بشأن وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بناءً على مقارنة قيمة F المحسوبة مع القيم الحرجية المحددة في اختبار الحدود. يتم تطبيق القواعد التالية:

1. إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجية (test bound upper) ، يتم رفض فرضية العدم (التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
2. إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجية(test bound lower) ، يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل، مما يعني غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
3. إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجية فإن القرار يكون غير حاسم، أي تكون القيمة في منطقة اللاحسم مما يعني أنه لا يمكن اتخاذ قرار نهائي بشأن وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل .(حنان، 2017-2018، صفحة 156)

6. تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي:

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، يتم الانتقال إلى مرحلة التقدير .في هذه المرحلة، يتم تقدير معلمات توازن الأجل الطويل وكذلك معلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي، والذي يُعد أحد النماذج الهامة في تحليل السلاسل الزمنية. يتم تمثيل المتغيرات في النموذج بصيغة الفرق الأول، مع إضافة حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term) للمدة الزمنية السابقة. يُتوقع أن تكون قيمة حد التصحيح سالبة وأصغر من واحد صحيح، حيث يعكس ذلك سرعة التكيف وتعديل المتغيرات نحو التوازن طويل الأجل بعد حدوث أي انحرافات .(حنان، 2017-2018، صفحة 157)

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

في هذا المبحث، سيتم عرض ومناقشة نتائج تطبيق نموذج ARDL على البيانات الاقتصادية. سنركز على تحليل استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. كما سيتم استعراض معلمات

الأجل الطويل والأجل القصير وتفسير تأثيراتها على النمو الاقتصادي، مع مقارنة النتائج بالأدبيات السابقة وتقييم مدى تطابقها مع الفرضيات المطروحة.

المطلب الأول: المنهجية المستعملة مع متغيرات الدراسة وبياناتها

تتناول هذه الدراسة الإسهامات المحتملة لكل من العولمة، رأس المال والتطور المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2023. وقد تم اعتماد كل من مؤشري العولمة والتطور المالي، إلى جانب تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، كمتغيرات تفسيرية تخدم أهداف الدراسة. كما تم إثراء الدراسة من خلال دمج العولمة والتطور المالي كعاملين اقتصاديين أساسيين من شأنهما الإسهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك استناداً إلى ما ورد في الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة. وقد تم كذلك تضمين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم كمتغيرين رقابيين (تحكم) لضمان دقة النتائج وتحليل أعمق للعوامل المؤثرة.

$$GDP_t = f(K_t, FD_t, GI_t, GOV_t, INF_t, \varepsilon_t) \qquad (1)$$

لأغراض التحليل، يتم تحويل المعادلة (1) إلى صيغة باللوغاريتمات الطبيعية على النحو التالي:

$$LGDP = \gamma_0 + \gamma_1 LK_t + \gamma_2 LFD_t + \gamma_3 LGI_t + \gamma_4 LGOV_t + \gamma_3 LINFL_t + \varepsilon_t \ (2)$$

حيث يُمثّل **L** اللوغاريتم الطبيعي، ويُشير **t** إلى الزمن، و **GDP** يرمز إلى النمو الاقتصادي، و**K** يدل على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، و **FD** يُمثّل التطور المالي، و **GI** يُقابل مؤشر العولمة، و **GOV** يُعبّر عن الإنفاق الحكومي، و **INF** يرمز إلى التضخم، في حين يُمثّل **ε** حد الخطأ المعياري أو المتبقي، ويُستخدم كمُعادل تقريبي لإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية.

ستعتمد هذه الدراسة على تحليل كمي مبني على دراسات سابقة (Nasreen, December 2020), (Yameogo, 2021) ,(Abbas, 2022) , (Wen, 2022) ,(Ahmed, 2023) ,(Hordofa, 2024)
لدراسة آثار كل من التطور المالي والعولمة على النمو الاقتصادي، تعتمد هذه الدراسة على نموذج اقتصادي قياسي بارامتري لتطوير نسخة مُحسّنة من نظرية النمو الشاملة.

واستنادًا إلى توافر البيانات، يغطي التحليل الفترة الممتدة من عام 1970 إلى عام 2023. يُقاس النمو الاقتصادي، كمتغير تابع، بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2015 الثابتة (بالدولار.(

ويُستخدم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كمؤشر لتمثيل رأس المال المادي، بينما يُقاس التطور المالي من خلال الائتمانات المحلية الممنوحة للقطاع الخاص.

أما العولمة، فيتم تمثيلها باستخدام مؤشر العولمة الصادر عن معهد .KOF وتمثل النفقات العامة من خلال الاستهلاك النهائي للإدارات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يُقاس معدل التضخم بمؤشر أسعار المستهلك.

تم الحصول على بيانات مؤشر العولمة من المعهد الاقتصادي السويسري **KOF** (Gygli، 2019) . كما جُمعت بيانات أخرى من مؤشرات التنمية العالمية **(WDI)** الصادرة عن البنك الدولي.

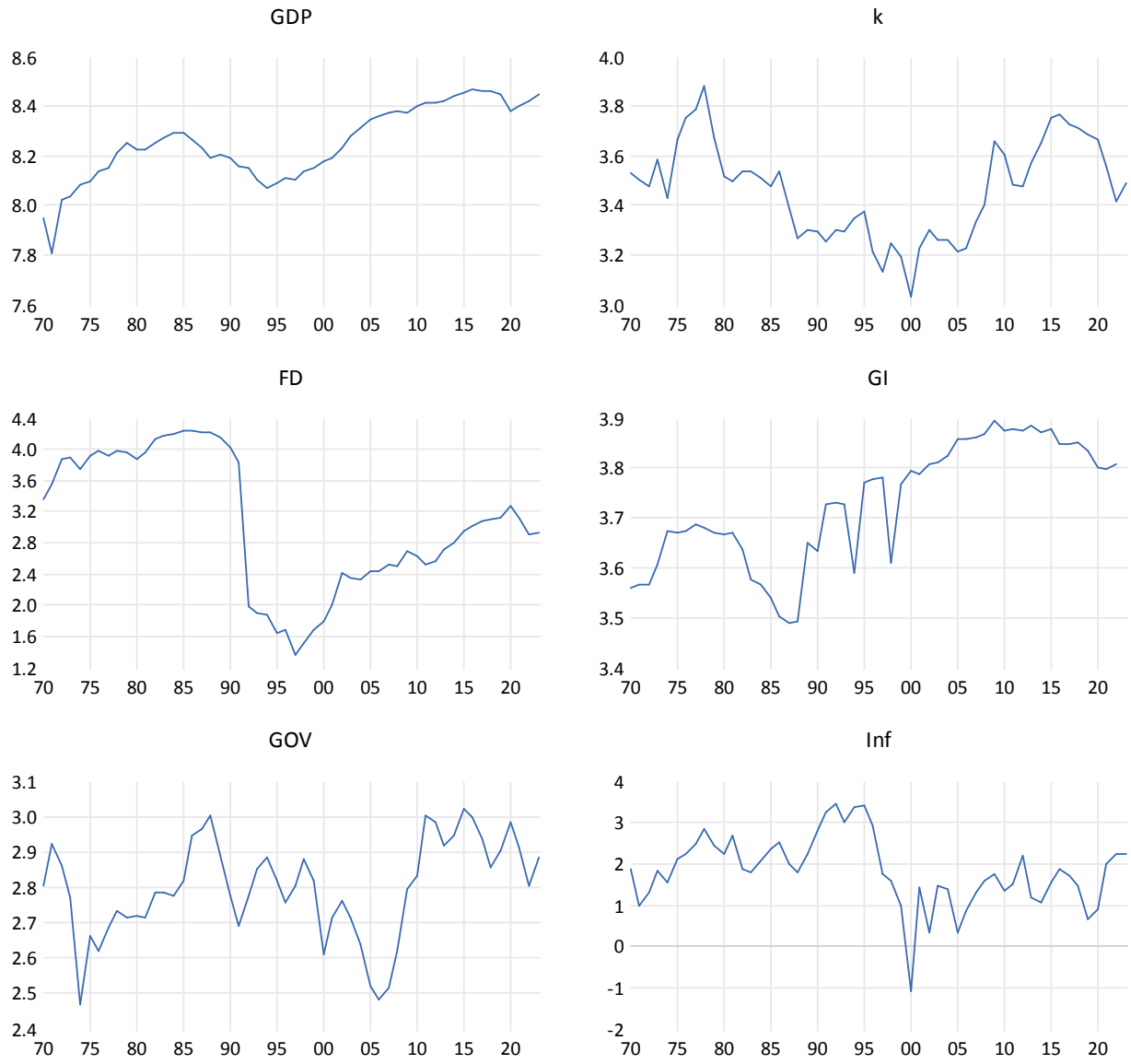
ويعرض **الجدول 03** معلومات إضافية حول البيانات ومصادرها :

الجدول رقم (03) عرض متغيرات العينة

المتغيرات	التعريف	المصدر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولارات الثابتة لعام 2015	**البنك الدولي**
K	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	**البنك الدولي**
FD	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	**البنك الدولي**
INFL	التضخم: أسعار المستهلك	**البنك الدولي**
GOV	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(	**البنك الدولي**
GI	المؤشر العام للعولمةKOF	**KOF SwissEconomicInstitute**

المصدر :من إعداد الطالبة

الشكل رقم (10) العرض البياني للمتغيرات في العينة



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

المطلب الثاني :تقدير نموذج الدراسة

سنستخدم منهجية متعددة المراحل لاختبار هذه العلاقة. أولاً، نستخدم اختبارات (Dickey، 1979) ، (Phillips, 1988) للتحقق من فرضية الجذر الأحادي بين السلاسل الزمنية. في الخطوة الثانية، سنطبق نهج اختبار **ARDL** (النهج الانحداري الموزع للاختبار المشترك) الذي طوره (Pesaran، 2001).

تم استخدام هذه الطريقة **(ARDL)** نظرًا للعديد من مميزاتها في الواقع، فوفقًا لـ (Pesaran، 2001)تُعد هذه التقنية مفضّلة مقارنةً بالأساليب الأخرى، نظرًا لملاءمتها للدراسات التي تعتمد على عينات صغيرة، إضافةً إلى ما توفره من مرونة في تحديد هيكل فترات الإبطاء (التأخيرات). كما تمتاز بقدرتها على التعامل مع المتغيرات التي

تكون مدمجة من رتب مختلفة، سواء كانت من المستوى الأول I(1) أو المستوى الصفري .I(0) علاوة على ذلك، فإنها تتيح التمييز بين العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

تم تطبيق **نهج ARDL للتكامل المشترك** الذي اقترحه (Pesaran، 2001) لملاحظة العلاقة المستمرة بين المتغيرات فيما يتعلق بترتيب التكامل، يُعد اختبار التكامل المشترك هذا أكثر كفاءة مقارنة بالأساليب التقليدية (Raihan et al., 2023؛ Voumik et al., 2023). إذا تبيّن أن المتغيرات مستقرة عند رتبة التكامل 0 أو 1، يمكن اعتماد هذه المنهجية في التحليل.

يعتمد نموذج ARDL على إطار "من العام إلى الخاص"، حيث يتم إدراج عدد مناسب من الفترات الزمنية المتأخرة لوصف عملية توليد البيانات بدقة وفعالية. ضمن هذا الإطار، تُستخدم إحصائية F لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .(Raihan & Tuspekova, 2022) ويتم ذلك من خلال اختيار طول تأخير مناسب يضمن تحليلاً شاملًا للعلاقات الديناميكية.

كما يُستخدم معيار معلومات أكايك (AIC) لتحديد الطول الأمثل للفترات الزمنية المتأخرة. ويتم اختيار النموذج الذي يحقق أدنى قيمة لمعيار .AIC إذا تجاوزت قيمة إحصائية F الحد الحرج الأعلى المحدد مسبقًا، فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت أقل من الحد الحرج الأدنى، فهذا يدل على عدم وجود هذه العلاقة. وفي حال وقعت الإحصائية بين الحدين، فإن النتائج تُعد غير حاسمة (Raihan, 2023e, 2023f).

توضح المعادلة (4) الإطار التقديري المستخدم في تحليل الحدود (Bound Test) ضمن نموذج ARDL لاختبار وجود التكامل المشترك.

$$\Delta \boldsymbol{LGDP} = \boldsymbol{\gamma_0} + \boldsymbol{\gamma_1 LGDP_{t-1}} + \boldsymbol{\gamma_2 LK_{t-1}} + \boldsymbol{\gamma_3 LFD_{t-1}} + \boldsymbol{\gamma_4 LGI_{t-1}} + \boldsymbol{\gamma_5 LGOV_{t-1}} + \boldsymbol{\gamma_6 LINF_{t-1}} \sum_{i=1}^{m} \boldsymbol{\tau_1 \Delta LGDP_{t-i}} + \sum_{i=0}^{m} \boldsymbol{\tau_2 \Delta LK_{t-1}} + \sum_{i=0}^{m} \boldsymbol{\tau_3 \Delta LFD_{t-1}} + \sum_{i=0}^{m} \boldsymbol{\tau_4 \Delta LGI_{t-1}} + \sum_{i=0}^{m} \boldsymbol{\tau_5 \Delta LGOV_{t-1}} + \sum_{i=0}^{m} \boldsymbol{\tau_6 INFK_{t-1}} + \boldsymbol{\varepsilon_t} \quad \textbf{(4)}$$

حيث تمثل $\boldsymbol{\Delta}$عملية الفرق الأولى، و $\boldsymbol{\gamma_0}$ ثابتًا، و $\mathbf{m}$هو طول التأخير الأمثل الذي سيتم اختياره بناءً على اختبارات معايير المعلومات لاختيار التأخيرات. أما $\boldsymbol{\gamma_1}$، $\boldsymbol{\gamma_2}$، $\boldsymbol{\gamma_3}$، $\boldsymbol{\gamma_4}$، $\boldsymbol{\gamma_5}$و $\boldsymbol{\gamma_1}$ فهي معاملات المدى الطويل. و$\boldsymbol{\tau_1}$، $\boldsymbol{\tau_2}$، $\boldsymbol{\tau_3}$، $\boldsymbol{\tau_4}$، $\boldsymbol{\tau_5}$و $\boldsymbol{\tau_6}$ تمثل معاملات المدى القصير. وأخيرًا، $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ هو معامل تصحيح الخطأ.

تم التنبؤ بتأثيرات العوامل على المدى الطويل من خلال معالجة المعادلة (4). ومع ذلك، يمكن تحسين نهج ARDL من خلال اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، إذ تُظهر هذه المنهجية نتائج تجريبية موثوقة حتى عند استخدام عينات صغيرة الحجم.(Voumik et al., 2023)

وللحفاظ على منظور عالمي ممتد عبر الزمن، يوفّق نموذج ECM بفعالية بين التعقيدات الآنية والاستقرار طويل الأجل (ريحان، 2023).

يتميّز النموذج التجريبي بقدرته على تحديد وعزل عدة نواقل للتكامل المشترك، نظراً لوجودها في العينة. ويمثل الرمز θ معامل تصحيح الخطأ(ECM) ، والذي تتراوح قيمته عادة بين 0 و1. وفي الحالات التي تظهر فيها نتائج

سالبة وكبيرة للمعامل، يصبح من الضروري تصحيح التباين لتحقيق الاتزان. وقد تم اشتقاق معاملات المدى القصير للمتغيرات بناءً على المعادلة (4) ضمن هذه الدراسة.

$$\Delta LGDP = \gamma_0 + \gamma_1 LGDP_{t-1} + \gamma_2 LK_{t-1} + \gamma_3 LFD_{t-1} + \gamma_4 LGI_{t-1} + \gamma_5 LGOV_{t-1} + \gamma_6 LINF_{t-1} \sum_{i=1}^{m} \tau_1 \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \tau_2 \Delta LK_{t-1} + \sum_{i=0}^{m} \tau_3 \Delta LFD_{t-1} + \sum_{i=0}^{m} \tau_4 \Delta LGI_{t-1} + \sum_{i=0}^{m} \tau_5 \Delta LGOV_{t-1} + \sum_{i=0}^{m} \tau_6 INFK_{t-1} + \theta\, ECM_{t-1} + \varepsilon_t \quad (5)$$

لتقدير مرونة كل من التطور المالي والعولمة على المدى الطويل في تأثيرهما على نمو الناتج المحلي الإجمالي، تم تطبيق منهجية .ARDL بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام مقدّرات **FMOLS** و**CCR** لتقييم مدى متانة وموثوقية المرونات المُقدّرة على المدى الطويل.

كما تم اعتماد اختباري **CUSUM** و**CUSUMSQ** في هذه الدراسة للتحقق من استقرار التقديرات على المديين القصير والطويل.

النتائج والتفسير:

الجدول رقم (04) الإحصاءات الوصفية

LGDP	LK	LGI	LFD	LGOV	LINF	
8.2465609	3.46221010	3.72950845	3.06210233	2.79575961	1.82568105	**Mean**
8.23075323	3.47941634	3.76762053	3.08467612	2.80531241	1.78627176	**Median**
8.46983559	3.88331566	3.89355541	4.23861589	3.02161762	3.45535918	**Maximum**
7.80382382	3.02903371	3.48864434	1.36287650	2.46640979	-1.0812739	**Minimum**
0.14925557	0.19698991	0.12157464	0.88939739	0.1385454	0.85338131	**Std. Dev.**
-0.4179187	0.04883182	-0.372183	-0.2079400	-0.4677746	-0.4788007	**Skewness**
2.90058407	2.15530127	1.88116952	1.74593525	2.74366066	4.30782529	**Kurtosis**
1.56462167	1.59674454	3.98795052	3.85494321	2.07795834	5.8021921	**Jarque-Bera**
0.45734793	0.4500609	0.1361531	0.14551565	0.35381568	0.05496294	**Probability**
437.067732	183.497135	197.663948	162.291423	148.17525	96.7610960	**Sum**
1.15841579	2.01786128	0.76858049	41.1334414	0.99813208	37.8695027	**Sum Sq. Dev.**
53	53	53	53	53	53	**Observations**

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

الجدول رقم (05) مصفوفة الارتباط

LGDP	LK	LGI	LFD	LGOV	LINF	
1	0.30458878	0.64475110	-0.054515	0.19372032	-0.2474626	**LGDP**
0.3045887	1	0.02972458	0.51172184	0.30713986	0.14517280	**LK**
0.64475110	0.02972458	1	-0.593874	-0.089546	-0.3555618	**LGI**
-0.0545154	0.51172184	-0.5938743	1	0.0602369	0.20372719	**LFD**
0.19372032	0.30713986	-0.0895468	0.06023691	1	0.11886957	**LGOV**
-0.2474626	0.14517280	-0.3555618	0.20372719	0.11886957	1	**LINF**

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

تُعرض الإحصاءات الوصفية في **الجدول (04)**، حيث توضح خصائص التوزيع الإحصائي لكل متغير من حيث عدم التماثل(Skewness) ، والتفرطح (Kurtosis) ، والنزعة المركزية، والتقلبات. كما تساعد مصفوفة الارتباط الموجودة في الجزء السفلي من الجدول على فهم طبيعة العلاقات الثنائية بين المتغيرات، مما يُسهم في تحديد الأنماط ودرجات الترابط داخل البيانات.

تشير النتائج إلى أن متغير **الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)** يتمتع بأعلى متوسط بين جميع السلاسل، بقيمة تبلغ 8.2465609، مع انحراف سلبي طفيف(Skewness = -0.4179187) ، وتفرطح معتدل بلغ 2.90058، مما يدل على توزيع له ذيول أكثر سمكًا من التوزيع الطبيعي.

كذلك، يظهر أن كلًّا من مؤشر العولمة، ورأس المال المادي، والتطور المالي، لها متوسطات مرتفعة تلي ناتج LGDP.كما أن معظم المتغيرات تُظهر درجة بسيطة من عدم التماثل السلبي، باستثناء **LK** الذي يتميز بانحراف إيجابي طفيف.(Skewness = 0.04883182)

تشير نتائج اختبار **Jarque-Bera** إلى أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة. أما مصفوفة الارتباط في الجدول (05) فتُظهر أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بين **LGDP**و**LGI**، بقيمة 0.6447، مما يدل على احتمال وجود تطوّر مشترك في الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومؤشر العولمة، ويعكس الدور الإيجابي للعولمة في دعم النمو الاقتصادي. وبالمثل، تُظهر المتغيرات **LK**و **LGOV** ارتباطًا إيجابيًا بالنمو الاقتصادي، بقيم بلغت 0.3045 و0.19372 على التوالي. وهو ما يؤكد أن تراكم رأس المال والمساهمة الحكومية يمكن أن يساهما في تعزيز الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التوسع الاقتصادي.

في المقابل، فإن **LFD** و**LINF** لهما علاقة سلبية منخفضة مع **LGDP**، مما يشير إلى أن التطور المالي والتضخم لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (06) Augmented Dickey–Fuller, Phillips and Perron

Phillips-Perron				Augmented Dickey-Fuller				
الدرجة الأولى		المستوى		الدرجة الأولى		المستوى		
Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	المتغير
(0.00)*** -9.1368	(0.000)*** -8.9685	(0.5780) -2.0182	(0.4549) -1.6410	(0.004) *** -9.9299	(0.00)*** -9.5778	(0.1577) -2.9441	(0.0189) -3.3205	**LGDP**
(0.000)*** -6.7342	(0.000)*** -6.8052	(0.6535) -1.8748	(0.2997) -1.9681	(0.000) *** -5.7335	(0.00)*** -5.7894	(0.6534) -1.8748	(0.3323) -1.8946	**LK**
(0.000)*** -9.6565	(0.000) -9.6332	(0.2375) -2.7087	(0.3740) -1.8052	(0.000)*** -9.2833	(0.000)*** -9.337	(0.2128) -2.7748	(0.3257) -1.909	**LGI**
(0.000)*** -6.0257	(0.000) -6.0812	(0.7410) -1.6918	(0.5311) -1.4896	(0.000)*** -5.9902	(0.00) *** -6.041	(0.8726) -1.3179	(0.6655) -1.2058	**LFD**
(0.000)*** -6.8836	(0.000) -6.9270	(0.2124) -2.7758	(0.098) -2.6064	(0.000) *** -5.382	(0.000)*** -5.412	(0.080)*** -3.2824	(0.054)*** -2.8838	**LGOV**
		(0.0742) -3.3192	(0.0262) -3.1883			(0.078)*** -3.2947	(0.027)** -3.1655	**LINF**

(*) ,(**) ,(***) : استقرار المتغيرات عند مستويات الدلالة 1%، 5%، و10%. القيم بين قوسين تمثل الاحتمالات .(Probabilités)

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

قبل الشروع في تحليل التكامل المشترك، تم تقييم استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ديكي-فولر المعزّز (**ADF**)وفيليبس-بيرون(**PP**) ، كما هو موضح في **الجدول (06)**. تشير النتائج إلى أن معدل التضخم (LINF) أظهر استقرارًا عند المستوى وفقًا لاختبارADF ، بينما أصبحت بقية المتغيرات ثابتة بعد أخذ الفرق الأول. وبناءً عليه، فإن المتغيرات قيد الدراسة تُعد مزيجًا من درجات التكامل I(0) وI(1)، مما يجعل من المناسب استخدام نموذج ARDL لتقدير العلاقات طويلة الأجل.

الجدول رقم (07) رقم التأخير P:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	**46.947376**	**NA**	**7.57e-09**	**-1.671321**	**-1.439670**	**-1.583433**
1	**280.22718**	**399.9082**	**2.44e-12**	**-9.723558**	**-8.10199***	**-9.10834***

2	308.99992	42.27832	3.50e-12	-9.428568	-6.417099	-8.286021
3	351.62864	52.19843	3.19e-12	-9.699128	-5.297751	-8.029252
4	425.67643	72.5366*	9.85e-13*	-11.2521*	-5.460813	-9.054893

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

واستنادًا إلى معايير المعلومات المعروضة في **الجدول (07)**، تم تحديد طول التأخير الأنسب للنموذج. وبعد تقييم النموذج (4)، تبين أن تأخيرًا زمنيًا مكونًا من أربع فترات هو الأمثل، وذلك بناءً على معيار معلومات أكايك **(AIC)**.ويُشير هذا الاختيار إلى أن استخدام أربع فترات تأخير يوفّر تمثيلًا مناسبًا للديناميكيات المستمرة بين كل من التطور المالي، والعولمة، والنمو الاقتصادي.

وبتطبيق هذا الهيكل الزمني للتأخيرات، يمكن تحديد نموذج **ARDL** بشكل دقيق، مما يُتيح إمكانية تقدير العلاقات على المدى القصير والطويل بكفاءة وموثوقية.

نموذج ARDL على المدى الطويل واختبار الحدود:

$$\begin{cases} H_0\ (\text{Cointegration}) \text{ غياب علاقة التكامل المشترك:} \\ H_1\ (\text{Cointegration}) \text{ وجود علاقة التكامل المشترك:} \end{cases}$$

الجدول رقم (08) اختبار F-Bounds

Test statistic	Estimate	Significance	I (0)	I (1)
F-statistic	6.56296	10 %	2.08	3
K	5	5 %	2.39	3.38
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

تم استخدام تقنية اختبار الحدود **(Bounds Test)** في هذه الدراسة لتحليل وتحديد العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة. يساهم هذا الاختبار في بناء نموذج أكثر قوة من خلال الكشف عن التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات المختلفة. وقد تم عرض نتائج الاختبار في **الجدول 08**.

تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل خلال فترة الدراسة، وذلك عند مستوى دلالة 1%، وهو ما يتضح من القيمة العالية لإحصائية F .

الجدول رقم (09) المعاملات الانحدارية على المدى الطويل و معاملات تصحيح الخطأ في نموذج ARDL

Long terme				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
LK(-1)	-0.31198	0.063582	-4.906767	0.0000
LFD (-1)	0.13177	0.015461	8.522697	0.0000
LGI(-1)	1.38175	0.099475	13.89043	0.0000
LGOV (-1)	0.15699	0.065016	2.41472	0.0000
LINF	-0.00385	0.009771	-0.394213	0.6953
C	3.37822	0.361321	9.349762	0.0000
Court terme				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
ECM (-1) *	-0.47289	0.06309	-7.493319	0.0000
D (LGDP (-1))	0.16038	0.10418	1.539322	0.1332
D (LGDP (-2))	-0.14714	0.06456	-2.278939	0.0292
D(LK)	-0.04941	0.03292	-1.500791	0.1429
D (LK (-1))	0.14951	0.032012	4.670436	0.0000
D (LK (-2))	-0.0153	0.024758	-0.619583	0.5397
D (LK (-3))	0.12435	0.025750	4.829266	0.0000
D(LFD)	0.02642	0.009673	2.732259	0.0100
D (LFD (-1))	0.01222	0.007721	1.58302	0.1230
D (LFD (-2))	0.02162	0.008065	2.68180	0.0113
D(LGI)	-0.08635	0.050154	-1.72167	0.0944
D (LGI (-1))	-0.60202	0.09585	-6.28040	0.0000
D (LGI (-2))	-0.46503	0.077061	-6.03454	0.0000
D (LGI (-3))	-0.18420	0.062237	-2.95967	0.0056
D(LGOV)	-0.00078	0.037896	-0.02055	0.9837
D (LGOV (-1))	-0.0926	0.03863	-2.3992	0.0222

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

في هذا القسم، سيتم تفسير المعاملات المقدرة ومناقشتها استنادًا إلى نتائج نموذج ARDL المعروضة في **الجدول رقم 09.**

يوضح الجدول أن العولمة تُسهم بإيجابية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل. حيث تشير النتائج إلى أنه مع زيادة بنسبة 1% في مؤشر العولمة، يرتفع النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 1.38175% مع مرور الوقت.

تعكس هذه النتيجة الأثر الإيجابي الواضح للعولمة على الاقتصاد الجزائري، مما يؤكد دورها المهم في دعم التنمية الاقتصادية. تدعم هذه النتيجة (Hordofa, 2024)((Kandil, 2017) في حالة **الهند،** ولكنها تتناقض مع النتائج الخاصة **بالصين**.

تعد العولمة أحد أهم العوامل في تسريع التحول المؤسسي في البلدان النامية لتعزيز التطور المالي والتقدم الاقتصادي(Mishkin, 2009) .

يشير معامل رأس المال إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر، حيث يُبيّن أن انخفاض رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 0.31198.% تتناقض هذه النتائج، المدعومة من قبل (Baidoo، 2023) مع استنتاجات (Kandil, 2017)و (Hordofa، 2024) ، الذين يجادلون بأن رأس المال يعد عاملاً محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي. إلا أن التحدي المحتمل الذي يواجه النمو الاقتصادي في الجزائر، فيما يتعلق برأس المال المادي، يمكن تفسيره بنقص تراكم رأس المال. فمن الناحية النظرية، يُفترض أن يؤدي تراكم رأس المال إلى زيادة الاستثمار، وتعزيز إنتاج السلع والخدمات، وتحسين مستوى المعيشة، ودعم التوسع الاقتصادي. ومع ذلك، تبقى فعالية هذه الآلية محدودة في الجزائر، مما يقلل من الأثر الإيجابي المتوقع لرأس المال على النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، أبرز العديد من الاقتصاديين فوائد العولمة المالية في دعم النمو الاقتصادي، مشجعين البلدان النامية على فتح أسواق رأس المال لديها أمام التدفقات الخارجية لتعزيز فرص التنمية. (Bhanumurthy، 2020) .

يُظهر التطور المالي تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة مؤشرات القطاع المالي بنسبة 1% تؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي بنسبة 0.13177.% .تؤكد هذه النتيجة ما توصل اليه (Kandil، 2017).

يُعتبر التطور المالي عنصرًا أساسيًا في تحفيز النمو الاقتصادي، إذ يسهم النظام المالي الفعّال في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة وتنويع المخاطر، مما يعزز الاستثمار الإنتاجي. من خلال تحسين فرص الحصول على الائتمان ورفع كفاءة الأسواق المالية، يدعم التطور المالي ريادة الأعمال والابتكار ويوفر فرص العمل.

تشير الأطر النظرية إلى أن كفاءة النظام المالي تمثل عاملًا محوريًا في تنمية القطاع المالي. فالهيكل المالي المنظم يعمل على توجيه التدفقات المالية نحو القطاعات الصناعية بشكل يحقق الأمثلية الاقتصادية، ويعزز تكوين رأس المال الثابت، ويدعم مسارات النمو المستدام.

(Abbas، 2022).

يعزز النظام المالي المتطور والمؤسس بكفاءة قدرات المؤسسات المالية ويرفع من أدائها، كما يشجع الابتكار في تقديم الخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يُسهم هذا النظام في تعزيز التطور التكنولوجي، وتقليل تكاليف جمع المعلومات، وتحسين ربحية الاستثمارات.(Shahbaz، 2012) .

وتبين أن الإنفاق الحكومي، كمتغير تحكم له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% ستؤدي إلى نمو اقتصادي بنسبة 0.15699% في السودان. هذه النتيجة تتفق مع نتائج (Baidoo، 2023) تدعم هذه النتيجة التغيرات الإيجابية طويلة الأمد في السياسات المالية في الجزائر، التي تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية وتشجيع الإنتاج المحلي. كما تحظى أنشطة القطاع المالي بدعم قوي من خلال الإنفاق الحكومي الموجه نحو الاستثمار الرأسمالي، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. (Aboagye، 2023)

تؤكد نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة وثيقة بين العولمة والتوسع الاقتصادي، كما تُبرز الآليات المتعددة التي تسهم من خلالها العولمة في تعزيز النمو الاقتصادي، لا سيما عبر نقل التكنولوجيا، وتدفقات رؤوس الأموال، والانفتاح على الأسواق الدولية، ونشر ثقافة ريادة الأعمال.

من المنطقي الافتراض أن ضعف كفاءة الأسواق المالية في معظم الدول النامية يزيد من احتمالية وقوع الأزمات الاقتصادية، إذ يؤدي ذلك إلى تقلبات مفرطة في الاستثمارات الرأسمالية والتبادلات التجارية. وتُعد المؤسسات المالية في الجزائر هشة بشكل خاص، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وتأثيراتها السلبية.

بناءً على ذلك، يصبح من الضروري لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وإرساء نظام مالي متين ومتطور. بالإضافة إلى ذلك، يُعد الاستخدام الأمثل لرأس المال وتحسين سياسة الإنفاق العام الموجه نحو القطاعات الإنتاجية وتعزيز الإنتاج المحلي من العوامل الأساسية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

كما يمكن للجزائر الاستفادة من تعزيز التعاون على المستويين العالمي والإقليمي، وزيادة التدفقات التجارية، وإقامة تحالفات استراتيجية، وتحديث بنيتها التحتية، واستغلال الفرص التي توفرها العولمة. في هذا السياق، يلعب تكوين رأس المال البشري والاستخدام الفعّال للموارد دورًا رئيسيًا في تعظيم الفوائد على المدى الطويل. ويتطلب ذلك تنفيذ تدابير تكميلية مثل وضع اللوائح الملائمة، وقوانين تحفيز الاستثمار، وتحسين جودة المؤسسات، وتعزيز تكامل النظام المصرفي، بالإضافة إلى تحديد الأولويات الاستراتيجية للإنفاق العام.

في الجزء الخاص بالمدى القصير من الجدول (08)، يظهر معامل تصحيح الخطأ (ECT-1) قيمة سالبة، مما يشير إلى أن التغيرات الحاصلة على المدى القصير ستتجه نحو تصحيح التوازن طويل الأجل بمعدل 0.47289% سنويًا.

أظهرت المتغيرات مثل العولمة ورأس المال والتطور المالي تأثيرات متباينة على النمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث كانت التأثيرات إيجابية في بعض الأحيان وسلبية في أخرى. وفي المقابل، تأثر النمو الاقتصادي سلبًا بالإنفاق العام بشكل ذو دلالة إحصائية في الأجل القصير، وهي نتيجة تتناقض مع التأثير الإيجابي للإنفاق العام على المدى الطويل، وقد يُعزى ذلك إلى بطء استجابة الاقتصاد للتعديلات السياسية في الأجل القصير.

تمثل العولمة فرصة من خلال التخصص ووفورات الحجم، حيث تتيح فرصًا أوسع للوصول إلى الأسواق وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، مما يدعم زيادة الإنتاجية والتوسع الاقتصادي. ومع ذلك، قد تؤدي العولمة أيضًا إلى تفاقم المنافسة وخسارة الوظائف في بعض القطاعات، وهو ما قد يعيق النمو الاقتصادي مؤقتًا.

يلعب التطور المالي دورًا جوهريًا في تحفيز النمو الاقتصادي، إذ يُسهل النظام المالي الفعّال تعبئة المدخرات، والتوزيع الكفء للموارد، وتنويع المخاطر، وتعزيز الاستثمار الإنتاجي. وفي المدى القصير، قد يكون للتطور المالي الذي يشمل تعزيز الأسواق والمؤسسات والأدوات المالية تأثيرات إيجابية وسلبية على النمو الاقتصادي؛ فبينما يمكن لتخصيص رأس المال وتسهيل الاستثمار عبر نظام مالي فعّال أن يعززا الإنتاجية والنمو، فإن الأنظمة المالية المفرطة في التحرر أو غير المستقرة قد تؤدي إلى أزمات مالية واضطرابات تُثبط النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (10) اختبارات متانة المرونات على المدى الطويل باستخدام طريقتي FMOLS وCCR

	FMOLS			CCR		
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficien	t-Statistic	Prob.
LK	-0.3048	-2.85984	0.0064	-0.3323	-3.0252	0.0041
LFD	0.1453	5.26232	0.0000	0.1460	5.2801	0.0000
LGI	1.6401	8.74804	0.0000	1.6172	9.0012	0.0000
LGOV	0.3027	2.7470	0.0086	0.3302	3.0802	0.0035
LINF	0.0144	0.8022	0.4628	0.0184	0.8633	0.3924
C	1.8780	2.6051	0.0123	1.9734	2.7688	0.0081
R-squared	0.5543			0.5509		
Adjusted R-squared	0.5059			0.50219		

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

تؤكد النتائج المستخلصة من تطبيق اختباري FMOLS و CCRعلى النمو الاقتصادي في الجزائر أن للعولمة تأثيرات إيجابية ومهمة. حيث تشير النتائج إلى أن زيادة بنسبة 1% في مؤشر العولمة ترتبط بزيادة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل بنسبة 1.6401% و1.6172% وفقًا لاختباري FMOLS و CCRعلى التوالي.

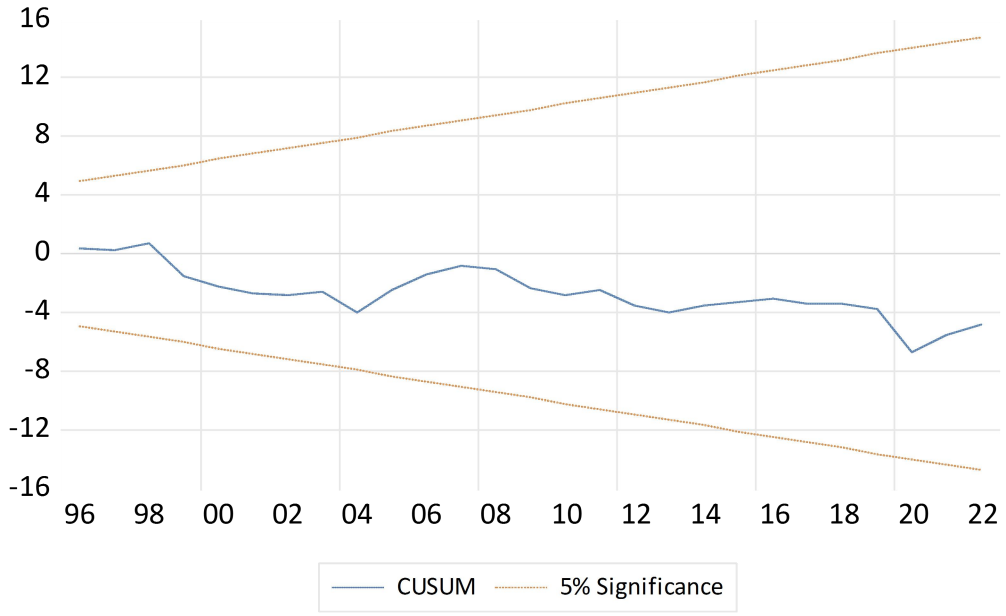
من جهة أخرى، يبدو أن نسب رأس المال لها تأثير معيق على النمو الاقتصادي، حيث تُظهر النتائج انخفاضًا في النمو بنسبة 0.075084% و0.070782% على التوالي عند زيادة التطور المالي بنسبة 1%. في المقابل، تعكس معاملات التطور المالي تأثيرًا إيجابيًا على النمو، إذ أن زيادة التطور المالي بنسبة 1% تؤدي إلى تحسن في النمو الاقتصادي بنسبة 0.1453% و0.1460% وفقًا للاختبارين.

تتّسق هذه النتائج مع التوقعات التي قدمها نموذج **ARDL** ، مما يعزز من قوة ومتانة التقديرات المستخلصة منه. كما تظهر النتائج أن النفقات العامة ترتبط إيجابيًا بالنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي قد تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي على المدى الطويل.

اختبار استقرارية المتغيرات

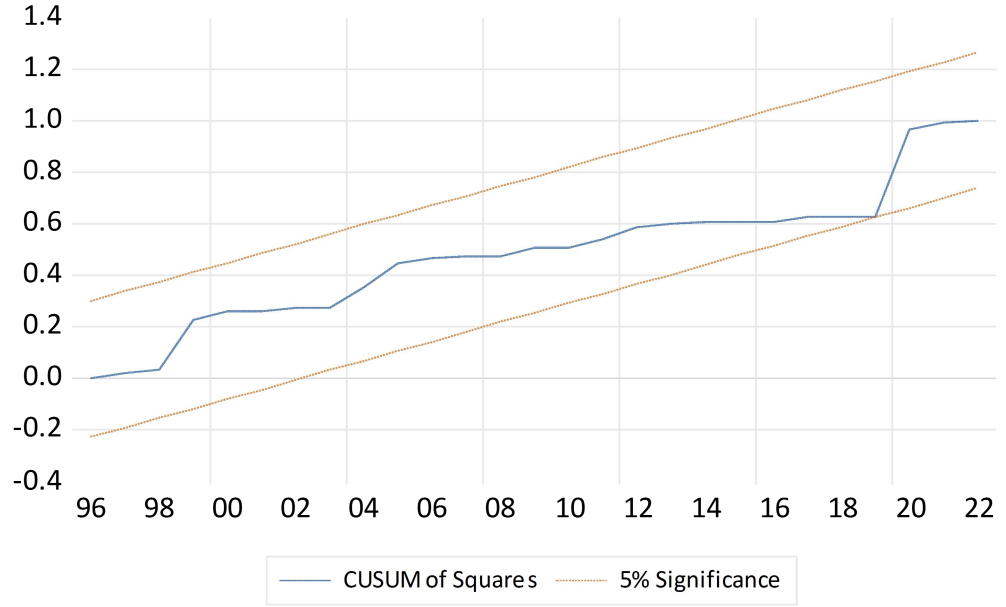
يقع مجموع الأخطاء بين الحدود الحلرجة في كلا الرسمين البيانيين أدناه، مما يشير إلى ثبات قيم معاملات النموذج زمنياً. وهذا يعني أن المتغيرات ذات خاصية الاستقرار الإحصائي (ساكنة).

الشكل رقم (11) الرسم البياني للمجموع التراكمي



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

الشكل رقم (12) منحنى المجموع التراكمي لمربعات القيم



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام اختباري CUSUM و CUSUMSQلتقييم الاستقرار الهيكلي للنموذج في هذه الدراسة. يُمكن الاطلاع على التفسير الرسومي لاختباري CUSUM و CUSUMSQفي الشكل المرفق.

يُحدد استقرار معلمات النموذج من خلال قياس مدى تباعد مخططات التشتت عن الحدود الحرجة، مع السماح بانحراف أقصى يصل إلى 5%. وتشير الرسوم البيانية إلى أن تقديرات اختباري CUSUM و CUSUMSQ ظلت ضمن هذا الحد المقبول (+/- 5%) طوال فترة الدراسة، مما يؤكد استقرار المعاملات الهيكلية للنموذج.

الجدول رقم (11) اختبار التشخيص

Test	F-statistic	Prob
Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity	0.295244	0.997192
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	2.220466	0.148224
Ramsey RESET	2.43E – 05	0.996104

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام Eviews 13

تم استخدام اختبارات اللاتجانس المتباين (Hétéroscédasticité) ، والارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrélation des résidus)، واختبار رامزي (Ramsey RESET test) RESET لتقييم مدى ملاءمة المعاملات المقدرة في النموذج.

تشير النتائج المعروضة في الجدول إلى أن قيم P لإحصائيات F في هذه الاختبارات تتجاوز عتبة الدلالة المحددة عند 1%، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية في جميع الحالات. وبهذا، يُستنتج أن البواقي تتبع التوزيع المتجانس(homoscédastiques) ، ولا يوجد ارتباط ذاتي في البواقي، كما أن الأشكال الوظيفية للنموذج محددة بشكل صحيح.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية

تم الاعتراف مؤخرًا بالعولمة والتطور المالي كعوامل أساسية من مكونات الاقتصاد الحقيقي. الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم كيفية مساهمة العولمة والتطور المالي في النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام بيانات تمتد من عام 1970 إلى 2023، وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفترات المؤجلة.(ARDL)
يعد فهم الآثار النظرية والعملية للتطور المالي، وكذلك المساهمة الاقتصادية للعولمة في النمو الاقتصادي في الجزائر، أمرًا أساسيًا لشرح ديناميكيات هذه العوامل في عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي، من خلال تحليل تأثيرات العولمة والتطور المالي والنفقات العامة والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى سد الفجوة في الأدبيات الحالية.
تم استخدام طريقة التكامل المشترك للحدود (Cointegration des bornes) لتحديد العلاقات طويلة الأجل للتكامل المشترك بين المتغيرات. ثم تم استخدام طريقة ARDL لتقدير المرونات طويلة الأجل للتطور المالي والعولمة على نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما تم استخدام مقدرات FMOLS و CCRلاختبار متانة المرونات طويلة الأجل المقدرة. علاوة على ذلك، تم تطبيق اختبارات المجموع التراكمي (CUSUM) والمجموع التراكمي

للمربعات (CUSUMSQ) للتحقق من استقرار التقديرات على المدى القصير والطويل. تظهر نتائج اختبار التكامل المشترك أن جميع المتغيرات التي تم تحليلها متكاملة مشتركًا. للعولمة تأثير إيجابي ومفيد على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، مما يعني أن زيادة بنسبة 1% في مؤشر العولمة ستؤدي مع مرور الوقت إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1.38175%. كما يظهر أن التطور المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ أن زيادة بنسبة 1% في التطور المالي ستعمل على تحسين النمو الاقتصادي بنسبة 0.13177%. من ناحية أخرى، يبدو أن معامل رأس المال يعيق النمو الاقتصادي في الجزائر. وتشير النفقات العامة باعتبارها متغير تحكم إلى تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، مما يوحي بأن زيادة بنسبة 1% في النفقات العامة ستؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.15699.% على المدى القصير، يكون معامل الحد التصحيحي للخطأ (ECT, -1) سلبيًا، مما يدل على أن الاختلالات على المدى القصير يتم تصحيحها بمعدل 0.47289% سنويًا للعودة إلى التوازن على المدى الطويل. تؤثر العولمة ورأس المال والتطور المالي بطرق متنوعة على النمو الاقتصادي على المدى القصير، حيث تشمل التأثيرات كل من الإيجابية والسلبية.

تتوافق متانة النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات FMOLS و CCRمع التوقعات المستخلصة من نموذج ARDL، مما يؤكد موثوقية التقديرات المستخلصة من ARDL فيما يتعلق بالعولمة والتطور المالي والنفقات العامة. من ناحية أخرى، يظهر رأس المال علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي. تؤكد اختبارات الاستقرار CUSUM وCUSUMSQ، بالإضافة إلى تشخيصات التباين غير المتجانس، والارتباط الذاتي للبواقي، واختبار RESET لرامسي، أن المعاملات المقدرة مستقرة وموثوقة.

تتمتع استنتاجات هذه الدراسة بتداعيات هامة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر. يلعب التطور المالي دورًا حاسمًا في النمو الاقتصادي من خلال تسهيل الوصول إلى الائتمان، وتشجيع الاستثمار، ودعم الشركات المحلية عبر تعزيز الشمول المالي، لا سيما من خلال توطين الفئات السكانية في النظام المصرفي وتحديث أنظمة الدفع. كما يسهم القطاع المالي في تمكين الشركات من النمو والابتكار وخلق قيمة مضافة. علاوة على ذلك، يساعد الوصول إلى التمويلات المناسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على العقبات المتعلقة بالربحية والتنافسية، مما يساهم في التنوع الاقتصادي، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للجزائر في إطار الانتقال الطاقي والصناعي.

يُعزز تعزيز القطاع المصرفي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، اللذين يحفزان الابتكار، إنشاء قطاعات اقتصادية جديدة، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام. إذن، يعد النظام المالي القوي والمنظم بشكل جيد رافعة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية على المدى الطويل في الجزائر.

وفقًا للنتائج المتعلقة بالعولمة، يجب على الجزائر مواصلة تبني سياسة الانفتاح على العولمة، والسماح بالاستثمار والتجارة الأجنبية داخل اقتصادها. إن السياسات التي تدعم تحرير التجارة، وتزيل العوائق أمام الاستثمار الأجنبي، وتحسن من الوصول إلى الأسواق العالمية، يمكن أن تُسهم بشكل فعّال في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. علاوة

على ذلك، يجب تعزيز انخراط الجزائر في عملية الاندماج المتزايد ضمن الاقتصاد العالمي. نظرًا لتأثير رأس المال المحدود على الأداء الاقتصادي الحالي في الجزائر، ينبغي على صناع القرار التركيز على تعزيز تراكم رأس المال المنتج، بهدف تحفيز إنتاج السلع والخدمات ودفع عجلة النمو الاقتصادي. يمكن أن تُسهم هذه الديناميكية في خلق فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة السكان، ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو مزيد من الازدهار.

وبالتالي، ينبغي أن تتركز السياسات العمومية على جذب الاستثمارات، سواء الأجنبية أو الوطنية، بهدف تنشيط النسيج الصناعي ودعم تطوير البنى التحتية. ويعني ذلك، على وجه الخصوص، ضرورة إصلاح الإطار التنظيمي لتحسين مناخ الأعمال، وتطبيق تدابير تحفيزية للاستثمار، فضلاً عن تعزيز البنى التحتية الضرورية لاستقبال تدفقات رؤوس الأموال.

خلاصة الفصل

يعكس هذا الفصل واقع العولمة، رأس المال، والتطور المالي، حيث أظهرت البيانات وجود تفاوت في تأثير هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي. تتميز العولمة في الجزائر بديناميكية إيجابية، إذ ساهمت في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين أظهر رأس المال ضعفًا في فعاليته الإنتاجية. أما التطور المالي، فشهد تحسنًا نسبيًا، وبرز كعامل داعم للنمو ولو بشكل محدود. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (**ARDL**)، تم تحديد علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات، وأظهرت النتائج أن كلًّا من العولمة والتطور المالي يرتبطان إيجابيًا بالنمو، بينما كان تأثير رأس المال سلبيًا. كما أكد معامل تصحيح الخطأ على وجود آلية فعالة للعودة إلى التوازن بعد الصدمات قصيرة الأجل.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال تناولنا لموضوع أثر العولمة، التطور المالي ورأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدراسة والبحث، تطرقنا أولًا إلى النمو الاقتصادي كعنصر أساسي في النظام الاقتصادي، حيث يمثل المحرك الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى الاستثمار ورأس المال الثابت ودورهما المحوري في تعزيز القدرة الإنتاجية وتحقيق النمو على المدى الطويل، من خلال تمويل المشاريع وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. كما تم تسليط الضوء على العولمة وتأثيراتها العميقة في تحويل الاقتصاديات الوطنية، فضلاً عن تطور النظام المالي الذي يمثل أحد العوامل الأساسية لتيسير الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفي سياق الدراسة، تم التطرق إلى أبعاد العولمة كمحور هام من محاور التنمية الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على هيكلة الاقتصاد الوطني وزيادة التبادل التجاري والتعاون الدولي. وبالنسبة للجزائر، يعتبر التطور المالي ركيزة أساسية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تسهيل الوصول إلى الائتمان، تشجيع الاستثمار، ودعم الشركات المحلية من خلال تعزيز الشمول المالي . في المقابل، أظهر رأس المال الثابت تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي، مما يعكس ضعف فعالية الاستثمارات المنجزة في هذا القطاع.

وقد ألزمتنا هذه المعطيات طرح إشكالية مهمة تستدعي منا البحث عن إجابة دقيقة لها، وقد صيغت كما يلي: إلى إي مدى تؤثر كل من العولمة، رأس المال والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

قمنا بوضع الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى : يوجد تأثير معنوي للعولمة رأس المال الثابت و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الثانية : لا يوجد تأثير معنوي للعولمة رأس المال الثابت و التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات، تم إجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المبطئة **(ARDL) (Auto Regressive Distributed Lag Model)** ، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1970 إلى 2023 ، وشملت المتغيرات التالية: العولمة، التطور المالي، رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي . وقد تم توظيف برنامج EViews13 لإجراء الاختبارات القياسية اللازمة وفقًا لمتطلبات النموذج.

أظهرت نتائج التقدير ما يلي:

تحقق الفرضية الأولى ورفض الثانية ، حيث تم تسجيل علاقة طويلة الأجل موجبة ومعنوية إحصائيًا بين كل من العولمة و التطور المالي (إلى جانب النفقات العامة كمتغير ضابط) وبين النمو الاقتصادي ، مما يدل على الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه المتغيرات في دعم الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

في المقابل، سجل رأس المال الثابت أثرًا سالبًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس ضعف كفاءة وفعالية الاستثمارات المنجزة في هذا المجال، وعدم قدرتها على تحفيز النمو خلال الفترة المدروسة.

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن العوامل الماكرو اقتصادية، لاسيما العولمة والتطور المالي تكتسي أهمية بالغة في توجيه وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يستدعي تبني سياسات تضمن تحسين المناخ الاستثماري وإعادة هيكلة إستراتيجية تراكم رأس المال الثابت نحو قطاعات إنتاجية أكثر فعالية.

التوصيات والمقترحات

استنادًا إلى النتائج التي أفرزها هذا البحث، يمكن اقتراح مجموعة من التدابير التي من شأنها دعم مسار النمو الاقتصادي وتعزيز مردودية المتغيرات المدروسة، وذلك على النحو الآتي:

- العمل على توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال إدراج مختلف الشرائح الاجتماعية ضمن النظام البنكي، وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني بما يواكب التطور التكنولوجي.
- السعي إلى تحديث المنظومة البنكية وتحسين أدائها التشغيلي، مع فتح المجال بشكل أوسع أمام الاستثمارات الأجنبية عبر توفير بيئة قانونية ومؤسساتية محفزة.
- التأكيد على استمرار الانفتاح على الاقتصاد العالمي عبر تسهيل عمليات التبادل التجاري وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- دعم جهود التكامل الاقتصادي العالمي من خلال الانخراط الفعلي في التكتلات والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية.
- ضرورة إعادة هيكلة الإطار القانوني والتنظيمي بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، مع اعتماد سياسات تحفيزية موجّهة نحو الاستثمارات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

الآفاق المستقبلية:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، نقترح على الباحثين مستقبلاً تناول محاور أكثر عمقًا وتفصيلاً ضمن نفس الإطار، ومن بين المواضيع التي يمكن أن تكون محل دراسات لاحقة نذكر:

- دراسة تفصيلية لتأثير كل بعد من أبعاد العولمة (الاقتصادية، المالية، التكنولوجية) على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تحليل دور أدوات السياسة المالية والنقدية في تعزيز فعالية التطور المالي ودعمه للنمو الاقتصادي.
- مقارنة أثر رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي في الجزائر بتجارب دول ناشئة مشابهة لاستخلاص نقاط القوة والضعف.
- دراسة العلاقة بين تطور القطاع المصرفي ومستويات الادخار والاستثمار في الجزائر على المدى الطويل.
- إدماج متغيرات إضافية مثل جودة المؤسسات، الحوكمة الاقتصادية، أو مستوى التعليم لرصد أثرها التفاعلي مع النمو الاقتصادي في ظل العولمة.

قائمة المراجع

❖ **القرآن الكريم**

❖ **الرسائل و الأطروحات الجامعية**

1. ابتسام ,س .(2008-2009) .تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد .*ماجيستر* . كلية العلوم لاقتصادية و التسيير ,بسكرة :جامعة محمد خيضر.
2. ابراهيم ,ب .(2008-2009) .آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير : جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف.-
3. أحمد ,ض .(2014) .أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر .2012-1989كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر .-3-
4. امنة ,ب .د .(2015-2016) .التطور المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 25دولة خلال الفترة .2014-1989*أطروحة دكتوراه* .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,تلمسان -الجزائر :-جامعة ابي بكر بلقايد.
5. ايمان ,ي .(2023-2024) .السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي .كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ,تلمسان -الجزائر :-جامعة ابي بكر بلقايد .
6. بابا ,ع .ا .(2003-2004) .سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة .أطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير :جامعة الجزائر.
7. الباسط ,و .ع .(2015) .إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .(2013-1980)*مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير* .كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير : جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.
8. بخوش ,ل .(2021-2022) .أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية للفترة .2020-1990كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير :جامعة باتنة -1الحاج لخضر- .دكتوراه
9. حمداني ,م .ا .(2008-2009) .حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير :جامعة الجزائر.
10. حنان ,ت .(2017-2018) .أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة .(2016-1990)تلمسان -الجزائر :-جامعة أبي بكر بلقايد .
11. حنان ,ت .(2017-2018) .أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة .(2016-1990)تلمسان -الجزائر :-جامعة أبي بكر بلقايد .
12. دحماني ,م .أ .(2014) .اشكالية التشغيل في الجزائر .*اطروحة دكتوراه* .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :تلمسان.

13. الدين ,ب .ق .(2015-2016) .أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر .*رسالة دكتوراه* .كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ,تلمسان -الجزائر :جامعة ابي بكر بلقايد.

14. الرحمان ,ب .ش .(2009) .اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الاطار العولمي الجديد -دراسة حالة الجزائر .-*رسالة دكتوراه* .جامعة الجزائر .

15. رشيد ,ب .(2006) .معوقات الأسواق المالية العربية و سبل تفعيلها .*رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر .

16. رشيد ,س .(2012-2013) .محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية .أطروحة دكتوراه .محددات العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي ,الجزائر :جامعة الجزائر.

17. رعاد شهرة ,م .ح .(2023-2024) .الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول النامية .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت .

18. رميدي ,ع .ا .(2006-2007) .التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة .*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاديةة غير منشورة* .فرع التخطيط -كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير :جامعة الجزائر .

19. زميت ,م .(2006) .النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية .مذكرة *مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية* .كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التخطيط ,الجزائر :جامعة يوسف بن خدة .

20. شهيناز ,ب .(2014-2015) .تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية .*رسالة دكتورة منشورة* .الجزائر :جامعة تلمسان.

21. طالب دليلة. (2020-2021). *النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات* . تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، الجزائر.

22. العبيدي ,ل .س .(2020) .اتجاهات مؤشرات العمق المالي لعينة من الدول العربية:دراسة مقارنة .كلية الادارة و الاقتصاد ,العراق :جامعة الموصل.

23. عيسى ,م .م .(2009-2010) .التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية و تحديات العولمة الاقتصادية .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير :جامعة دالي ابراهيم .

24. غول ,ف .(2005-2006) .مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية)حالة المؤسسات الجزائرية .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير :جامعة الجزائر.

25. فتيحة ,ح .ب .(2014-2015) .تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية القتصاد سنغافورة، تركيا وماليزيا باستخدام نموذج VAR. مذكرة *مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية* .سعيدة-الجزائر :-جامعة الدكتور موالي طاهر.

26. قاسيمي ,أ .(2015) .أثر العولمة على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية . *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه* .العلوم االقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ,بومرداس :جامعة محمد بوقرة .

27. قدور ,أ .ب .(2007-2008) .تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة .(1965-2005)كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,الجزائر :جامعة بن يوسف بن خدة. دكتوراه

28. قندوسي ,ط .(2013-2014) .تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .(1970/2012)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,تلمسان -الجزائر :-جامعة ابي بكر بلقايد.

29. لحمر ,خ .(2004-2005) .دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية .مذكرة *ماجيستر* .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير :جامعة الجزائر.

30. محمد ,خ .(2019-2020) .أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 13دولة من منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا دراسة قياسية خلال الفترة .(1996-2016)كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير :جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان.-

31. مطاط ,ف .(1996-1997) .النظام المالي و اصلاحات ادوات السياسة النقدية .مذكرة *ماجيستر* .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير :جامعة الجزائر.

32. ميساوي ,ا .ق .(2018) .أثر ترقية الاستثمار على النمو االقتصادي في الجزائر منذ .1993*أطروحه دكتوراه* .علوم اقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي ,الجزائر :جامعة بسكرة.

33. نجم ,ر .ف .(2005) .أثر العولمة على صناعة النقل البحري في الدول العربية .كلية التجارة ، جامعة عين شمسن ,مصر :غير منشور .

34. نعوم ,ع .ا .(2023-2024) .محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة . 1970-2020كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :جامعة محمد خيضر -بسكرة.-

35. هودة ,ع .(2007-2008) .اثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر و دراسة قياسية .(1970-2006)الشلف ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير :جامعة حسيبة بن بوعلي .

❖ المقالات

1. .حمد ,د .ز .(s.d.) .تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي للفترة .1999-2014 *مجلة المالية والأسواق*

2. أ.فطيمة بزعي ,د .ب .(2017) .تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي :بين النماذج النيوكالسيكية ونماذج النمو الداخلي .*مجلة الاقتصاد الصناعي* .

3. أبو طالب عبد الوكيل محمد. (2002). عدم استقرار السلاسل الزمنية وأثرها علي نتائج البحوث. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، 12* (4)، الصفحات 1-17.

4. أبومسلم ,أ .أ .(2023) .تقدير علاقة التكامل المشترك بين السعر العالمي للذرة والسعر المحلي لدجاج اللحم من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لإلبطاءات الموزعة (Model ARDL) . *MENOUFIA JOURNAL OF AGRICULTURAL ECONOMIC volume 8 , issue 1* .

5. أكنيش اسماعيل ,ب .ح .(2024) .الخدمات المصرفية الاسلامية الرقمية كمدخل لتحقيق أبعاد الشمول المالي .*مجلة الاقتصاد الجديد* 260 ,

6. الجبوري ,ا .ف .(2022) .محددات هيكل التمويل وتأثيرها في الكفاءة المالية للشركات الصناعية-*Al* . *Ghari Journal of Faculty* , 331

7. حسان ,ط .م .(2023) .منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة . ARDL *مجلة الاقتصاد و التنمية المجلد 11العدد*.67-52 , *1*

8. خلف ,م .د .(2011) .قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق .*مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية* .

9. رشيد ,ع .س .(2019) .أثر رأس المال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970 - 2014.*مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 10العدد*.522-500 , *01*

10. سمير شرف ,و .ر .(02 06 ,2021) .أثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار .*مجلة جامعة تشرين* .

11. شرهان ,د .ح .(2019) .أثر العولمة السياسية على الوطن العربي .*مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة العدد* . *23*

12. شومان ,ع .ع .(2013) .تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء . ARDL*مجلة العلوم االقتصادية، المجلد التاسع، العدد الرابع والثالثون* .

13. الطحان ,د .أ .(2011) .العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية .*مجلة الادارة والاقتصاد العدد السادس والثمانون* .

14. العز ,د .أ .(2021) .أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفي بالدول الافريقية .*مجلة كلية السياسة واالقتصاد العدد العاشر* .359 ,

15. العز ,د .ن .(2020) .تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا .*مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية* .38-37 ,

16. علي ,م .ك .(2021) .معايير النمو الاقتصادي و انعكاساته في العراق للفترة .(2012-2000)*مجلة دراسات تربوية المجلد 14العدد* . *55*

17. العيساوي ,ن .ع .(2017) .قياس و تحليل العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .(1990-2015) ardl*مجلة جامعة الانبار الاقتصادية المجلد 9العدد*. *17*

18. غزالة ,أ .ع .(2015) .التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح و التحرير المالي خلال الفترة .2013-1990*مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 08جامعة ورقلة* .

19. فاطيمة ,ا .ح .(s.d.) .تجربة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة .كلية الاقتصاد علوم التسير و العلوم التجارية :جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج .

20. القادر ,ح .ك .(2015) .محددات تطور القطاع المالي "حالة الدول العربية لجنوب المتوسط للفترة -1996) .")2011*مجلة جامعة النجاح لألبحاث)العلوم االنسانية (المجلد 9 (29 (،* .

21. قدي ,د .ع .(2002) .العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي .*مجلة الباحث العدد. 01*

22. قنوني ,ع .ا .(s.d.) .أهمية الودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت :دراسة حالة المنظومة المصرفية الجزائرية .)2012-1990)

23. كمال ,ع .(2017) .العولمة الاعلامية وأثرها على قيم المجتمع .*مجلة أنثروبولوجيا العدد الخامس* .

24. كمال ,ع .(2017) .العولمة الاعلامية وأثرها على قيم المجتمع .*مجلة أنثروبولوجيا العدد الخامس* .

25. مبروك ,د .م .(s.d.) .التنمية الاقتصادية المستدامة تحديات الحاضر وآفاق المستقبل .كلية الخدمة االجتماعية : جامعة الفيوم.

26. محمد ,أ .(2019) .محددات التطور المالي في دول المغرب العربي .*مجلة البشائر الاقتصادية* .311 ,

27. محمد ,خ .(2020-2019) .أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من 13دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .*رسالة دكتوراه* .كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ,الجزائر :جامعة تلمسان.

28. محمد ,د .ز .(s.d.) .تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي للفترة .2014-1999 *مجلة المالية والأسواق* .

29. محمد ,ز .م .(2015) .اثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي في تكوين راس المال الثابت للاقتصاد العراقي .*مجلة جامعة زاخو المجلد 3العدد . 1*

30. محمود ,د .ا .(s.d.) .التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي .*مجلة الجامعة العراقية* .

31. مراجي ,ح .(2018-2017) .دور العولمة المالية في تطوير الخدمات المصرفية دراسة حالة الجزائر خالل الفترة .(2016-2006كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل.

32. مفتاح ,ص) .جوان .(2002العولمة المالية .*مجلة العلوم الانسانية جامعة خيضر بسكرة العدد الثاني* .

33. المنصور ,ع .ا .(2009) .العولمة و الخيارات العربية المستقبلية .*مجلة جامعة دمشق العدد الثاني* .

34. المنعم ,ع .ا .(1999) .التربية بين القومية و العولمة)دراسة تحليلية .(*مجلة كلية التربية العدد . 26*

35. مهبوباتي ,ك) .سبتمبر .(2012القرية العالمية .*مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي بواشنطن* -8 , 9.

36. مير ,د .(2020) .تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي .*المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية و الاقتصادية* .

37. نبيل متوكيل ,م .ب .(2024) .مفهوم التنمية، أبعادها واستراتيجياتها .*مجلة حمورابي للدراسات*

❖ الكتب

1. أشواق قدور محمد. (2012). *تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي* . عمان: دار الراية للنشر و التوزيع .
2. الأفندي ,م .أ .(2012) .*النظرية الاقتصادية الكلية)السياسة و الممارسة* .(صنعاء :الامين العام للنشر و التوزيع .
3. بخاري ,د .ع .(s.d.) .نظريات النمو والتنمية الاقتصادية .*التنمية والتخطيط الاقتصادي* .
4. التميمي ,ز .ح .(2018) .*مصادر النمو الاقتصادي و مؤشراته* .عمان-الأردن :دار الأيام للنشر و التوزيع .
5. حمزة ,ب .م .(2014) .*مدخل الى السياسة المالية للمؤسسة* .الاسكندرية مصر :المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع .
6. الحي ,و .ع .(2011) .*انعكاسات العولمة على الوطن العربي* .بيروت-لبنان :الدار العربية للعلوم ناشرون.
7. سويلم ,م .(1993) .*إدارة البنوك و البورصات الاوراق المالية* .الشركة العربية للنشر و التوزيع.
8. شريقي ,ع ,2025) .مارس .(13*دور و أهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي* Récupéré sur . موسوعة الاقتصاد و التمويل الاسلامي https://iefpedia.com/arab/?p=10769 :
9. شعراوي ,س .م .(2005) .*مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية* .جدة :كلية العلوم جامعة الملك عبد العزيز.
10. صالح ,ت .(2013) .*مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة الطبعة* .3دار أسامة للطباعة و النشر .
11. غربي ,د .ا .(2013) .*العولمة الاقتصادية* .سوريا :مجموعة دالا أبي فداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة
12. قانة ,ا .م .(2012) .*اقتصاديات التنمية)نظريات ,نماذج ,استراتيجيات* .(عمان الأردن :دار أسامة للنشر و التوزيع .
13. الله ,ع .ج .(1999) .*مدخل في تقييم المشروعات* .دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع
14. ميشيل ,ت & .,محمود حسن حسين ,م .ح .(2006) .*التنمية الاقتصادية* .جدة :دار المريخ للنشر.
15. النباتي ,د .ف .(2015) .*التنمية الاقتصادية دراسات و مفهوم شامل* .دار الراية للنشر و التوزيع .
16. نرمين ,م .(2021) .*مفاهيم اقتصادية اساسية الناتج المحلي الاجمالي* .ابو ظبي الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي

❖ المحاضرات

1. أوستري ,ب .م ,2007) .اغسطس .(16إرساء العولمة المالية على مسار النجاح نشرة صندوق النقد الدولي . *نشرة صندوق النقد الدولي ، إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي* .واشنطن.
2. تيارت ,د .ك .(s.d.) .دعم تكوين رأس المال الثابت للنمو الاقتصادي في الجزائر .2015-1985*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 05العدد. 01*

3. الحفيظ ,د .ع .(2021) .محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,المسيلة -الجزائر :-جامعة محمد بوضياف .
4. خروع ,أ ,1997) .مارس .(11*العولمة و السيادة* .
5. عرقوب نبيلة. (2020). محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج Eviews (مطبوعة بيداغوجية). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة.
6. فايزة ,د .(2021-2022) .محاضرات في مقياس استراتيجيات التنمية المستدامة .كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير :جامعة طاهري محمد -بشار-
7. مسعود ,ن .م مطبوعة في التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق.(2007-2008) . جامعة ورقلة

❖ المواقع الالكترونية

1. *الاستقرار المالي* .(s.d.). Consulté le 03, 2025, sur فيفري .معهد البحوث الاقتصادية : https://www.bok.or.kr/eng/main/contents.do?menuNo=400037
2. حجازي ,أ .م .(s.d.) .*العولمة والتدفق المعلوماتى :الأبعاد الاجتماعية والآثار السلبية* Consulté le .فيفري 7, 2025, sur net.arabcin.www://http
3. دليل الاحصائيات النقدية و المالية .(2000) .*صندوق النقد الدولي* .6 ,
4. الدولي ,م .ا .(2021) .Consulté le 22, 2025, sur فيفري .الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء :. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

❖ المراجع باللغة الأجنبية

1. Abbas, Z. A. (2022). The effect of financial development on economic growth and income distribution: An empirical evidence from lower-middle and upper-middle-income countries. *Development Studies Research, 9(1)* , 117-128.

2. Aboagye, S. &. (2023). The role of international tourism, trade openness and renewable energy in the financial development of selected African countries. *Research in Globalization, 7* , 100170.

3. Ahmed, E. E. (2023). Green Technological Progress Implications on Long-Run Sustainable Economic Growth. *Journal of the Knowledge Economy* .

4. Ang, J. B. (2007). Financial liberalization, financial sector development and growth:evidence from Malaysia. *Journal of development economics, 84(1),* , 215-233.

5. autre, A. M. (1990). globalization financiere. *economica* .

6. Baele, L. F. (2004). Measuring European financial integration . *Oxford Review of Economic Policy, 20(4)* , 209-530.

7. Baidoo, S. T. (2023). Estimating the impact of economic globalization on economic growth of Ghana: Wavelet coherence and ARDL analysis. *Research in Globalization* , 100183.

8. Beck, T. D.-K. (1999). A new database on financial development and structure: The World Bank.

9. Bhanumurthy, N. R. (2020). Financial globalization and economic growth in South Asia, South Asia. *Economic Journal, 21(1)* , 31-57.

10. Chinn, M. &. (2006-2008). What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions. *Journal of Development Economics, 81(1)* , 163-192.

11. Dava, G. (2013). *ARDL Model- Part II – Bounds Tests*. Consulté le 04 22, 2025, sur Econometrics Beat : Dave Giles' Blog: https://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-partii-bounds-tests.html

12. Diamond, D. W. (1984). Financial Intermediation and Delegated Monitoring. 393-414.

13. Dickey, D. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American Statistical Association, 74(366a)* , 427-431.

14. Disdier, A.-C. T. (2010). Bilateral trade of cultural goods . *Review of World economics 145(4)* , 575-595.

15. Dreher, A. G. (2008). Measuring globalisation - gauging its consequences. New York:Springer.

16. Dv, C. (2004). De l'état stationnaire à la décroissance . *revue de l'économie politique* , 76-96.

17. Gujarat, D. N. (2004). *économétrie* (éd. 1). Boeck & Larcier S.A.

18. Gygli, S. H. (2019). The KOF globalisation index–revisited . *The Review of International Organizations, 14* , 543–574.

19. Hassan, M. K.-S. (2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data . *The Quarterly Review of Economics and Finance, 51(1)* , 88-104.

20. Hellmanzik, C. &. (2015). Virtual proximity and audiovisual services trade . *European Economic Review 77* , 82-101.

21. Hordofa, D. F. (2024). Disentangling the effects of globalization on growth: Evidence from Ethiopia using an ARDL approach. *Research in Globalization, 8* , 100224.

22. Hu, M. Z. (2019).). Regional financial efficiency and its non-linear effects on economic growth in china. *International Review of Economics & Finance, 59* , 193-206.

23. Huang, Y. (2011). *Determinants of financial development.* UK: Palgrave.

24. Kandil, M. S. (2017). The drivers of economic growth in China and India: Globalization or financial development? *International Journal of Development Issues, 16(1)* , 54-84.

25. khaled, K. (2017). Méthodes statistiques : rappels de cours exercices corrigés . *Office des publications universitaires* . Alger.

26. Kose, M. A.-J. (2009). Financial Globalization: A Reappraisal. *IMF Staff Papers, 56(1)* , 8-62.

27. Kpodar, K. (2006). développement financier, instabilité financière et croissance économique. *thèse de doctorat en science économique non publiée* . université d'Auvergne Clermont.

28. Lane, P. R.-F. (2018). The external wealth of nations revisited; international financial. . *IMF Economic Review, 66(1)* , 189-222.

29. LaneP. R., &. M.-F. (2007-2018). The external wealth of nations mark ii: Revised and extended. *Journal of International Economics, 73(2)* , 223–250.

30. Levine, R. (2005). « Finance and Growth: Theory and Evidence.

31. Leyla Yusifzada, A. M. (2015). Financial intermediation and economic growth

32. Martin Čihák, M. (2013). FINANCIAL DEVELOPMENT IN 205 ECONOMIES, 1960 TO 2010. *NBER WORKING PAPER SERIES* , 18-20.

33. Menzie D. Chinn, H. I. (2008). A New Measure of Financial Openness. *Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice , Vol 10, Issue 3* .

34. Mishkin, F. S. (2009). Globalization and financial development. *Journal of Development Economics, 89(2)* , 164-169.

35. mute (Pierre- Alain). (1994). *croissance et cycles : théories contemporaines.* Economica.

36. Narkse, R. (1962). *problems of capital formation in under developed countries , basil black well.* newwyork: oxford , university press.

37. Nasreen, S. M. (December 2020). How do financial globalization, institutions and economic growth impact financial sector development in European countries? *Research in International Business and Finance* , 101247.

38. OECD. (2010). Measuring globalisation, OECD Economic Globalisation Indicators.

39. Pesaran, M. H. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships . *Journal of Applied Econometrics, 16(3)* , 289–326.

40. Peter, S. E. (1995). *The Economics of Pooling in the global financial system: A functional perspective.* Harvard Business School Press.

41. Phillips, P. C. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika, 75(2)* , 335–346.

42. Purva Khera, S. N. (2021). *Is Digital Financial Inclusion Unlocking Growth?* IMF.

43. Quinn, D. P. (2011). Assessing measures of financial openness and integration. *IMF Economic Review, 59(3)* , 488-522.

44. Raab, M. R.-P. (2008). GlobalIndex: A sociological approach to globalization measurement. *International Sociology, 23* , 596-631.

45. Régis, B. (2005). *économétrie.* Paris: DUNOD.

46. Reich, S. (1998). WHAT IS GLOBALIZATION?

47. Robert Ferrondier, V. K. (1997). *Marche de capitaux et technique financiers.* paris: Economica.

48. Saich, T. (2000). *Globalization, governance, and the authoritarian Westphalian state: The case of China.Globalization and Governance.*

49. Schembri, L. (2001). Résumé du colloque « les taux de change flottants une nouvelle analyse ». *revue de Banque du Canada, Automne* , 38.

50. Schubert, K. (2000). *la croissance* . paris: editions la découverte .

51. Shahbaz, M. &. (2012). Does financial development increase energy consumption? The role of industrialization and urbanization in Tunisia . *Energy Policy, 40* , 473–479.

52. Smith, V. R. (1991). *Financial Intermediation and Endogenous Growth* .

53. Sturm, S. G.-E. (2019). The KOF Globalisation Index – revisited. *The Review of International Organizations* .

54. Sukcharoesin, P. S. (2013). The analysis of stock market development indicators : Evidence from the Asean -5 equity markets . *International journal of trade , Economics and Finance , 4(6)*

55. T.R, M. (1999). *Essai sur le principe de population* . Paris: Edition Seghers

56. UNESCO. (2009). The 2009 UNESCO framework for cultural statistics (FCS).

57. walter, B. (1873). *Lombard Street: A Description of the Money Market.* londres: HS King.

58. Wen, J. M. (2022). The impact of financial development on economic indicators: A dynamic panel data analysis. *Economic research-Ekonomska istraˇzivanja, 35(1)* , 2930–2942.

59. Yameogo, C. E. (2021). Economic globalisation,institutions and environmental quality in Sub-Saharan Africa. *Research in Globalization* , 100035.

الملاحق

الملحق رقم 01

DependentVariable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/17/25 Time: 13:05
Sample: 1974 2022
Includedobservations: 49
Dependentlags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linearregressors (4 max. lags): K GI FD GOV INF
Deterministics:Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selectionmethod:Akaike info criterion (AIC)
Number of modelsevaluated: 12500
Selectedmodel: ARDL(3,4,4,3,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.687567966480867	0.1585084009386853	4.337738330644282	0.000180186382429617
GDP(-2)	-0.30750173646155	0.1463647458916057	-2.100927614695404	0.0451206131061027
GDP(-3)	0.1471286064152661	0.0866483598 3372699	1.697996438681553	0.101006529590242
K	-0.0494147689330099	0.0456458941 7326438	-1.082567661 9553	0.2885742131964195
K(-1)	0.05141910331976377	0.0541419091 5236806	0.949709829 6821842	0.3506838566417284
K(-2)	-0.1648514580115309	0.0545572670 4325203	-3.021622360241022	0.005448711526050308
K(-3)	0.1396965343330884	0.0432992866 2306146	3.226301060089179	0.003276105145255243
K(-4)	-0.1243564273987647	0.0350886984 2532235	-3.544059283459223	0.001458266520394367
GI	-0.0863501893850496	0.0603987764 7788777	-1.429667857868988	0.1642823195563606
GI(-1)	0.1376283087276741	0.0621282081 3331494	2.215230615252105	0.03536739451537527
GI(-2)	0.1369897846874606	0.0697028302 3313971	1.965340348867639	0.059739197735701 3
GI(-3)	0.2808285128890937	0.0750708371 5529437	3.740846959094931	0.000874864233618465 6
GI(-4)	0.1842042200823211	0.0749674288 1252328	2.457123353436257	0.020716570650746 28
FD	0.0264291468979791875	0.0132436133 7315101	1.995614501364 03	0.056155566558730 78
FD(-1)	0.0480990355354838 1	0.0139321342 0043048	3.452381009508049	0.001845845172557758
FD(-2)	0.0094048573710408 6	0.0129301384 237591	0.727359372561 6624	0.473266213625753
FD(-3)	-0.0216287362965955 9	0.0106108359 688775	-2.038363080914129	0.051417648739432 17
GOV	-0.0007788424689633638	0.0576951759 384824	-0.013499264995 6351	0.9893284809089056
GOV(-1)	-	0.0710925153	-	0.80535871

	0.017691495 96911728	0018997	0.2488517376 887636	0328375
GOV(-2)	0.092699456 37141414	0.0491622458 4514618	1.8855822141 12101	0.07015420 646424024
INF	-0.001821229 014944518	0.0046688569 95654587	-0.3900802737 457108	0.69953759 43756586
C	1.597264886 081468	0.2746545459 800498	5.8155414117 83111	3.44455382 0700731e-06

R-squared	0.991383964 2436988	Meandependent var	8.27055140 8212883
Adjusted R-squared	0.984682603 0999092	S.D. dependent var	0.12503921 57126347
S.E. of regression	0.015475287 42152805	Akaike info criterion	-5.19716895 6628809
Sumsquaredresid	0.006466082 061030415	Schwarz criterion	-4.34778025 1354651
Log likelihood	149.3306394 374058	Hannan-Quinn criter.	-4.87491206 662714
F-statistic	147.9377014 567295	Durbin-Watson stat	2.36564019 086213
Prob(F-statistic)	1.224946279 188416e-22		

*Note: p-values and anysubsequent test results do not account for model selection.

الملحق رقم 02

DependentVariable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 05/17/25 Time: 13:03
Sample: 1974 2022
Includedobservations: 49
Dependentlags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linearregressors (4 max. lags): K GI FD GOV INF
Deterministics:Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selectionmethod:Akaike info criterion (AIC)
Number of modelsevaluated: 12500
Selectedmodel: ARDL(3,4,4,3,2,0)

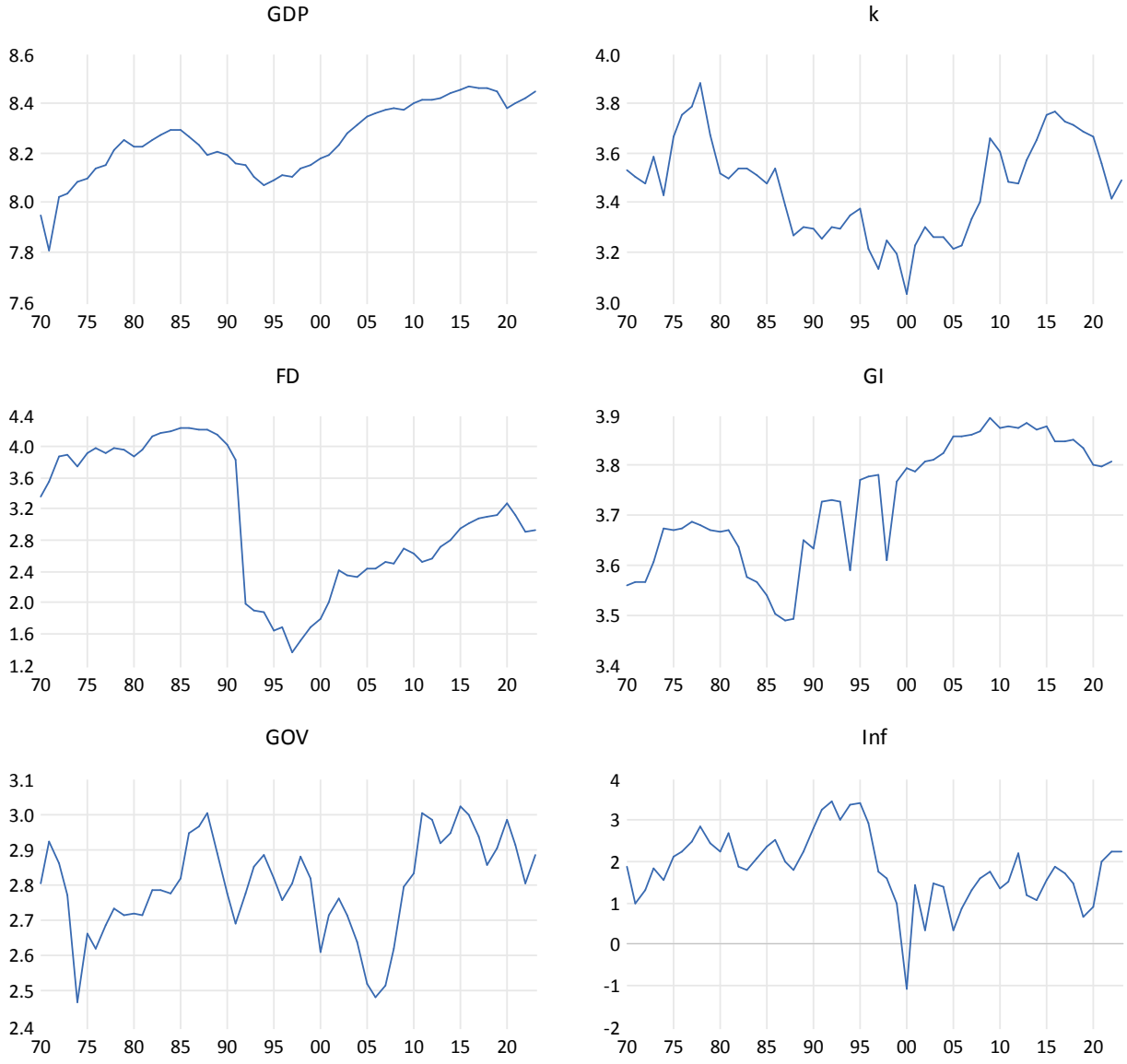
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)*	-0.472805163 5931918	0.0906210900 0038288	-5.2173855290 32969	1.69894961 3676146e-05
K(-1)	-0.147507016 7006239	0.0474354134 6668618	-3.1096391054 80083	0.00438406 796333687 3
GI(-1)	0.653300637 0427603	0.1482893605 013639	4.4055799744 09234	0.00015027 957529184 44
FD(-1)	0.062304303 51233755	0.0166906177 5445209	3.7328937987 1625	0.00089322 524786183 87
GOV(-1)	0.074229117 93970382	0.0392616186 4999566	1.8906280609 93406	0.06945142 922547877

INF**	-0.001821229015338378	0.0046688569 95646221	-0.3900802738307686	0.69953759 4313505
C	1.597264886161818	0.2746545459 777342	5.8155414121 24691	3.44455381 7583262e-06
D(GDP(-1))	0.160373130 0341394	0.1251399560 848106	1.2815501543 36401	0.21089741 85040682
D(GDP(-2))	-0.147128606 4268312	0.0866483598 3370936	-1.6979964388 1537	0.10100652 95646829
D(K)	-0.049414768 94095108	0.0456458941 7319369	-1.0825676621 30951	0.28857421 31198206
D(K(-1))	0.149511351 0849383	0.0459013859 1998195	3.2572295604 66334	0.00303088 095351331 6
D(K(-2))	-0.015340106 93329449	0.0298967504 8339147	-0.5131028183 754075	0.61205241 07006482
D(K(-3))	0.124356427 4040307	0.0350886984 2510469	3.5440592836 31284	0.00145826 651974715 1
D(GI)	-0.086350189 38790104	0.0603987764 7757199	-1.4296678579 23672	0.16428231 95407975
D(GI(-1))	0.602022517 6935324	0.1361276479 133506	4.4224852696 84069	-0.00014362 893149616 15
D(GI(-2))	0.465032732 9942078	0.1096688226 659879	4.2403366945 09174	-0.00023370 860802202 24
D(GI(-3))	-0.184204220 0945722	0.0749674288 1267384	-2.4571233535 94742	0.02071657 064331765
D(FD)	0.026429146 90028215	0.0132436133 7307704	1.9956145015 53633	0.05615556 65368917
D(FD(-1))	0.012223878 92443141	0.0102442662 2795159	1.1932410435 68199	0.24315508 35956642
D(FD(-2))	0.021628736 2965314	0.0106108359 6884261	2.0383630809 14781	0.05141764 873936254
D(GOV)	-0.000778842 4628185811	0.0576951759 3879281	-0.0134992648 890582	0.98932848 09931
D(GOV(-1))	-0.092699456 3788667	0.0491622458 4486959	-1.8855822142 743	0.07015420 644155062

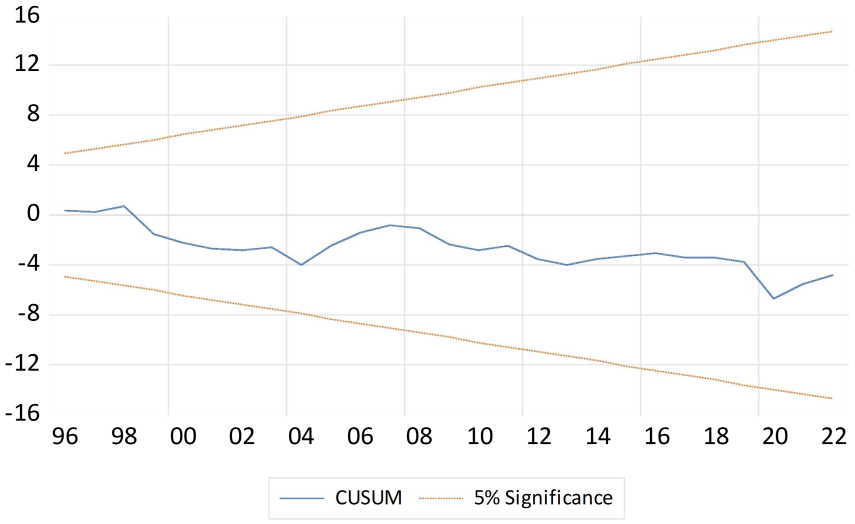
R-squared	0.810976651 8826779	Meandependent var	0.00784991 630788272 2
Adjusted R-squared	0.663958492 2358718	S.D. dependent var	0.02669575 829680834
S.E. of regression	0.015475287 42152792	Akaike info criterion	-5.19716895 6628825
Sumsquaredresid	0.006466082 06103031	Schwarz criterion	-4.34778025 1354667
Log likelihood	149.3306394 374062	Hannan-Quinn criter.	-4.87491206 6627156
F-statistic	5.516166532 290665	Durbin-Watson stat	2.36564019 0824365
Prob(F-statistic)	2.710669556 345819e-05		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.
** Zero-lag variable.

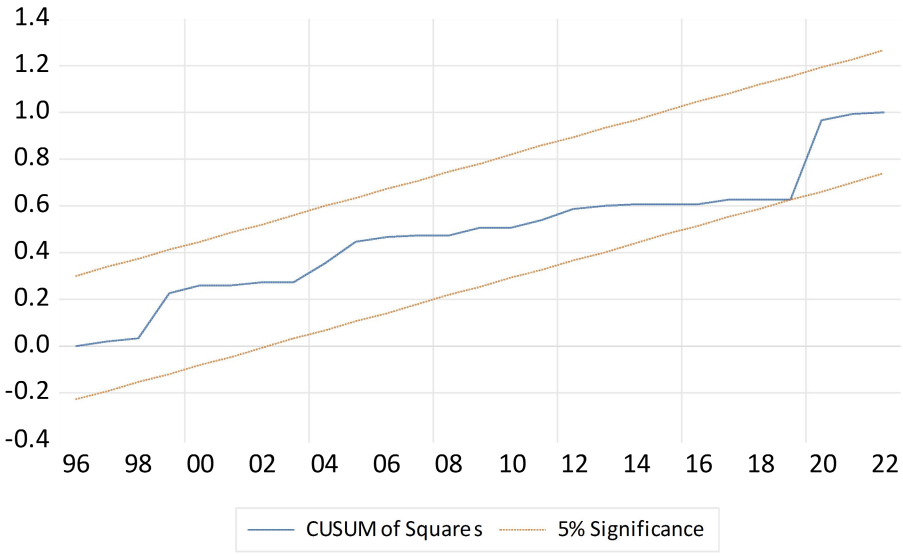
الملحق رقم 03



الملحق رقم 04



الملحق رقم 05



الملخص

في هذه الدراسة، نركز بشكل رئيسي على العلاقة طويلة الأجل بين العولمة، والتطور المالي، وتراكم رأس المال الثابت من جهة، والنمو الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى. نعتمد على منهجية متعددة الخطوات، وهي نهج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، واختبارات المرونة طويلة الأجل باستخدام طريقتي FMOLSو CCRلاختبار هذه العلاقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2023.

تكشف النتائج عن وجود علاقة ارتباط إيجابية ودالة إحصائيًا على المدى الطويل بين العولمة، والتطور المالي، والنمو الاقتصادي. فعليًا، تؤدي زيادة بنسبة 1% في العولمة والتطور المالي إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي بنسبة 1.38175% و0.13177% على التوالي، مما يبرز الدور الإيجابي لهذين العاملين في دعم الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

في المقابل، يُظهر رأس المال الثابت تأثيرًا سلبيًا على النمو، مما يعكس عدم فعالية الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري. ومن ناحية أخرى، تُبين الدراسة أن الإنفاق العمومي – المستخدم كمتغير ضبط – له تأثير إيجابي على النمو.

في ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة باعتماد سياسات اقتصادية تشجع على الانفتاح المالي والتجاري، وتحسين كفاءة النظام المالي، وإعادة النظر في سياسات تراكم رأس المال الثابت، من خلال توجيه الاستثمارات نحو قطاعات أكثر إنتاجية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، العولمة، التطور المالي، رأس المال الثابت، ARDL، FMOLS، CCR.

Abstract

In this study, we focus primarily on the long-term relationship between globalization, financial development, and fixed capital accumulation on economic growth in Algeria. We employ a multi-step methodology, namely the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach, along with the Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) and Canonical Cointegrating Regression (CCR) methods to test this relationship in Algeria over the period from 1970 to 2023.

The results reveal a positive and statistically significant long-term correlation between globalization, financial development, and economic growth. Specifically, a 1% increase in globalization and financial development leads to an increase in economic growth by 1.38175% and 0.13177%, respectively, highlighting the favorable role of these factors in supporting long-term economic performance.

Conversely, fixed capital accumulation shows a negative effect on growth, reflecting the inefficiency of investments in the Algerian economy. Furthermore, the study shows that public spending, used as a control variable, has a positive impact on growth. In light of these findings, the study recommends adopting economic policies that promote financial and trade openness, enhancing the efficiency of the financial system, and revising fixed capital accumulation policies by directing investments toward more productive sectors in order to achieve sustainable economic growth.

Keywords: Economic growth, globalization, financial development, fixed capital, ARDL, FMOLS, CCR.

Résumé

Dans cette étude, nous nous intéressons principalement à la relation à long terme de la mondialisation, du développement financier et de l'accumulation de capital fixe sur la croissance économique en Algérie. Nous utilisons une méthodologie en plusieurs étapes, à savoir l'approche Autoregressive Distributed Lag (ARDL) et les tests des élasticités à long terme FMOLS et CCR pour tester cette relationen Algérie de 1970 à 2023.

Les résultats révèlent une corrélation positive et significative à long terme entre la mondialisation, le développement financier et la croissance économique. Concrètement, une augmentation de 1 % de la mondialisation et du développement financier entraîne respectivement une hausse de 1,38175 % et de 0,13177 % de la croissance économique. Cela met en évidence le rôle favorable de ces facteurs dans le soutien à la performance économique à long terme.

En revanche, le capital fixe présente un effet négatif sur la croissance, ce qui reflète l'inefficacité des investissements dans l'économie algérienne. Par ailleurs, l'étude montre que les dépenses publiques, utilisées comme variable de contrôle, exercent un impact positif sur la croissance.

À la lumière de ces résultats, l'étude recommande d'adopter des politiques économiques favorisant l'ouverture financière et commerciale, d'améliorer l'efficacité du système financier, et de revoir les politiques d'accumulation de capital fixe, en

orientant les investissements vers des secteurs plus productifs afin de parvenir à une croissance économique durable.

Mots-clés : Croissance économique, mondialisation, développement financier, capitalfixe, ARDL, FMOLS et CCR.